مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمد البرصان

عبد الفتاح الرشدان — علي محافظة

محمد أبو حمور

السنة ٢٣ | العدد (٨٩) | خريف ٢٠١٩

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٩

جميع الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط
والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٩٦٢٦٤٦١٣٤٥١+ / فاكس ٩٦٢٦٤٦١٣٤٥٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمـد سـعيد نـــوفـل الأردن	أحمد يوسف أحمد مصر
أميـــن مشاقبـة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي ضمّ إسرائيل لغور الأردن: الخلفيات السياسية والأيديولوجية **التحرير**	٧
البحوث والدراسات العلاقات التركية- الإيرانية وانعكاساتها على الشرق الأوسط **سعيد الحاج**	١٥
تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط **نورهان الشيخ**	٣٣
ملف العدد **ورشة المنامـــة ٢٠١٩** ورشة المنامة الاقتصادية ٢٠١٩... ماذا بعد؟ **مجدي عبد العزيز**	٦٥
ردود الفعل على ورشة المنامة **حنين عودة**	٧٣
ملخص الخطة الاقتصادية الأمريكية للتسوية في الشرق الأوسط	٧٩
المقالات والتقارير قراءة في مؤتمر هرتسيليا ٢٠١٩ (١) **رائد نعيرات**	٨٥
الأزمة الجزائرية إلى أين؟ **فريق الأزمات العربي-ACT**	٩٥

الملف البيبلوغرافي **الاستثمــار في الأردن** **٢٠١٠-٢٠١٩** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية - أحدث الإصدارات **متاب شبانة**	١٢١ ١٢٥ ١٣٠
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٣٣
English Section **Book Reviews** *Gulf Crisis in International Relations* ***Marwan Asmar***	137
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

ضمّ إسرائيل لغور الأردن
الخلفيات السياسية والأيديولوجية

شكّل الطرح الإسرائيلي بالتهديد بالضمّ لأراضٍ فلسطينية محتلة مؤخّراً صدمة كبيرة للرأي العام الدولي المؤيد للسلام في الشرق الأوسط، وأدانت العديد من الدول أو تحفّظت على التصريحات الإسرائيلية بهذا الخصوص، وتشكل هذه التهديدات استرجاعاً للخلفيات الفكرية والسياسية والأيديولوجية للأحزاب اليمينية المهيمنة على المشهد السياسي الإسرائيلي منذ عقدين، والتي لا تؤمن بأي حقّ للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ناهيك عن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

ورغم الجهود التي بذلتها إسرائيل في دعايتها الإعلامية والسياسية بأنّ العرب لا يريدون السلام في عقول المجتمع الغربي، وجزء من الدولي والأفريقي، غير أن هذه التهديدات وفّرت فرصة ثمينة للعرب لمواجهة إسرائيل وأفكارها العنصرية الاستعمارية المتطرفة، وممارساتها العملية اليومية لأعمال الإرهاب من جهة، وللمصادرة ولهدم البيوت والاعتقالات التعسفية ضد الفلسطينية من جهة أخرى، سواء على يد العصابات المنظمة من المستوطنين بحماية شرطة الاحتلال، أو من قبل القوات الإسرائيلية المنتشرة في كل مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، ناهيك عن الممارسات العنصرية المشرّعة بالقوانين الإسرائيلية الظالمة ضد الأماكن المقدسة الفلسطينية، خصوصاً في مدينتي القدس والخليل، وضد الفلسطينيين الذين يعيشون تحت سيادة الدولة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ رغم أنهم يحملون جنسيتها.

لكن اللافت للانتباه أن الدول العربية لم تقم بجهد ذي بال على هذا الصعيد، بل لاذ معظمها بالصمت، وربما لم يمانع بعضها سرًّا لاعتبارات مصلحية ضيقة، ولذلك فإن إدراك مخاطر وخلفيات هذه التهديدات التي تحاول تكريس الأمر الواقع الذي تصادر فيه

إسرائيل عملياً اكثر من ٨٥٪ من منطقة الغور وشمال البحر الميت المحتلة عام ١٩٦٧، وتضعها بتصرف عصابات المستوطنين، فيما تحرم سكانها الفلسطينيين من الاستفادة من معظم هذه الأراضي الخصبة للزراعة.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أعلن في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩ عزمه ضمّ أراضي غور الأردن وشمال البحر الميت إذا فاز في انتخابات الكنيست المقررة في ١٧ أيلول/ سبتمبر. ورغم أن هذا الإعلان جاء في أجواء انتخابية يسعى فيها نتنياهو إلى كسب مزيد من الأصوات تمكّنه من تصدّر صناديق الاقتراع وتشكيل حكومة جديدة، فإن موضوع ضمّ الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عمومًا، وغور الأردن وشمال البحر الميت خصوصاً، له خلفياته السياسية والأيديولوجية التي يتناولها هذا التحليل، والمتعلق بالمجتمع الإسرائيلي الذي يهيمن عليه اليمين، وبالحكم في إسرائيل الذي يسيطر عليه اليمين وتوجهاته المتطرفة أيضاً.

تمتد منطقة الغور وشمال البحر الميت المقصودة على مساحة ١,٦ مليون دونم، بمحاذاة الحدود الأردنية، وتشكّل ما يقارب ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وغالبية سكانها من الفلسطينيين، وفي عام ٢٠١٦ كان يعيش في المنطقة ما يقرب من ٧٦ ألف شخص أغلبيتهم الساحقة من الفلسطينيين بنسبة تصل إلى ٨٤٪، بينما كان فيها حوالي ١٦٪ من المستوطنين اليهود في معازل استيطانية أقيمت بالقوة على أراضٍ مصادرة من قبل الاحتلال.

تمثّل الرغبة الإسرائيلية بضم غور الأردن وشمال البحر الميت أحد عناصر الأيديولوجيا التي تتبناها الأحزاب السياسية اليهودية في تعاملها مع ملف الأرض الفلسطينية والديموغرافيا والأمن منذ عقود طويلة؛ ففي عام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، وانقسمت النخبة الحاكمة في إسرائيل حول كيفية التصرف في هذه الأراضي، حيث رأى فريق منها أن تُضم تلك الأراضي إلى سيادة إسرائيل، في الوقت الذي عارض فريق آخر فكرة الضمّ، ورأى أن تُستغل الأراضي لاستبدالها في أيّ

عملية تسوية سياسية مستقبلية، وكان يخشى الفريق الثاني من التهديد الديمغرافي الذي تشكّله الضفة الغربية وقطاع غزة لما يعرف بيهودية الدولة، وحسب ليفي أشكول رئيس الوزراء في ذلك الوقت (حزب ماباي- العمل) (١٩٦٣- ١٩٦٩)، فإن المشكلة في التعامل مع هذه الأراضي هي أنّ إسرائيل تريد "المهر وليس العروس"، أيّ أنها تريد أرضًا دون سكان!

وبذلك شكّلت فكرة ضمّ غور الأردن أحد مطالب مشروع "آلون" الذي اقترحه وزير الدفاع يغآل آلون (حزب ماباي) على مجلس الوزراء الإسرائيلي في تموز/ يوليو ١٩٦٧ مباشرة بعد انتهاء حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وكان هذا المشروع جزءاً من التفكير بفرض تسوية إقليمية تهدف، وفق توصيفات الاقتراح، إلى تحقيق ثلاثة أهداف مركزية، هي: إقامة حدود أمنية لإسرائيل بينها وبين الأردن، وتخلّص إسرائيل من إدارة شؤون شريحة سكانية عربية قاطنة في هذه الأراضي وخدماتها المختلفة بهدف الحفاظ على الصبغة اليهودية للدولة (قومياً ودينياً)، وتحقيق ادّعاء "الحق التاريخي" للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل" (وهي فلسطين العربية) لليهود فقط!

وقد حدّد المشروع آنف الذكر منطقة غور الأردن من نهر الأردن الممتدة حتى المنحدرات الشرقية لجبال نابلس وجنين غرباً لتبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وهكذا أيضاً بالنسبة لمنطقة القدس وضواحيها ومنطقة الخليل. أما بقية أراضي الضفة الغربية المحتلة فتعاد إلى السلطة الأردنية مع فصل تامٍّ بينها وبين هذه الأراضي، وبالتالي إقامة معبر بين هذه الأراضي والأردن يمرّ في ضواحي مدينة أريحا.

وقد أثار المشروع في حينه معارضة شديدة من قبل قطاعات إسرائيلية واسعة بما فيها الحكومة، ولم يُصادَق عليه داخل مجلس الوزراء ولا خارجه، ولكن المتتبع للسياسة الحكومية الإسرائيلية منذ ذلك الوقت وحتى اليوم يُلاحظ أنّ مخططات الحكومة إزاء سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس تجاوبت بشكل أو بآخر مع ما ورد في هذا المشروع؛ فقد دأب حزب العمل على إدراج مشروع آلون كجزء من رؤيته

رئيس الوزراء (لأكثر من فترة كان آخرها ١٩٩٢-١٩٩٥ عند توقيع اتفاقات السلام مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) بتكرار قوله: "يجب أن تصبّ مساعي إسرائيل في منع قيام كيان فلسطيني مشاطئ للبحر الميت، ومنعه من التماسّ الجغرافي مع أي رقعة أرض عربية أخرى"، وخصوصاً مع أيّ من الأردن أو مصر.

ومن الملاحظ أن مطلب ضم الغور الذي هدّد به نتنياهو أصبح اليوم مُدرجاً على البرامج الانتخابية لكافّة التيارات السياسية الإسرائيلية اليمينية المسيطرة منذ سنوات وتيارات وسط اليمين واليسار المنافس أيضاً؛ فهذا بيني غانتيس، رئيس حزب "أزرق-أبيض" ومنافس نتنياهو، يلتزم في برنامجه وتصريحاته بالاحتفاظ بالغور كجزءٍ لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

والأهم من تصريحات نتنياهو أو رابين أو غانتس أو غيرهم من القادة السياسيين الإسرائيليين هو ما يجري على الأرض منذ عام ١٩٦٧؛ فالجانب الإسرائيلي حافظ على وتيرة الاستيطان اليهودي في الضفة والقدس، وأزال وقائع وخلق وقائع جديدة على الأرض، علاوة على أن المجتمع الإسرائيلي لا يؤمن بـ "عملية السلام" مع الفلسطينيين والعرب للتوصل إلى تسوية سياسية، خصوصاً بعد الانزياح الكبير في مركز السياسة الإسرائيلية باتجاه اليمين واليمين المتطرف، حيث أصبحت الحكومات الإسرائيلية تمثّل مصالح المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، ما أفضى إلى تراجع فرص فكرة حلّ الدولتين بانتهاء مكان وجغرافية الدولة الفلسطينية عملياً.

والواقع أنه لا يوجد أحد في المجتمع الإسرائيلي يمكن التحدث إليه حول إقامة دولة فلسطينية أو إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فكل ما تسعى إليه إسرائيل اليمينية (المجتمع والنظام السياسي) هو التوسع على حساب الفلسطينيين وقضم أراضيهم والتفكير بحلٍّ على حساب الأردن فيما يعرف بالوطن البديل أو الكونفدرالية للسكان الفلسطينيين مع الدولة الأردنية.

وتشير نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي جرت مؤخراً في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩،

إلى أن مختلف الخيارات والسيناريوهات المطروحة لتشكيل الحكومة الجديدة سوف تعزّز التوجهات اليمينية واليمينية الدينية والمتطرفة في إسرائيل، وستستمر دولة الاحتلال بمصادرة الأراضي ودعم فكرة التوطين اليهودي في الضفة الغربية والقدس، بحيث تتلاشى أي فكرة عملية ممكنة التنفيذ لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، أي القضاء على ما يسمى "بعملية السلام" المتعثرة أصلاً منذ العام ٢٠٠٠ والتي أُسِّس لها باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، علماً بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من حينها حتى عام ٢٠١٩ لم تلتزم بأكثر من ١٣٪ مما يفرض عليها (إعلان المبادئ في أوسلو ١٩٩٣ وما تبعه من اتفاقيات حتى عام ٢٠٠٠)، وتتنكر لـ ٨٧٪ منها، بينما التزم الفلسطينيون بأكثر من ٨٥٪ من التزاماتهم، والـ ١٥٪ المتبقية مرتبطة عملياً بالتزام إسرائيل ببقية الالتزامات، وخصوصاً ما يتعلق بإطلاق المفاوضات النهائية للتوصل إلى حل الدولتين والتي افترض الاتفاق أن تبدأ عام ١٩٩٨، وهي فعلياً لم تبدأ حتى اليوم.

ويؤكد التحليل الموضوعي أن ضمّ الأراضي الفلسطينية في الغور أو غيرها، وتوسيع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس، لن ينهي الصراع القائم، بل سيزيده اشتعالاً، وسيؤثر بشكل بليغ على أي توجهات للتسوية السياسية بين الطرفين مستقبلاً، ما يعني أن السياسة الإسرائيلية المتطرفة إزاء الفلسطينيين تشكّل دائماً حافزاً مهمّاً للمقاومة الفلسطينية وإشعال المواجهات مع الاحتلال والمستوطنين اليهود المسلحين، وليس إلى الاستسلام للوقائع التي تفرضها قوة الاحتلال العسكري بالقوة في الأراضي المحتلة، وفق التجربة العملية المشاهَدَة طيلة ٧١ عاماً، منذ إقامة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨.

ولذلك فإن إدراك الأطراف الإقليمية والدولية لهذه الحقائق يفسِّر لها أسباب تعثر عملية السلام من جهة، كما يفسِّر لماذا يُعدّ أفق السلام مع إسرائيل مسدوداً بالعقلية اليمينية والأمنية والاستيطانية المتطرفة التي تسيطر على المجتمع والدولة معاً، وإنّ خيارات

الأمر الذي يعدّ مبرراً وفق القانون الدولي وتجربة مسار التسوية مع إسرائيل وسياساتها العدوانية المعلنة، وسيرتها برفض الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي منذ تأسيسها وحتى اليوم، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية اتخاذ سياسات جديدة لمواجهة التطرف والتعنّت في الحكومات الإسرائيلية من جهة، وفي إنصاف الشعب الفلسطيني ورفع مظلمته وإنهاء احتلال أرضه وعودة لاجئيه، وتقديم الدعم السياسي والقانوني والدفاع عن نضاله بكل السبل من جهة أخرى، وممارسة الضغوط على الموقف الأمريكي للضغط على إسرائيل ولجم صَلَفها، بدل دخول السباق معها في مخالفة القانون الدولي وتعميق الظلم والعدوان على الشعب الفلسطيني وحقوقه، والذي مثّل أكثرُه ظلماً ما فعلته وتفعله الإدراة الأمريكية الحالية برئاسة دونالد ترامب.

التحرير

البحوث والدراسات

العلاقات التركية - الإيرانية وانعكاساتها على الشرق الأوسط

د. سعيد الحاج*

تمثل كل من تركيا وإيران دولتين إقليميتين مهمتين ومؤثرتين في عدد من قضايا المنطقة وملفاتها، لا سيما في السنوات الأخيرة التي شهدت أحد أهم التطورات الجذرية في المنطقة متمثلة في الثورات العربية إضافة للسياسات المبادِرة للدولتين والتي توصف أحياناً بالتوسُّعية في عدد من دولها.

ورغم حالة السيولة الشديدة في المنطقة وتبدل المواقف والسياسات بشكل مستمر وسريع، ورغم اختلاف الطرفين "أنقرة وطهران" حول عدد من الملفات الأساسية في الإقليم بما أوصلهما أحياناً لمشارف الحرب بالوكالة أو على الأقل للتراشق الإعلامي والسياسي كما حصل في ٢٠١٥، إلا أنهما وصلا خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى صيغة من إدارة الخلاف عبر التواصل والحوار أكثر من الصدام والمواجهة، لا سيما في سورية مع مسار أستانا والإطار الثلاثي الضامن لوقف إطلاق النار الذي يجمعهما مع روسيا.

ولذلك، يصبح من الأهمية بمكان دراسة العلاقات الثنائية بين البلدين، وتلك المتعلقة بالملفات الإقليمية، من حيث تأثيرها في توازنات المنطقة وتحالفاتها وانحيازاتها من جهة، وكذلك على صعيد مسار الحل أو التأزم في تلك الملفات الإقليمية العالقة من جهة أخرى، سواء تلك التي يتفقان حولها بالحد الأدنى أو التي يملكان فيها رؤى متضاربة.

أولاً: التاريخ والجغرافيا

يجمع بين تركيا وإيران، الدولتين الإقليميتين البارزتين، عدد من السمات المشتركة، في مقدمتها أنهما وريثتا امبروطوريتين كبيرتين، وتأسيس كل منهما لدولة متعددة الأعراق والثقافات على أنقاض الامبراطورية، وبالتالي وجود تقاليد راسخة وعريقة لإدارة الدولة، وعدم تعرضهما لاحتلال أجنبي مباشر، وغير ذلك الكثير.

تجمع بين الدولتين حدود برية مشتركة بطول ٥٦٠ كم، وهي الثانية من حيث الطول بعد الحدود مع سورية، وهي الحدود التي رسمتها معاهدة قصر شيرين أو زهاب عام ١٦٣٩ بعد حروب عدة بين الدولتين العثمانية والصفوية[١]. ورغم بعض الخلافات الحدودية التي حدثت بين البلدين بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أن الطرفين يتفاخران بأنهما يتشاركان الحدود الأكثر استقراراً في الشرق الأوسط منذ مئات السنين[٢].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، تزامن في البلدين الجارَين عملية تغيير واسعة، حيث أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية في ١٩٢٣ مُلغياً السلطنة عام ١٩٢٢ والخلافة عام ١٩٢٤، بينما نُصِّب الشاه رضا بهلوي في إيران عام ١٩٢٦. وقد كان الشاه معجباً جداً بأتاتورك وكثير التأثر به، وقد حاول السير على نهجه في تحديث وتطوير المجتمع والدولة، وقد زار أنقرة وحل ضيفاً على نظيره التركي عام ١٩٣٤[٣].

وقَّع البلدان عام ١٩٢٦ "معاهدة صداقة" تنص على مبادئ الصداقة والحياد وعدم الاعتداء، بما في ذلك السماح بعمليات عسكرية مشتركة ضد "من يعكر صفو الأمن أو يحاول تغيير نظام الحكم" في البلدين[٤]، كما وقَّعا عام ١٩٣٢ اتفاقية لترسيم الحدود المشتركة بينهما.

تلاقت السياسة الخارجية للطرفين في تلك السنوات، والتي تميزت بالتقارب مع العالم الغربي والخوف من السياسات التوسعية للاتحاد السوفييتي السابق، ووصل ذلك لذروته في تأسيس حلف بغداد عام ١٩٥٥ والذي جمعهما إضافة لكل من بريطانيا والعراق وباكستان[٥].

---

[١] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، طبعة ١٠ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص ٤٠.

[٢] المرجع نفسه.

[٣] انظر مثلاً: منهل عقراوي، **العلاقات التركية- الإيرانية ١٩٢٣- ٢٠٠٣: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية** (عمان: دار غيداء، ٢٠١٥).

[٤] ثائر عباس، "الحرب الـ١١ بين تركيا وإيران دونها المخاوف المشتركة"، الشرق الأوسط، ٢٠١٧/٢/٢٥، شوهد في ٢٠١٩/٧/٥، في: https://bit.ly/2NCgFMk

[5] Ruud Van Dijk (ed.), *Encyclopedia of The Cold War* (New York and London:

لكن الثورة الإسلامية في إيران، التي غيرت نظام الحكم فيها عام ١٩٧٩ إلى نظام معاد للغرب وخصوصاً للولايات المتحدة الأمريكية، أحدثت شرخاً ما زال قائماً حتى اليوم بين الطرفين، باعتبار عضوية تركيا المستمرة في حلف شمال الأطلسي منذ ١٩٥٢ والتي تعد القوة العسكرية الثانية فيه. بل يمكن القول إن أحد أهم أسباب انقلاب عام ١٩٨٠ الدموي في تركيا هو خوف القيادات العسكرية العلمانية التركية من تصدير الثورة الإيرانية إلى تركيا أو تكرار سيناريو الثورة فيها على هامش تنامي التيار الإسلامي فيها[٦].

خلال الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، بقيت تركيا على الحياد محاولة إنهاءها بالتواصل الحثيث مع طرفيها، وبذلت جهوداً من داخل منظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي في ذلك الوقت). وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، حكم التنافسُ في مناطق البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى العلاقة بين البلدين إلى حدّ كبير.

ثانياً: مع العدالة والتنمية

المتغير الأكبر على صعيد العلاقات التركية- الإيرانية كان وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، والذي حمل إعادة صياغة للسياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الدولية وانخراطاً أكبر لها مع جوارها ومحيطها بناءً على قراءة جديدة لموقع تركيا ودورها ومكانتها وما تريده في المنطقة والعالم[٧]. بنت تركيا علاقاتها مع دول الجوار على نظريات مهندس سياستها الخارجية أحمد داود أوغلو في كتابه الأشهر "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية" وأهمها مبدأ "تصفير المشاكل" مع دول الجوار[٨]، وانتهاج القوة الناعمة والتعاون الاقتصادي والتجاري على أساس مبدأ الربح للجميع[٩].

---

[6] Mehmet Ali Birand, **12 Eylül Saat 04:00** [**12 أيلول الساعة الرابعة فجرًا**] (Ankara: Karacan Yayınları, 1985), pp. 184- 186.

[٧] عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- التغيير** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ٥٧- ٥٨.

[٨] داود أوغلو، ص ١٧٠.

ولذا، ورغم التباين في وجهات النظر إزاء بعض القضايا الإقليمية والاختلاف في نظام الحكم بين البلدين، فقد عمل الطرفان على تنمية التجارة البينية والعلاقات الاقتصادية بينهما، وهو أمر تجاوبت معه كذلك طهران منفتحة على تركيا حتى قبل وصول العدالة والتنمية للحكم من خلال جملة وزير خارجيتها السابق كمال خرازي "نُظُم الحكم مختلفة لكن القلوب واحدة"[١٠].

ورغم الخلاف الكبير بين الطرفين بعد ٢٠١١ وخصوصاً على هامش الموقف من الثورة السورية والذي بلغ ذروته عام ٢٠١٥، إلا أن الطرفين استطاعا إدارة الخلاف بينهما دون مواجهة مباشرة. استمرت العلاقات الاقتصادية لتكون ضمن قائمة الأولويات ليؤسس الطرفان مجلساً أعلى للتعاون الاستراتيجي عام ٢٠١٤[١١]، وصولاً للتفاهم حول سورية ثم التعاون في الملف العراقي وتحديداً في مواجهة استفتاء استقلال كردستان العراق[١٢]، الأمر الذي مهد العلاقات لزيارة رئيس الأركان الإيراني محمد باقري إلى أنقرة للمرة الأولى منذ ٣٧ عاماً[١٣].

المحددات الرئيسة للعلاقات الثنائية في فترة حكم العدالة والتنمية:

- علاقة دولتين إقليميتين جارتين مبنية على الاحترام المتبادل وعدم الاعتداء واستقرار الأوضاع في المنطقة.
- أولية العلاقات الاقتصادية والتجارية من خلال تأسيس المجلس الأعلى للتعاون

---

[10] "Geçmişten Günümüze Türkiye - İran İlişkileri" ["العلاقات التركية – الإيرانية من الماضي وحتى يومنا"], Aljazeera Türk, 6/1/2014, accessed on 7/7/2019, at: https://bit.ly/2JlLbo0

[11] Serkan Demirtaş, "Türkiye - İran İlişkilerinde Yeni Dönem"["حقبة جديدة في العلاقات التركية – الإيرانية"], BBC Türkçe, 9/6/2014, accessed on 7/7/2019, at: https://bbc.in/2L76hdl

[١٢] سعيد الحاج، "إيران وتركيا: الانتقال إلى مساحة التعاون وتنسيق المواقف"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٣/ ٨/ ٢٠١٧، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2GTsus1

[١٣] "أردوغان يستقبل رئيس الأركان الإيراني في أنقرة"، الأناضول، ١٦/ ٨/ ٢٠١٧، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩،

الاستراتيجي وتوقيع عدد كبير من اتفاقيات التعاون ووضع هدفٍ لرفع حجم التبادل التجاري إلى حدود ٣٠ مليار دولار[١٤]، إضافة لتوافقهما على التجارة البينية بالعملات المحلية[١٥].

- إيران إحدى الدول التي تعتمد عليها تركيا لاستيراد مواد الطاقة، حيث أتى ٥٠٪ من حاجتها من النفط الخام[١٦] و١٦٪ من الغاز الطبيعي من إيران عام ٢٠١٨[١٧].
- أهمية الملف الأمني وخصوصاً مكافحة حزب العمال الكردستاني، والذي طالما اتهمت أنقرة طهران بدعمه قبل أن تتفقا مؤخراً على التعاون في مكافحته[١٨].
- يجمع بين البلدين موقف موحد من القضية الكردية يرفض الحلول الانفصالية وخصوصاً في العراق لما لذلك من تداعيات سلبية على كليهما.
- لعبت تركيا دور الموازن الإقليمي لإيران منذ تسعينات القرن الماضي واستمرت بذلك في عهد العدالة والتنمية، على صعيد علاقاتها مع دول البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى إضافة لسورية والعراق[١٩].
- تجنُّب التصعيد والمواجهات المباشرة رغم الاختلافات بين الطرفين فيما يتعلق ببنية الحكم والدولة من جهة والمواقف من القضايا الإقليمية من جهة أخرى، وتجنيب

---

[١٤] "أردوغان: العقوبات الأمريكية ضد إيران تعرض المنطقة للخطر"، الأناضول، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١٨، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2R8XKcm

[١٥] "اتفاق تركي إيراني أذربيجاني على اعتماد العملات المحلية في التعاملات التجارية"، ديلي صباح، ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٨، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2NzmeLl

[16] "Türkiye ham petrolun yarısını İran'dan alıyor"["تركيا تحصل على نصف حاجتها من البترول الخام من إيران"], Hürriyet, 30/5/2018, accessed on 7/7/2019, at: https://bit.ly/2xwNcbA

[17] "Türkiye doğan gaz piyasası"["سوق الغاز الطبيعي في تركيا"], Petform, accessed on 7/7/2019, at: https://bit.ly/2YBOw8V

[١٨] "أنقرة تعلن عن عملية مشتركة مع طهران ضد "العمال الكردستاني"، روسيا اليوم، ١٨/ ٣/ ٢٠١٩، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2LETiz2

العلاقات الاقتصادية التأثيرات السلبية للخلافات السياسية أو مبدأ "فك الارتباط النسبي" بين الاقتصاد والسياسة[٢٠].

حجم التبادل التجاري بين البلدين قبل وبعد العدالة والتنمية (مليار دولار)*

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التبادل
2000	0.235	0.815	1.0
2002	0.333	0.920	1.2
2008	2.0	8.2	10.2
2009	2.0	3.4	5.4
2010	3.0	7.6	10.6
2011	3.6	12.4	16.0
2012	9.9	12.0	21.9
2013	4.1	10.3	14.5
2014	3.9	9.8	13.7
2015	3.7	6.0	9.7
2016	5.0	4.6	9.6
2017	3.2	7.5	10.7
2018	2.4	6.9	9.3

*** الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على عدة مصادر، مع تدوير الأرقام.**

ثالثاً: الثورة السورية

كانت الثورات العربية التي انطلقت شرارتها نهاية عام ٢٠١٠ الحدث الأبرز في المنطقة منذ عشرات السنين والأكثر تأثيراً كذلك في العلاقات التركية- الإيرانية، لا سيما الثورة السورية. إذ بالاختلاف عن الثورات التي انطلقت في عدد من الدول، كان موقف الطرفين في الأخيرة متناقضاً تماماً.

فقد دعمت إيران النظام أمام التظاهرات الشعبية التي تحولت سريعاً إلى حالة منظمة ثم إلى ثورة مسلحة، متبنية سردية التدخل الخارجي، ثم نقلت موقفها من الدعم

السياسي إلى العسكري من خلال من أسمتهم مستشارين لها[٢١]، إضافة لعدد كبير من الفصائل والميليشيات العسكرية المرتبطة بها والتي ما زالت حتى اليوم موجودة على الأراضي السورية.

في المقابل، وبعد أشهر من التعويل على إجراء النظام إصلاحات مقبولة تنهي الأزمة، اتخذت تركيا موقفاً داعماً للمعارضة السورية التي استضافتها على أراضيها، نازعة صفة الشرعية عن النظام ومصطفة ضمن إطار "أصدقاء سورية"، ومقدمة مختلف أنواع الدعم بما فيه العسكري للمعارضة.

وصل الخلاف بين أنقرة وطهران حول سورية ذروته عام ٢٠١٥، بانتقاد أردوغان ما أسماه "السياسات المذهبية" لإيران في المنطقة[٢٢] والتهديدات الإيرانية لأنقرة[٢٣]. لكن عام ٢٠١٥ وما بعده حمل متغيرات مهمة على السياسة الخارجية التركية[٢٤]، شملت الأزمة السورية من خلال القبول تماماً بالحل السياسي، وشملت كذلك تهدئة العلاقات ثم تحسينها مع روسيا وإيران. مع نهايات ٢٠١٦ ومعركة شرق حلب، انطلق مسار أستانا بين الدول الثلاث، روسيا وإيران وتركيا، والذي شمل تفاهمات حول حل المسألة السورية من خلال ١٢ جولة محادثات، كان أهم مخرجاتها مناطق خفض التصعيد والإطار الثلاثي الذي جمع بين موسكو وطهران وأنقرة رغم الاختلافات في وجهات النظر بينها.

وفق التصريحات الرسمية، ما زالت أنقرة رافضة بقاء الأسد في الحكم في مستقبل سورية، بينما لم يتراجع الدعم الإيراني له، لكن ذلك لا يبدو منعكساً بشكل سلبي على

---

[٢١] "إيران: سنحتفظ بوجودنا العسكري في سورية رغم الضغط الأمريكي"، الجزيرة مباشر، ٢٠١٨/٨/٢٨، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2XpJGKE

[٢٢] "أردوغان يلوم الغرب على التقاعس في دعم المعارضة السورية وينتقد سياسات روسيا وإيران"، ديلي صباح، ٢٠١٥/١٢/٢٧، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2Jigam4

[٢٣] "إيران تهدد تركيا من التدخل في سورية: ستكون مقبرة لجنودكم"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٠١٥/٩/١١، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2RZlrSq

[٢٤] سعيد الحاج، "اتجاهات السياسة الخارجية التركية بعد رحيل داود أوغلو"، إضاءات، ٢٠١٥/٥/٢٣، شوهد

علاقات الطرفين باستثناء بعض الاحتكاكات الميدانية بين النظام والمعارضة السورية التي يمكن وضعها في إطار الرسائل غير المباشرة بين القوى الإقليمية.

كما كان استفتاء إقليم كردستان العراق على الاستقلال في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ عاملاً مقرِّباً بين الطرفين لمعارضتهما الشديدة لانفصال الإقليم وما قد يعكسه سلبياً على الملف الكردي الداخلي في كلتا الدولتين[٢٥]. ولذا، فقد عملت كل من أنقرة وطهران بتنسيق ثلاثي مع بغداد لمنع إجراءه أولاً ثم للحيلولة دون تطبيقه والتقليل من تأثيراته ثانياً، بما تضمَّن إغلاق الحدود ووقف التجارة البينية وغيرهما من الإجراءات التي شملت حد التهديد بعمل عسكري، ومن هنا تأتي أهمية ودلالة الزيارة التي قام بها رئيس الأركان الإيراني محمد باقري إلى أنقرة قبيل الاستفتاء، وهي الأولى من نوعها بين البلدين منذ عشرات السنين.

رابعاً: الدور الأمريكي

تعتبر العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران من العوامل الرئيسة المؤثرة في العلاقات التركية- الإيرانية، سياسياً واقتصادياً سابقاً والآن. من حيث المبدأ، ترفض أنقرة العقوبات الاقتصادية وترى أنها وسيلة غير ناجعة للتأثير في الأنظمة بينما تضر بالشعوب، فضلاً عن أن هذه العقوبات تضر بتركيا بشكل غير مباشر كذلك. وعملياً، لم تلتزم تركيا بالعقوبات الأمريكية على إيران سابقاً باعتبارها عقوبات أمريكية غير ملزمة وليست أممية بقرار من مجلس الأمن مثلاً، وقد استمرت بالعلاقات التجارية مع طهران ما عرّضها لإجراءات عقابية من الإدارة الأمريكية في مقدمتها قضية مصرف "خلق" التي عُرِفت في البداية بقضية "رضا ضراب" والتي أُدين فيها النائب السابق لرئيس المصرف محمد حاقان أتيللا[٢٦].

واجهت أنقرة الحزمة الجديدة من العقوبات الأمريكية على إيران بنفس الخطاب السياسي، ولكن بنبرة أكثر هدوءاً بعدما تعرضت هي نفسها لعقوبات أمريكية صيف

---

[٢٥] الحاج، "إيران وتركيا: الانتقال إلى مساحة التعاون...".

[٢٦] سعيد الحاج، "إقالة تيلرسون والعلاقات التركية- الأمريكية"، المعهد المصري للدراسات السياسية

٢٠١٨ ساهمت في تدهور سعر صرف الليرة ودخول البلاد في أزمة اقتصادية لم تتعاف منها بعد[٢٧]. وأما عملياً، فقد سعت أنقرة لاستثناء أمريكي لها من الالتزام بالقرارات الأمريكية، وهو ما كان لها في البداية ضمن عدة بلدان قبل أن تلغي واشنطن تلك الاستثناءات وتطلب من جميع الدول الالتزام بالعقوبات وعدم التعامل التجاري مع طهران لا سيما بخصوص النفط.

كررت أنقرة نفس المقاربة الرافضة للعقوبات لفظياً، إلا أنها من الناحية العملية تجنبت إغضاب الإدارة الأمريكية من خلال سياسة جمعت بين البحث عن بدائل للنفط الإيراني والالتزام الصامت بالقرارات الأمريكية من خلال خفض الاستيراد من إيران[٢٨] ورفض استخدام الأخيرة للموانئ التركية[٢٩].

لا تدعم تركيا حصول إيران على سلاح نووي، فهذا مخل بحالة التوازن والتنافس بينهما في الإقليم، لكنها لا تعارض حصول الأخيرة على الطاقة النووية لأهداف سلمية كما تفعل هي كذلك. ولذلك فقد سعت مع البرازيل لاتفاق بخصوص تخصيب اليورانيوم عام ٢٠١٠[٣٠]، وهو الاتفاق الذي لم يُكتب له النجاح والقبول من مختلف الأطراف في حينها.

في العموم، يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً مهماً، عن قصد أو دون قصد، في التقارب التركي- الإيراني في السنوات القليلة الأخيرة. فقد رفعت واشنطن من مستوى ووتيرة العقوبات التي تفرضها على طهران، وتدخلت في

---

[٢٧] "واشنطن تفرض عقوبات على تركيا"، روسيا اليوم، ٢٠١٨/٨/١، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2L61CZb

[٢٨] "أنقرة توقف شراء النفط الإيراني"، سكاي نيوز عربية، ٢٠١٩/٥/٢٤، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/32aT7Bh

[٢٩] "موانئ تركيا تغلق أمام نفط إيران"، العربية نت، ٢٢ /٢٠١٩/٥، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2S1SF3v

[٣٠] "اتفاق تركي إيراني برازيلي بتبادل اليورانيوم بالوقود النووي"، فرانس ٢٤، ٢٠١٠/٥/١٧، شوهد في

سورية دعماً لتيار يعتبره نظام الأسد، حليف طهران، انفصالياً وهو الميليشيات الكردية المسلحة، فضلاً عن تسخينه المنطقة باتجاهات قد تهيئ الأرضية والظروف لتصعيد عسكري غير مرغوب به من مختلف الأطراف، إضافة للاصطفاف العربي- "الإسرائيلي" أو بالأحرى الخليجي- "الإسرائيلي" مؤخراً والموجه بالأصل ضد إيران.

وإذا كانت إيران خصماً تاريخياً للولايات المتحدة، فإن العقوبات قد فُرضت أيضاً مؤخراً على تركيا حليفتها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ ١٩٥٢ وشريكتها الاستراتيجية منذ ١٩٩٥، وبما تضمَّن عقوبات اقتصادية وسياسية شملت وزيري الداخلية والعدل، فضلاً عن سياق طويل من التهديدات المستمرة سواء بخصوص العلاقات مع إيران وضرورة الالتزام بالقرارات الأمريكية أو على صعيد صفقة S400 الصاروخية الروسية التي ترفضها واشنطن.

أكثر من ذلك، تتحفظ أنقرة على السلوك الأمريكي في ملفات لها علاقة مباشرة بأمنها القومي وتتهم واشنطن أحياناً بتجاهله وأحياناً باستهدافه، مثل مماطلتها في تسليم أو حتى التحقيق مع فتح الله كولن زعيم الكيان الموازي المتهم بالوقوف خلف المحاولة الانقلابية الفاشلة ودعمها المستمر للميليشيات الكردية التي تصنفها أنقرة على قوائم الإرهاب بسبب علاقاتها العضوية بحزب العمال الكردستاني وتعتبر مشروعها المنطلق من مناطق شرق الفرات انفصالياً في سورية وموجهاً لها مستقبلاً.

وبالتوازي مع الدور الأمريكي السلبي، تعلب روسيا دوراً إيجابياً في تقارب تركيا وإيران، أولاً بتدخلها العسكري المباشر في الأزمة السورية خريف ٢٠١٥ والذي حول مسار الأزمة بشكل جذري وقلل من مساحات التنافس و/أو المواجهة بين الطرفين، وثانياً من خلال مسار التفاهمات الثنائية والثلاثية بينهم والتي أُطِّرت لاحقاً ضمن مسار أستانا، فضلاً عن مشاركتها الطرفين رفضَ الوجود العسكري الأمريكي في مناطق شرق الفرات في سورية والرغبة في ملء الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات الأمريكية منها في حال حصل[٣١].

[٣١] "الانسحاب العسكري الأمريكي من سورية: نحو ملء الفراغ سر"، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية،

خامساً: قضايا وملفات إقليمية

في العموم، يتفق البلدان في مواقفهما من عدة قضايا وملفات ويختلفان في الموقف من بعضها، فضلاً عن اتفاقهما في بعض القضايا المهمة على عناوين عريضة رغم اختلافهما في التفاصيل.

تأتي في مقدمة القضايا المتفق عليها من الطرفين القضية الكردية في المنطقة ورفض الحلول الانفصالية فيها، وكذلك القضية الفلسطينية رغم اختلاف منطلقات وسقف كل من الطرفين بخصوصها، ومواجهة التحشيد الطائفي في الإقليم، ودعم استقرار العراق، والتحفظ على الاصطفافات المستجدة في المنطقة، وكذلك دعم قطر في الأزمة الخليجية الأخيرة.

في المقابل يختلف الطرفان بشكل جذري في سورية؛ حيث يدعمان طرفين محليين متواجهين عسكرياً على الأرض، وكذلك في اليمن حيث ترفض أنقرة الدور الإيراني التوسعي فيها ولذلك فقد سجلت موقفاً مؤيداً لعملية عاصفة الحزم عام ٢٠١٥، فضلاً عن الاتهام التركي المستمر لإيران بدعم العمال الكردستاني ضدها.

١. الملف الكردي

تُرَجِّع بعض المصادر نشوء "المسألة الكردية" في المنطقة إلى القرن السادس عشر حين خسرت الدولة الصفوية منطقة الأناضول لصالح الدولة العثمانية في معركة جالديران[٣٢]. ومنذ ذلك الحين، يتوزع الأكراد على أربع دول رئيسية في المنطقة هي تركيا وإيران والعراق وسورية بترتيب تنازلي لعددهم في كل منها[٣٣].

ورغم استخدام إيران لورقة العمال الكردستاني في بعض المحطات للضغط على أنقرة، على الأقل وفق الرواية التركية، إلا أن الطرفين يُجمعان على رفض إنشاء دولة أو كيان سياسي للأكراد في إحدى دول المنطقة خوفاً من انتقال السيناريو لهما. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار نصوص اتفاقية ١٩٢٦ بين الجانبين موجهة للتيارات السياسية الكردية في المقام الأول.

---

[٣٢] انظر مثلاً: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٣).

[٣٣] "تعرف على أعداد ومناطق توزع الأكراد"، الجزيرة نت، ٢٢/٩/٢٠١٧، شوهد في ٧/٧/٢٠١٩، في:

يجتمع الطرفان على هدف وحدة الأراضي السورية ورفض المشاريع الانفصالية، وهو البند الأول لكافة البيانات الختامية لجولات محادثات أستانا والقمم الثنائية أو الثلاثية بمشاركة روسيا[٣٤]. ونسَّقا موقفاً موحداً من رفض استفتاء كردستان العراق عام ٢٠١٧ بما قلل من تداعياته وفرَّغه من مضمونه إلى حد كبير. كما تطورت التفاهمات بينهما لتشمل مؤخراً التعاون في مكافحة حزب العمال الكردستاني وضبط الحدود ضد تسلل مسلحيه وضد الهجرة غير القانونية.

٢. سورية

تدعم تركيا وإيران المعارضة والنظام المتواجهَيْن في سورية، واللذَيْن تراجعت حدة المواجهات العسكرية بينهما إلى حد كبير. يتفق الطرفان، تركيا وإيران، على استحالة الحل العسكري وضرورة المسار السياسي الذي تدعمانه من خلال مسار أستانا، لكن دون التوصل لحلول ملموسة لا سيما ملفات الدستور واللجنة الدستورية ومصير الأسد.

ما زالت تركيا تؤكد على ضرورة غياب الأسد عن مستقبل سورية بينما يبدو الموقف الإيراني مستقراً على دعمه. وفي ظل استمرار العلاقات الاستخبارية بين أنقرة ودمشق بمستوى معين، حاولت طهران إجراء وساطة لنقل العلاقات بين الطرفين لتكون سياسية رسمية ومعلنة، إلا أن أنقرة تمنعت[٣٥].

وعلى هامش الحل السياسي الذي يتفق عليه الطرفان، تبقى إدلب الجبهة الوحيدة المفتوحة بين النظام والمعارضة المدعومة تركياً، ويمكن القول إنه الملف الخلافي الأهم حالياً بين أنقرة وطهران حيث ترغب الأولى في إبقاء الوضع في المنطقة على ما هو عليه تحت سقف مذكرة سوتشي[٣٦]، بينما تريد الأخيرة سيطرة النظام عليها أو على الأقل تقاسم

---

[٣٤] "بيان باهت يختتم الجولة ١٢ من أستانا"، الجسر، ٢٠١٩/٤/٢٦، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2NE9y5R

[٣٥] "بعد التعاون الاستخباراتي بين البلدين: الرئاسة التركية تحدد موقفها من شرعية الأسد"، سبوتنيك، ٢٠١٩/٢/٤، شوهد في ٢٠١٩/٧/٧، في: https://bit.ly/2Sq4JON

[٣٦] "سورية: ما هي بنود اتفاق إنشاء منطقة منزوعة السلاح بإدلب"، BBC عربي، ٢٠١٨/٩/١٨، شوهد في

النفوذ والحضور فيها بين كل من روسيا وتركيا وإيران. ما يدفع للقول إن تقدم الحل السياسي مرهون في الأصل بتحقق توافق أو تسويات إقليمية بين الثلاثي الروسي- التركي- الإيراني أكثر مما هو مرتبط بالفواعل المحليين.

٣. العراق

يُعتبر العراق مساحة التنافس الأهم والأسخن بين الطرفين لأهميته ولقربه الجغرافي كدولة حدودية مع الطرفين وكذلك لغناه بمواد الطاقة، فضلاً عن تنوعه العرقي والمذهبي الذي يفتح مساحات الاهتمام والحضور والتدخل الخارجي.

تعتبر أنقرة أنها خسرت كثيراً بعدم تجاوبها مع الطلبات الأمريكية باستخدام أراضيها لغزو العراق عام ٢٠٠٣، مما أبقاها خارج إطار النفوذ فيه فيما بعد[٣٧]، ولذلك تبذل جهوداً مضاعفة لموازنة النفوذ الإيراني المتجذر فيه. وقد كان استفتاء كردستان العراق فرصة لإعادة العلاقات الهادئة بين أنقرة وبغداد بعد توترات سابقة، بما أثمر زيارة ناجحة مؤخراً لوزير الخارجية التركي إلى العراق تجاوزت الأطياف السياسية الرسمية إلى الشخصيات المجتمعية والعشائرية برمزيات لا تخفى[٣٨]، فضلاً عن ترتيب زيارة للرئيس التركي إلى العراق قبل نهاية العام. ولعله ليس أدل على تطور العلاقات بين الطرفين إيجاباً من إعلان أنقرة عن العملية العسكرية "المخلب" ضد العمال الكردستاني شمال العراق خلال زيارة الرئيس العراقي لها[٣٩].

٤. اليمن والخليج

تميزت الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٥ بتقارب سعودي- تركي على هامش الأزمة

---

[37] "Erdogan signals Turkey prepared to join Syria war if asked", *Bloomberg*, 7/2/2016, accessed on 7/7/2019, at: https://bloom.bg/30fqykn

[٣٨] "عشائر عربية بالبصرة تهدي وزير خارجية تركيا: ماذا قدمت له"، عربي ٢١، ٣٠/ ٤/ ٢٠١٩، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2Jr8AEO

[٣٩] "عملية "المخلب": هل حصلت تركيا على موافقة الحكومة العراقية"، سبوتنيك، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٩، شوهد في

السورية ساهم في تدهور العلاقات التركية- الإيرانية لا سيما وأن أنقرة وطهران كانتا على طرفي نقيض في سورية. إلا أن كثيراً من العوامل دفعت إلى تغيُّر هذا التوازن الذي بدت فيه أنقرة أقرب إلى المملكة العربية السعودية منه إلى إيران، وأهمها:

- التبدل الجذري في توازنات القضية السورية بعد التدخل الروسي المباشر.
- حالة البرود والجفاء في العلاقات التركية- السعودية التي تلت حالة التفاؤل بارتقاء الملك سلمان للعرش.
- أزمة استفتاء كردستان العراق.
- طول أمد عملية عاصفة الحزم وتحولها لعملية إعادة الأمل ثم استدامتها بلا إنجازات تذكر.
- الأزمة الخليجية- الخليجية، والتي زادت في الفجوة بين أنقرة والرياض.
- الموقف الإيراني الواضح والسريع من المحاولة الانقلابية الفاشلة في مقابل تأخر موقف السعودية وسوء تغطية إعلامها للحدث.
- التقارب بين إسرائيل وبعض الدول العربية الخليجية في مواجهة إيران علناً وتركيا ضمناً، في إطار ما سمي "الناتو العربي"، والذي تبلور في عدة محطات أهمها مؤتمر وارسو[٤٠].

وعليه، فقد تحول الموقف التركي من الدعم الصريح للرياض، بما في ذلك تأييد عاصفة الحزم، إلى موقف أكثر سلبية وحيادية، ثم إلى تفاهم وتقارب واضحين بعد استفتاء استقلال كردستان العراق والأزمة الخليجية. كما أن أنقرة ما زالت ثابتة على موقفها المحذر من النزاعات على أسس عرقية ومذهبية وطائفية والداعي للحوار وتغليب صوت العقل في التوتر السائد بين إيران والدول الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية.

ما زالت أنقرة حريصة على علاقات جيدة أو غير متوترة بالحد الأدنى مع السعودية، إلا أن تدخلها في الأزمة الخليجية إلى جانب قطر دفع الرياض لتأكيد تصنيفها

[٤٠] جوناثان ماركوس، "مؤتمر وارسو: أول محفل يضم عرباً وإسرائيليين منذ تسعينات القرن الماضي"، BBC

ضمن المحور المعادي، ما غذى حملات إعلامية ضدها وصولاً لبعض العقوبات الاقتصادية[٤١]. وهو أمر ساهم في تقارب تركيا مع إيران، إلا أنه من المستبعد أن تصطف تماماً إلى جانب الأخيرة ضد الرياض لا سيما ضمن سيناريوهات تشمل المواجهة العسكرية المحتملة.

في المقابل، ساهمت الأزمة الخليجية ضمن عوامل أخرى في تقارب ثلاثي بين قطر وتركيا وإيران في مواجهة الرباعي المكون من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، في اصطفاف إقليمي يلقي بظلاله على عدد من قضايا المنطقة، مع الإشارة إلى العلاقات المتميزة والمتعمقة باضطراد بين أنقرة والدوحة بما يشبه التحالف الاستراتيجي غير المعلن، والذي رفعته الأزمة الخليجية تحديداً إلى مستويات غير مسبوقة.

٥. القضية الفلسطينية

تختلف تركيا عن إيران في مقاربتها للقضية الفلسطينية ورؤيتها للحل المتعلق بها، ففي حين تدعو إيران إلى تحرير فلسطين التاريخية و"محو إسرائيل من الخريطة" تؤمن تركيا بحل الدولتين المقبول دولياً وتدعم مبادرة السلام العربية.

ورغم ذلك، ثمة تقارب في مواقف الدولتين من القضية الفلسطينية مؤخراً تأثراً بعدة عوامل؛ في مقدمتها جمود عملية السلام، وتنصُّل دولة الاحتلال من المسار السياسي وحل الدولتين، واستمرار سياسات التهويد والحصار والعدوان على غزة، بالإضافة إلى العلاقات الطيبة التي تجمع الدولتين بالفلسطينيين، والخطوات الأمريكية غير المسبوقة في دعمها للكيان الصهيوني ومنها الاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية للقدس كمقدمة لمسار تصفية القضية الفلسطينية المعروف إعلامياً بصفقة القرن، فضلاً عن استهداف التحركات الإقليمية المدعومة أمريكياً للبلدين معاً.

وقد قادت تركيا الجهود الإسلامية والعربية الرافضة لقرارات ترمب بخصوص القدس

[٤١] حظر "سري" سعودي يمنع الصادرات التركية من دخول المملكة، **عربي ٢١**، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٩، شوهد

والقضية الفلسطينية من خلال رئاستها الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي[٤٢]، وحرصت إيران على دعم الجهود التركية والمشاركة في القمم الإسلامية على مستوى الرئاسة.

كما أن البلدين، إيران وتركيا، يجتمعان على موقف سلبي من إسرائيل، بدأ هذا الموقف عند إيران بشكل مبدئي وقديم مع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وعند تركيا بسبب سياسات إسرائيل التوسعية والعنصرية في السنوات الأخيرة من حكم العدالة والتنمية، الأمر الذي تبادله تل أبيب بخطاب وممارسات سلبية تجاه الطرفين بدرجات متفاوتة.

يدفع الموقف الإيراني الثابت من دولة الاحتلال وغياب أي مؤشرات على تحسن علاقات الأخيرة مع تركيا إضافة لعلاقات الطرفين الجيدة مع الفلسطينيين لتقارب أنقرة وطهران في الموقف من القضية الفلسطينية وإمكانية تنسيق مواقفهما بخصوصها. إلا أن القضية الفلسطينية ليست في سلم أولويات أي منهما في ظل تراكم الملفات الإقليمية الساخنة، وخصوصاً العقوبات واحتمالات الحرب بالنسبة لإيران وتطورات الملف السوري بالنسبة لتركيا.

خاتمة

ختاماً، يمكن القول بأن العلاقات الثنائية المباشرة بين البلدين مستقرة وراسخة، مع حرص ثنائي منهما على حمايتها وتطويرها لا سيما في مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن وأمن الحدود ومكافحة الإرهاب وغيرها من الملفات التي تقع ضمن أولويات الطرفين. وقد استفادت هذه العلاقات الثنائية خلال السنوات الأخيرة من مشتركات عديدة على صعيد المصالح إضافة لتراجع حدة المواجهة غير المباشرة بينهما في سورية من جهة وتزايد مستوى التهديدات الخارجية، لا سيما الغربية، لكليهما من جهة أخرى، الأمر الذي كان له أثر مباشر في تبلور إرادة مشتركة لدى الطرفين للتقارب في السياسة الخارجية، والذي ألقى بظلاله على عدد من قضايا المنطقة وفي مقدمتها السورية.

[٤٢] قمة إسلامية استثنائية بإسطنبول نصرة للقدس، **الجزيرة نت**، ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٨، شوهد في ٧/ ٧/ ٢٠١٩،

إن حالة التنافس بين القوتين الإقليميتين باقية على المدى القريب والمتوسط على أقل تقدير، في ظل اختلاف رؤاهما بخصوص مجمل قضايا المنطقة والاختلاف الجذري كذلك بين مشروعيهما الإقليميين.

ورغم ذلك فقد استطاع الطرفان، وتحديداً في السنوات القليلة الأخيرة، إدارة الخلاف بينهما دون تصعيد مباشر، إما عبر الحوار والتفاهمات والتسويات أو من خلال الرسائل غير المباشرة والحروب بالوكالة أحياناً.

إلا أن بعض التطورات الإقليمية الخارجية عن إطار العلاقات الثنائية المباشرة بين البلدين لها تأثيرات واضحة على مسار العلاقات البينية، وفي مقدمتها السياسات الأمريكية تجاههما، وكذلك حالة الاستقطاب والاصطفافات الإقليمية التي تبدو مستهدفة لكليهما معاً على الحقيقة وإن كان الخطاب المباشر موجهاً لإيران بشكل شبه حصري.

ولئن كانت بعض الملفات مثل الخليج واليمن والقضية الفلسطينية غير مرشحة لحلول قريبة أو واقعية، إلا أن قضايا ساخنة أخرى في مقدمتها السورية والعراقية ومنها فرعياً الملف الكردي تقع بشكل مباشر تحت دائرة تأثير العلاقات والتوازنات بين القوتين الإقليميتين إلى حد كبير. يعني ذلك أن مسار التقارب الحالي إن استمر واستقر سيكون عاملاً إيجابياً للحلحلة والتهدئة في الملفين سالفَيْ الذكر رغم استمرار الاختلافات في الرؤى بين أنقرة وطهران، بينما ستكون مفتوحة على سيناريوهات مقلقة في حال عادت حالة التوتر والاستقطاب بينهما لأسباب مرتبطة بالعلاقات الثنائية بشكل مباشر أو لأسباب خارجية مثل احتمالات التصعيد بين إيران والولايات المتحدة، أو إطلاق النظام السوري عملية عسكرية واسعة في إدلب مثلاً، وكلاهما احتمال قائم وله فرصه وإن لم يكن مرجحاً جداً على أي حال.

تنامي الدور السياسي الروسي في الشرق الأوسط

د. نورهان الشيخ*

شهد العقد الماضي نمواً متزايداً وملحوظاً للدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، ووصل إلى مستويات غير مسبوقة مع التدخل الروسي في سورية وما صاحبه من إعادة رسم خريطة توازنات القوى بها، ومن ثم في المنطقة ككل. فقد فرضت روسيا نفسها كفاعل رئيسي لا يمكن تجاوزه، ليس فقط في الملف السوري وإنما في الترتيبات الخاصة بالمنطقة عامة، وبدت موسكو وكأنها تقود التطورات وتعيد توجيهها وليس فقط تتفاعل معها. وقد أدت الأزمة السورية إلى استقطابات دولية وإقليمية نادرة الحدوث، ومنذ الإرهاصات الأولى للأزمة بدا واضحاً أن الموقف الروسي جاء مناقضاً لنظيره الأمريكي، وبتطور الأحداث وتلاحقها كشفت الأزمة عن توجه روسي واضح نحو التأسيس لحضور قوي وفاعل في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يتخذ من سورية منطلقاً له ويتسع تدريجياً في المحيط الشرق أوسطي ليضم حلفاء جدد.

لقد دحضت موسكو الاعتقاد الذي ساد منذ أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، وضربات الناتو على صربيا عام ١٩٩٩، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بأن روسيا لم تعد قادرة على حماية حلفائها، أو ممارسة تأثير في قضايا المنطقة، وأن الولايات المتحدة هي الفاعل الوحيد في الشأن الدولي والإقليمي، وهو الانطباع الذي تأكد مع ضربات الناتو على ليبيا عام ٢٠١١. إلا أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء مغايراً للتوقعات وأقرب للمواقف السوفييتية في زمن الحرب الباردة، عندما كانت موسكو تقف بحزم في مواجهة واشنطن لحماية حلفائها ومصالحها. فسورية حليف استراتيجي هام وموطئ قدم لروسيا، والتفريط فيها يعني خسارة الشرق الأوسط برمته، وهو أمر لا يمكن تصوره بالنسبة لموسكو. ورغم النشاط الدبلوماسي الواضح الذي شهدته الدبلوماسية الروسية في المنطقة منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا مطلع عام ٢٠٠٠،

والقفزات التي شهدها التعاون الاقتصادي والتقني بين روسيا وعدد من دول المنطقة، فإن الكثيرين لم يلمسوا الصعود الروسي وعودة دورها وتأثيرها في المنطقة إلا مع الأزمة السورية التي تعتبر كاشفة لحجم وفاعلية الدور الروسي في المنطقة، ومثلت نقطة تحول مفصلية أوضحت استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى مؤثرة في شئون المنطقة، وفاعل دولي رئيسي بها، وعودة الشرق الأوسط بقوة على أولويات الأجندة الروسية؛ بالنظر لجواره الجغرافي شبه المباشر لروسيا، وأهميته الاستراتيجية والجيوبوليتكية لها.

وتختلف الأدبيات الروسية حول تعريف الشرق الأوسط والتحديد الدقيق للمنطقة، فبعضهم يستخدم مصطلح "بليجني فوستوك"، أي الشرق الأدنى للدلالة على المنطقة العربية وإسرائيل، بينما يعتبر البعض الآخر الشرق الأوسط هو الجزء الآسيوي من العالم العربي فيما يعرف بالمشرق العربي ومصر وإسرائيل، في حين تميل أدبيات أخرى إلى ضم إيران لمنطقة الشرق الأوسط وكذلك الحال بالنسبة لتركيا.

وسوف تركز الدراسة على الدور الروسي إزاء القضايا الهامة وذات الصلة المباشرة بالعالم العربي، وبحث وتحليل العوامل التي أدت إلى تنامي الدور السياسي لروسيا في المنطقة، وأبعاد هذا الدور وحدود تأثيره في القضايا العربية المختلفة.

أولاً: العوامل التي أدت إلى تنامي الدور السياسي الروسي

إن صعود الدور الروسي وتأثيره السياسي المتزايد في شئون المنطقة جاء نتيجة مجموعة من العوامل التي يتعلق بعضها بالرؤية والمصالح الروسية من ناحية، والبعض الآخر يتعلق بأزمة الثقة في الدور الأمريكي لدى عدد من دول المنطقة، الأمر الذي خلق مناخاً مواتياً لتمدد الدور الروسي.

١. الضرورات الاستراتيجية والأمنية لروسيا

تضافرت مجموعة من التطورات ودفعت روسيا إلى بلورة رؤية لتطوير دورها السياسي في المنطقة ليتسع هذا الدور ويحتل مكانة متقدمة في أولويات السياسة الروسية. أولها: تأكيد مكانة روسيا كقوة كبرى قادرة على حماية مصالحها، وكسر حلقة التطويق

والضغوط الأمريكية على روسيا، فبالرغم من المرونة التي أبداها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية تجاه موسكو، بل وتعبيره عن "إعجابه" بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وحديثه عنه باعتباره "القائد القوي" الذي يجب "التفاهم" معه[١]، وتأكيده في أول كلمة له عقب إعلان نتائج الانتخابات عن "إننا نبحث عن الصداقة لا العداوة"، ورغم الدفء الذي بدا في علاقة الرئيسين ترامب وبوتين على هامش قمة العشرين في يوليو ٢٠١٧ ثم قمة منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (أبيك) بفيتنام في نوفمبر من نفس العام، فإن مسار العلاقات الأمريكية الروسية يتجه نحو التصعيد المستمر حول مدى واسع من القضايا الدولية والإقليمية، فضلاً عن تلك المتعلقة بقضايا الحد من التسلح. ويبدو أن الأمر لم يكن يسيراً على ترامب حتى لو كان راغباً حقاً في التفاهم مع موسكو، حيث أدت الضغوطات الداخلية والخارجية القوية إلى تلجيم خطواته باتجاه روسيا، ليستمر التوتر السِّمة السائدة على العلاقات بين البلدين.

فقد جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرها ترامب في ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ لتؤكد على أهمية توسيع النفوذ الأمريكي في العالم، معتبرة أن دور روسيا الدولي يمثل تهديداً للولايات المتحدة، مستخدمة مصطلح "الدول التحريفية" للإشارة إلى روسيا والصين اللتين تحاولان تغيير الوضع الراهن، أو "القوى المراجعة" التي تريد خلق عالم لا يتوافق بالضرورة مع المصالح والقيم الأمريكية.[٢] وقد جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي على هذا النحو كاشفة، وليست مؤسِّسة، لتوجهات السياسة الأمريكية عامة وتجاه روسيا خاصة. فقد أفصحت الوثيقة عن حجم المخاوف الأمريكية إزاء العودة الروسية، وأن التنافس بينهما في الملفات المختلفة هي تناقضات هيكلية ممتدة بين الولايات المتحدة، باعتبارها القوة التي هيمنت منفردة على مقاليد النظام الدولي على مدى أكثر

[1] "Donald Trump, in Exclusive Interview, Tells WSJ He Is Willing to Keep Parts of Obama Health Law," *The Wall Street Journal*, 11/11/2016, accessed on 17/8/2019, at: https://on.wsj.com/33HMMhh

[2] "National Security Strategy 2017," *National Security Strategy Archive*

من عقدين، والقوة العائدة ممثلة في روسيا، ومعها تلك الصاعدة ممثلة في الصين، واللتان تحاولان معاً حلحلة النظام أحادي القطبية التي تتربع الولايات المتحدة على قمته، وفي ضوء ذلك تحتدم المنافسة والمواجهة الأمريكية الروسية باعتبارها تشير لمستقبل النظام الدولي والمكانة الأمريكية به. وقد أعاد ترامب التأكيد على ذلك في أول خطاب له بشأن حالة الاتحاد أمام الكونجرس يوم ٣١ يناير ٢٠١٨، حيث اعتبر روسيا والصين تمثلان تهديداً للمصالح والقيم الأمريكية،[٣] وفي مؤتمر صحفي يوم ١٩ يناير أعلن خلاله عن الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة. وقد اعتبر وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، أن "المنافسة بين الدول العظمى، وليس الإرهاب، هي التي تتصدر الاهتمام فيما يخص الأمن القومي الأمريكي"، وأن "المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع الصين وروسيا تُعتبر من الأولويات الرئيسية لوزارة الدفاع الأمريكية[٤].

ورغم التصريحات الإيجابية بعد قمة هلسنكي في ١٦ يوليو ٢٠١٨، والتي كانت أول قمة رسمية بين البلدين منذ أبريل ٢٠١٠، واعتبار ترامب، أن العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا كانت في أسوأ حالاتها لكنها تحسنت بفضل هذه القمة، ووصف الرئيس بوتين القمة بـ"الناجحة والمثمرة"، وأنها مثلت الخطوة الأولى في "إزالة الأنقاض" عن العلاقات بين البلدين. إن حصاد القمة لم يكن كبيراً، كما أن عاصفة الانتقادات التي أشعلتها تصريحات ترامب "الودية" تجاه نظيره بوتين خلال القمة في الأوساط الأمريكية والتي وَصَفت موقف ترامب بالضعف و"الخيانة" أفقدت القمة كثيراً من تأثيراتها الإيجابية المحتملة على مسار العلاقات بين البلدين.

في هذا السياق، يُعتبر تنامي الدور السياسي الروسي في المنطقة أحد أبعاد السياسات الروسية الهادفة إلى تأكيد مكانتها كقوة كبرى فاعلة، وكسر حلقات التطويق والضغوط

---

[3] "Trump's full 2018 State of the Union Address," *NBC News,* 31/8/2018, accessed on 19/8/2019, at: https://nbcnews.to/2Zd94Ef

[٤] "ماتيس: الجيش الأمريكي يضع 'منافسة القوى الكبرى' في محور استراتيجيته"، رويترز، ٢٠١٨/١/١٩،

الأمريكية خاصة تلك المتعلقة بالعقوبات التي يتم تجديدها وتوسيعها من جانب واشنطن وحلفائها في أوروبا وآسيا منذ مارس ٢٠١٤، محاولةً بذلك فتح آفاق وأسواق وبناء شراكات تعوضها ولو جزئياً عن الاستنزاف الحاصل نتيجة العقوبات، وحماية مكانتها ومصالحها في سوق الطاقة. وقد أشارت عقيدة السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية التي صدق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ إلى مجموعة من الأهداف التي تسعى السياسة الروسية إلى تحقيقها، أبرزها: تعزيز دور روسيا في إطار عالم متعدد القوى، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، وتنمية علاقات الشراكة ذات المنفعة المتبادلة وبناء أكبر عدد ممكن من الشراكات مع مختلف دول العالم. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فقد وردت الإشارة إليه في الجزء الرابع من العقيدة، والذي يحمل عنوان الأولويات الإقليمية للسياسة الخارجية، وذلك بعد الجوار الروسي المباشر في كومنولث الدول المستقلة وأوروبا والباسفيك. وأكدت العقيدة الروسية الجديدة أن موسكو ستواصل نهج التسوية الدبلوماسية للنزاعات في الشرق الأوسط دون تدخل خارجي ووفق الشرعية الدولية. وكعضو دائم في مجلس الأمن ورباعية الشرق الأوسط سوف تسعى لتحقيق تسوية عادلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وستعمل على تحقيق التسوية في سورية ووحدة أراضيها واستقلالها، وإنشاء تحالف دولي واسع لمحاربة الإرهاب. كما أنها تدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خصوصاً في الشرق الاوسط. ووفقاً للعقيدة الجديدة فإنه لا بديل عن الأمم المتحدة كمركز لتنظيم العلاقات الدولية، ولا تعترف روسيا بتعميم واشنطن لتشريعاتها متجاوزة القانون الدولي، وترى أن نهج الولايات المتحدة وحلفائها الهادف إلى ردع روسيا وممارسة الضغوط عليها يقوّض الاستقرار الإقليمي والدولي.[٥]

ويدعم هذا التوجه تعزيز الوجود الروسي في البحر المتوسط كممر وحيد للبحر الأسود حيث توجد أهم الأساطيل الروسية في شبه جزيرة القرم، وهو ما تضمنته العقيدة

[5] "Foreign Policy Concept of the Russian Federation (approved by President of the Russian Federation Vladimir Putin on November 30, 2016)," *The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation*, 1/12/2016, accessed on 19/8/2019, at:

العسكرية البحرية الجديدة التي صدق عليها الرئيس بوتين في ٢٦ يوليو ٢٠١٥ [٦]، والتي نصت على ضمان وجود عسكري بحري "دائم" لروسيا في البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية الروسية في البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية. وإلى جانب قاعدة حميميم الجوية، تم في ١٨ يناير ٢٠١٧ توقيع اتفاقية بين موسكو ودمشق تقضي بتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية متكاملة يمكنها استقبال ١١ سفينة حربية، بما في ذلك سفن نووية، وذلك لمدة ٤٩ سنة قادمة قابلة للتمديد تلقائياً. ويسمح الاتفاق لروسيا بنشر نقاط تمركز متنقلة خارج الأراضي التابعة للقاعدة البحرية، بهدف حراسة ميناء طرطوس، ونشر منظومات صاروخية جديدة حولها، إضافة إلى نشر منظومات صاروخية في البحر من طراز "بال" أو "باستيون"، علماً بأن موسكو نشرت في وقت سابق صواريخ "أس ٣٠٠" في محيط قاعدة طرطوس، و"إس ٤٠٠" في محيط قاعدة حميميم الجوية.[٧]

ثانيها: الاعتبارات الأمنية المتمثلة في استئصال الإرهاب من جذوره والقضاء عليه في المناطق الحاضنة له في منطقة الشرق الأوسط، التي تمثل حزام روسيا الجنوبي الغربي، ومنها يأتي الدعم للإرهاب في الداخل الروسي. ومن المعروف أن تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية"، المسئول عن العديد من الهجمات الإرهابية في روسيا، أعلن مبايعته لتنظيم "داعش" في ٢١ يونيو ٢٠١٥، وأعلن الأخير عن أنّ روسيا عدو له. ويَنشَط التنظيم عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع النطاق لتجنيد مزيد من العناصر في روسيا وجوارها، ليس فقط للقتال في سورية وإنما للقيام بعمليات إرهابية في العمق الروسي. وتواجه الأجهزة الأمنية الروسية صعوبة في اكتشافهم عند عودتهم، نظراً لانقسامهم إلى مجموعات، وانتشارهم في أرجاء مختلفة من روسيا.

---

[6] "Russian Federation Marine Doctrine," *President of Russia*, 26/7/2015, accessed on 19/8/2019, at: http://bit.ly/2NhzYIH

[7] "Moscow cements deal with Damascus to keep 49-year presence at Syrian naval and air bases," *Russian News Agency (TASS)*, 20/1/2017, accessed on 19/8/2019,

وأعلن مدير هيئة الأمن الفدرالية الروسية ألكسندر بورتنيكوف، أنه تم خلال عام ٢٠١٧ إحباط ٦١ مخططاً إرهابياً، بما في ذلك ١٨ هجوماً إرهابياً، وتمكنت أجهزة الأمن الروسية من تفكيك ٥٦ خلية إرهابية سرية، واعتقال أكثر من ١٠٠٠ مسلح، كما تم منع أكثر من ١٧,٥ ألف مواطن أجنبي مشتبه بضلوعهم في أنشطة إرهابية من دخول الأراضي الروسية، وقد حذر من خطر عودة مسلحي "داعش" إلي الأراضي الروسية لتأسيس بؤر للنشاط الإرهابي.[٨] وقد أشار الرئيس بوتين صراحة إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سورية، وأن مهمة العسكريين الروس في سورية ليست مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس من خلال عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا، قائلاً: "لن ننتظر وصولهم إلينا أو إليكم".[٩]

٢. زيادة درجة الثقة والقبول للدور الروسي من جانب دول المنطقة

أدت السياسات والمواقف الأمريكية إلى تراجع مصداقية واشنطن مقابل تعزيز الثقة في موسكو كشريك، ويبرز في هذا السياق موقف الولايات المتحدة من الثورات العربية، وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وحالة الارتباك العامة التي تعاني منها السياسات الأمريكية منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض. ففي الوقت الذي دعمت فيه واشنطن الثورات في تونس ومصر وليبيا وسورية غير مبالية بالتداعيات وعدم الاستقرار الذي عصف بهذه الدول، جاء الموقف الروسي حذراً للغاية، ورأت موسكو أن الولايات المتحدة تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية والكبرى غير العربية وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تمثل خطراً على مصالحها في المنطقة، وأن ما تشهده

[8] "Russia's FSB prevents 18 terrorist attacks in 2017," *Russian News Agency (TASS)*, 12/12/2017, accessed on 19/8/2019, at: http://bit.ly/2Z2RUxW

٩ "بوتين: روسيا لا تدافع عن الأسد"، روسيا اليوم، ٢٠١٧/٦/٢، شوهد في ٢٠١٩/٨/١٩، في:

الدول العربية هو سيناريو متكرر للثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة من خلالها إحداث تغييرات عميقة في دول الكومنولث التي تمثل المجال الحيوي لروسيا.

وقد أدت التطورات التي حدثت بعد الثورات وتزايد الانفلات الأمني وتصاعد عدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي الحاد إلى تقييم سلبي جداً من جانب القيادة السياسية الروسية لمرحلة ما بعد الثورات، وأكدت المخاوف الروسية من صعود تيار الإسلام السياسي ووصوله إلى السلطة في بعض دول المنطقة، خاصة وأنها تدرج جماعة الإخوان وعدداً من الجماعات الإسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية لديها. ورأت أن هذا سيؤدي إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا أصداء في الداخل الروسي الذي لا يزال يعاني من الإرهاب في أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينات.

ورغم التناقضات التي أوجدها الموقف الروسي من الأزمة السورية مع بعض الدول العربية إلا إنه قد حظي على المدى الطويل بتقدير دول المنطقة التي رأت في هذا الموقف مساندة روسيا لحلفائها، وعودة قوية للحضور الروسي في المنطقة. فقد بدت روسيا شريكاً "محترماً" لا يتدخل في الشأن الداخلي لدول المنطقة ولا يتلاعب باستقرار هذه الدول والتوازنات العرقية والدينية والمذهبية داخلها لخدمة مصالحه على حساب أمنها والأمن والاستقرار الإقليمي، فرغم تقييم موسكو السلبي للثورات العربية، إلا أنها لم تتدخل في مسار هذه الثورات إلا في الحالة السورية نظراً للتهديد المباشر الذي مثلته الأزمة على المصالح الروسية وأمن واستقرار المنطقة من وجهة النظر الروسية.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالخلافات الإقليمية، التي عادة ما تتخذ موسكو موقفاً يدعم الاحتواء والحلول التوافقية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، حيث برز موقفها بوضوح من أزمة الرباعي العربي (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين) وقطر؛ حيث أكدت روسيا على كونها أزمة خليجية ويتعين تسويتها في إطار البيت الخليجي. الأمر الذي أكسبها احترام وثقة الشركاء، وشجع على بناء شراكات "مستقرة" معها، لا تتأثر بأي تطورات داخلية، ولا تختلط فيها الأمني بالسياسي، ولا تخلّف فيها المصالح

كأدوات ضغط لخدمة أهداف أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر واستقراره.

عزز ذلك الموقف الروسي عند إعلان ترامب في السادس من ديسمبر ٢٠١٧، اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، والبدء بنقل سفارة بلاده إليها، حيث انتقد الرئيس بوتين قرار واشنطن حول القدس، مشيراً إلى أنه سيزيد الوضع في المنطقة تعقيداً، ويعرقل التوصل إلى سلام فلسطيني إسرائيلي و" لا يساهم في تسوية الوضع في الشرق الأوسط، بل سيضفي مزيداً من الاضطراب للحالة الإقليمية المعقدة أصلاً، ويمكن أن يغلق آفاق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، وأكد الرئيس بوتين أن روسيا تنطلق من أنه يجب بناء هذه التسوية حصراً وكاملاً على أساس القرارات السابقة التي تم اتخاذها في إطار الأمم المتحدة، وأن الاتفاق المتعلق بوضع القدس هو موضوع مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة[١٠]. ورفضت روسيا المشاركة في مراسم نقل السفارة الأمريكية في ١٤ مايو ٢٠١٨، واعتبر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن القرار الأمريكي أوصل التسوية الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، وأن موسكو قلقة من محاولات تغيير تركيبة الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط بشكل يسمح بإزاحة القضية الفلسطينية إلى الخلف وتهميشها.[١١]

وقد أكسبت كل هذه المواقف وغيرها الدور الروسي قبولاً وثقة من جانب دول المنطقة باعتباره يحقق التوازن الدولي المنشود الذي يحد من التداعيات السلبية للسياسات الأمريكية ويدعم استقرار وأمن المنطقة ويسعى إلى تسوية الصراعات وليس تأجيجها، كما أنه الأقرب والأكثر دعماً للمواقف العربية بشأن القضية الفلسطينية، رغم العلاقات الجيدة التي تربط روسيا وإسرائيل.

ساعد ذلك أيضاً على استحضار الخبرة التاريخية الإيجابية للدور الروسي خلال الحقبة السوفييتية، وكيف كانت موسكو حجر زاوية في التوازن الدولي وتلجيم الاندفاع الأمريكي

---

[١٠] "بوتين: قرار ترامب بشأن القدس مزعزع للاستقرار ولا بديل عن الشرعية الدولية"، روسيا اليوم، ١٢/ ١٢/ ٢٠١٧، شوهد في ١٩/ ٨/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/30fImfv

[١١] "لافروف: القرار الأميركي بشأن القدس أوصل التسوية الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود"، سبوتنيك

لدعم المصالح الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية. وكذلك الدور التنموي الفعال للاتحاد السوفييتي في العديد من الدول العربية، من خلال تعاونه التقني ومساعدته الفنية لدول المنطقة، والذي تضمن تشييد عشرات المشروعات التنموية الرائدة في سورية والعراق والجزائر والمغرب وتونس، وأكثر من ٩٧ مشروعاً تنموياً وصناعياً في مصر، تمثل دعامة للاقتصاد المصري حتى يومنا هذا. يضاف إلى هذا خبرة التعاون بين روسيا والدول العربية في المجال العسكري لا سيما مصر وسورية والجزائر وليبيا واليمن والعراق، حيث كانت روسيا المصدر الرئيسي لتسليح هذه الجيوش العربية وتطويرها وتحديث منظومتها الدفاعية، وقد خاضت مصر حرب ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ اعتماداً على التكنولوجيا والأسلحة الروسية، والتدريب الروسي لكبار العسكريين المصريين والعرب والذي تميز بالكفاءة والجدية.

ثانياً: أبعاد الدور السياسي الروسي وحدوده

إن الصعود الملحوظ في الدور الروسي لا يسير بوتيرة واحدة في كل قضايا المنطقة، إلا أنه يمكن تحديد أبرز أبعاد تنامي هذا الدور فيما يلي:

١. الهيمنة الروسية على الملف السوري

منذ بدء الأزمة السورية كان لروسيا موقف مناقض لنظيره الأمريكي، فقد أكدت روسيا أن ما يحدث في سورية هو "نزاع داخلي مسلح" أو حرب أهلية، كما أكدت على دور الطرف الثالث وهو تنظيم "القاعدة" و"داعش" وعشرات التنظيمات الإرهابية الأخرى التي تنامى نشاطها على نحو ملحوظ بشكل لا يهدد سورية فحسب، وإنما الأمن الإقليمي والأمن القومي الروسي أيضاً. ومع تطور الأزمة وظفت موسكو مدىً واسعاً من الأدوات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية على النحو الذي أصبحت معه الفاعل الأساسي في الملف السوري، فمن ناحية قادت روسيا مواجهة دبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقامت بالاعتراض على قرار الجمعية العامة بشأن سورية الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١٢، وتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، والتأكيد على ضرورة تسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، كما صوتت ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن سورية.

إلا أن الدور الأهم كان داخل مجلس الأمن؛ حيث استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" اثنتي عشرة مرة، حيث كان الفيتو الأول ضد قرار يدين السلطات السورية في ٥ أكتوبر ٢٠١١، وكان الفيتو الثاني عشر في ١٠ أبريل ٢٠١٨ ضد مشروع القرار الأمريكي في مجلس الأمن الذي يقضي بإنشاء آلية تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة على أن تعمل لمدة سنة للتحقيق في استخدام السلاح الكيميائي في سورية. تمسكت موسكو بالرعاية الأممية للملف السوري في مواجهة مجموعة "أصدقاء سورية"، التي قاطعتها روسيا واعتبرتها "مضرة"، وفي هذا السياق كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسي في التوصل لخطة كوفي أنان للتسوية في سورية، وهي صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية تحت رعاية الأمم المتحدة، وأكدت على ضرورة إشراك الفاعلين الإقليميين ذوي التأثير وفي مقدمتهم إيران والسعودية.

وعلى الصعيد العملي، مثل بدء الضربات الجوية الروسية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ "قبلة الحياة" لسورية التي كادت أن تتحول لأفغانستان الشرق الأوسط بعد أن أصبحت حاضنة لعشرات التنظيمات الإرهابية المتناحرة مع الدولة السورية، ومع بعضها البعض، وبؤرة تشع الإرهاب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط والعالم على النمط الأفغاني. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية في ٦ ديسمبر ٢٠١٧ التحرير الكامل لأراضي سورية من مسلحي "داعش"، وهو حصاد جهد ضخم من التخطيط والعمل الميداني والضربات الجوية الدقيقة قامت به موسكو، تضمَّن أكثر من ٩٢ ألف ضربة جوية في سورية، تم خلالها القضاء على ما يقرب من ٨٦ ألف إرهابي، وتدمير حوالي ١٢١ ألف هدف وموقع للإرهابيين تشمل مركز قيادة ومعسكرات تدريب وغيرها، إلى جانب القضاء على عدد كبير من قيادات التنظيم، من بينها مئات الشيشانيين أمثال أبي عمر الشيشاني، وعلاء الدين الشيشاني، وصلاح الدين الشيشاني، وغيرهم من قيادات داعش الذين كانت تمثل عودتهم لروسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي.[١٢]

[12] "Syria fully liberated from terrorists — Russia's top brass," *Russian News*

من ناحية أخرى، تنطلق روسيا من أن السبيل الوحيد لتسوية الأزمة السورية والحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتجاوز الخلافات بين الأطراف المختلفة المتصارعة هو طاولة المفاوضات، وأن الضربات الجوية لا يمكن وحدها أن تؤدي إلى استقرار حقيقي في سورية. وقد كان لإطلاق مسار "أستانا" في يناير ٢٠١٧، الذي تعتبره موسكو ممهداً ومساعداً لمسار جنيف السياسي، دور حيوي في استعادة الاستقرار في سورية وتثبيت النجاحات التي تمت ضد الإرهاب، كما كانت المرة الأولى التي تشارك فيها المعارضة المسلحة في مفاوضات مباشرة مع النظام السوري، ومثل ذلك في حد ذاته خطوة مهمة باتجاه التسوية. وقد استطاعت روسيا بالتعاون مع الدول الضامنة الأخرى، إيران وتركيا، وعلى مدى إحدى عشرة جولة من المفاوضات الصعبة في أستانا حتى نوفمبر ٢٠١٨، أن تنقل سورية من حالة الحرب إلى قدر معقول من الاستقرار من خلال مناطق خفض التصعيد، بالإضافة إلى جهود مركز المصالحة الروسي في حميميم، الذي يبذل دوراً حيوياً في دعم المصالحة في سورية ونزع سلاح الأفراد والميليشات السورية وإعادة دمجها في المجتمع كمواطنين.

وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بمناطق خفض التصعيد في ختام اجتماعات أستانا ٤ التي عُقدت في كازاخستان يومي ٣ و٤ مايو ٢٠١٧، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يوم ٦ مايو، بين كل من روسيا وإيران وتركيا، باعتبارها دولاً ضامنة للاتفاق، ونصت على وقف إطلاق النار بين كافة الأطراف المتصارعة، وكذلك حظر الضربات الجوية. وتتضمن أربع مناطق، المنطقة الأولى وهي أكبرها، تقع في شمال سورية، وتشمل ريف إدلب والمناطق المحاذية، وشمال شرقي ريف اللاذقية، وغربي ريف حلب وشمال ريف حماة. وتمتد المنطقة الثانية شمالي ريف حمص، وتشمل مدينتي الرستن وتلبيسة والمناطق المحاذية. أما المنطقة الثالثة فتشمل الغوطة الشرقية. وتمتد المنطقة الرابعة جنوب سورية في المناطق المحاذية للحدود الأردنية في ريفي درعا والقنيطرة.[١٣] كما تم في أستانا ٨ اعتماد وثيقتين مهمتين في إطار عملية بناء الثقة بين الحكومة السورية من ناحية، والمعارضة من

[13] "Documents on Syria's fourth de-escalation zone to be signed at Astana meeting," *Russian News Agency (TASS)*, 6/9/2017, accessed on 19/8/2019, at:

ناحية أخرى، تتعلق الوثيقة الأولى بإنشاء فريق عمل حول تبادل الأسرى ونقل الجثث والقتلى والمفقودين، يضم كلاً من المعارضة والمنظمات الدولية والحكومة السورية، وتتصل الوثيقة الثانية بإزالة الألغام خصوصاً في المناطق التراثية.

وقامت موسكو بالتنسيق مع الرياض لتوحيد المعارضة السورية، فتم ذلك بالفعل خلال مؤتمر الرياض٢ في نوفمبر ٢٠١٧، وتوجهت المعارضة لجنيف (٨)، للمرة الأولى، بوفد موحّد يضم ٥٠ عضواً يمثل كل فصائل المعارضة.[١٤] ويعتبر هذا في حد ذاته، إنجازاً لم يكن متصوراً في ضوء التناقضات الحادة التي كانت تموج بها المعارضة. ولا شك أن توحيد منصات المعارضة الثلاثة، موسكو، الرياض، القاهرة، في وفد واحد خطوة مهمة وضرورية نحو التسوية السلمية ودعم الاستقرار الكامل في سورية.

وبعد فشل الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف، وعدم التوصل إلى أية نتائج إيجابية في ضوء إصرار المعارضة على طرح مسألة رحيل الأسد كشرط أولي للتوافق على إمكانات التسوية، ورفض الوفد الحكومي السوري الجلوس للتفاوض المباشر مع قوى المعارضة، عاد الحديث عن مسار سوتشي كبديل مقبول بالنسبة للأطراف الثلاثة الراعية، روسيا وإيران وتركيا، وكذلك الحكومة السورية بالإضافة إلى بعض عناصر المعارضة، وعقد مؤتمر سوتشي للحوار الوطني السوري يوم ٣٠ يناير ٢٠١٨، وشارك فيه ١٥٠٠ من القوى السورية المختلفة. وقد أكدت موسكو أن سوتشي ليست موازية لجنيف أو منافسة لها، بل إنها تمهد الطريق للتسوية السلمية برعاية الأمم المتحدة في جنيف، وتمت دعوة دي ميستورا للمشاركة في سوتشي وكافة الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بما فيها الولايات المتحدة التي ستشارك بصفة مراقب.

على صعيد آخر، تسعى روسيا إلى التنسيق مع الأطراف الدولية المعنية بسورية، حيث كانت التسوية السورية على أجندة قمة هلسنكي الروسية الأمريكية في يوليو ٢٠١٨، بالإضافة إلى كل اللقاءات التي تمت بين الرئيس بوتين وترامب. كما عقد الرئيس

---

[١٤] "المعارضة السورية تتفق على تشكيل وفد موحد في محادثات جنيف"، بي بي سي عربي، ٢٠١٧/١١/٢٤،

الروسي بوتين والتركي رجب طيب أردوغان والفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل قمة رباعية في مدينة إسطنبول في أكتوبر ٢٠١٨ لمناقشة الأزمة السورية وبحث الوضع في سورية وتشكيل اللجنة الدستورية، وأكد البيان الختامي للقمة التعهد بإحلال سلام دائم في سورية، وضرورة حل الأزمة السورية عبر المفاوضات، وضرورة العودة الآمنة للاجئين، والتزام القمة بسلامة سورية ووحدة أراضيها.

وتدفع روسيا بقوة للانتهاء من تشكيل اللجنة الدستورية السورية بهدف وضع رؤية لإصلاح دستوري في سورية كخطوة ضرورية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وإعادة الاستقرار الكامل للدولة السورية، وأعلن وزير الخارجية الروسية مطلع فبراير ٢٠١٩ أن العمل على تشكيل اللجنة الدستورية السورية على وشك الانتهاء.[١٥]

في هذا السياق يعد الدور الروسي هو الأبرز في قيادة مسار التسوية السلمية في سورية على مختلف المسارات، في حين تبدو واشنطن أقل تأثيراً في هذا الصدد، خاصة بعد أن نجحت الضربات الجوية الروسية في تغيير توازنات القوى على الأرض السورية، والتوافقات التي تمت مع أنقرة وما مثلته من تغيير جوهري في معادلة القوى الخاصة بالقضية السورية، والتنسيق مع الدول ذات النفوذ في سورية بالإضافة إلى القمم الثلاثية، روسيا وإيران وتركيا، التي بدأت في سوتشي في نوفمبر ٢٠١٧، ثم إسطنبول في ٤ أبريل ٢٠١٨، فطهران في ٧ سبتمبر ٢٠١٨، وأخيراً سوتشي في ١٤ فبراير ٢٠١٩، والتي تم خلالها بحث ثلاث قضايا أساسية؛ هي الوضع في إدلب، وتشكيل اللجنة الدستورية السورية، وخروج القوات الأمريكية من سورية والشكوك التي تكتنف ذلك.[١٦]

وتمثل إدلب المعركة الفاصلة للقضاء نهائياً على الإرهاب في سورية، باعتبارها أضخم حاضنة للإرهابيين وآخرها. وكادت المعركة أن تبدأ مطلع سبتمبر الماضي إلا أن روسيا تراجعت لإعطاء فرصة أخيرة لحلحلة الوضع سياسياً وميدانياً. فمن ناحية كان الهجوم الغربي المدعوم من الأمم المتحدة شديداً بحجة حماية المدنيين في إدلب، كما

---

[١٥] "لافروف: العمل على تشكيل اللجنة الدستورية السورية على وشك الانتهاء"، سبوتنيك عربي، ٤/ ٢/ ٢٠١٩، شوهد في ٩/ ٨/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/30g1Gt5

[16] Ruslan Mamedov, "The Astana Shackles," *Valdai Discussion Club*, 13/2/2019

عارضت تركيا صراحة بدء العمليات خوفاً على حلفائها وخشية من نزوح الآلاف منهم باتجاهها باعتبارها المنفذ والحليف الوحيد لهم. يضاف إلى هذا تحالف الجماعات الإرهابية استعداداً للعملية، الأمر الذي كان سيؤدي حتماً لارتفاع تكلفة العملية بشرياً ومادياً بالنسبة لموسكو ودمشق. فأدّى الاتفاق الروسي التركي، في سبتمبر الماضي، إلى جعل أنقرة ونقاط المراقبة التركية في إدلب الضامن لعدم التصعيد من جانب الجماعات الإرهابية، وتم فتح ممرات إنسانية لخروج المدنيين لتجنيبهم مخاطر أي عمليات عسكرية أو ضربات جوية قادمة. على صعيد آخر، أدى التراجع التكتيكي للعملية إلى تجدد القتال فيما بين الجماعات الإرهابية والإضعاف النسبي لجبهتهم. وتواصل جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام) تمددها، حيث أصبحت تسيطر على أكثر من ٩٠٪ من إدلب. وقد جعلت هجمات النصرة وخروقاتها المستمرة لنظام وقف القتال في إدلب بهدف السيطرة الكاملة عليها الاتفاق الروسي التركي حبراً على ورق وذلك في ضوء فشل تركيا في الوفاء بتعهداتها وفقاً للاتفاق، إلا أن روسيا ما زالت حريصة على إعطاء تركيا بعض الوقت والحفاظ على التنسيق بينهما في الملف السوري.[١٧]

٢. إعادة تفعيل الدور الروسي في الملف الفلسطيني

كان الاتحاد السوفييتي الحليف الأساسي للعرب في مواجهة الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، وعقب تفككه أصبحت روسيا هي "الراعي الثاني" لعملية السلام خلفاً للاتحاد السوفييتي باعتبارها دولة الاستمرار له، إلا أنها لم تسعَ إلى تفعيل دورها هذا، بل أصبح دورها أكثر محدودية وهامشية مما كان عليه في ظل الاتحاد السوفييتي السابق طوال حقبة التسعينات، وذلك نظراً لانشغال القادة الروس آنذاك بترتيب الأوضاع الداخلية وإحكام السيطرة عليها في ظل أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية طاحنة. ولم تشهد السنوات الأولى من تفكك الاتحاد السوفييتي تحركاً دبلوماسياً ملموساً ومشاركة فعالة من جانب روسيا في عملية التسوية، باستثناء استضافتها للجولة الأولى من المفاوضات متعددة

[١٧] "تركيا تتهم دولاً بدعم 'النصرة' لتعطيل الاتفاق الروسي- التركي حول إدلب"، الحياة، ٢٠١٩/٢/١،

الأطراف في يناير ١٩٩٢. وبصفة عامة فإنه خلال حقبة التسعينات اقتصر الدور الروسي على السلوك اللفظي الداعم للسلطة الفلسطينية والنشاط الدبلوماسي، والحرص على احتفاظ روسيا بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بمختلف الأطراف. وشهد عام ٢٠٠١ بداية آلية رباعي الوسطاء الدوليين، "الرباعية"، التي تضم روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والتي صدر بها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ في مارس ٢٠٠٢، ليقنن دور روسيا في عملية التسوية السلمية، ولتعود موسكو فاعلاً ذا وضعية دولية وقانونية في هذا الإطار، إلا أنه من الناحية الفعلية لم يعد للرباعية دور يذكر في عملية التسوية، وكانت روسيا قد أبدت تحفظها على تعيين توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، موفداً للجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط في يونيو ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين خيم الجمود على الرباعية ولم يبذل بلير الجهد المأمول والواجب لتفعيلها.

ويمكن إيجاز أهم ملامح الموقف الروسي من القضية الفلسطينية في ثلاثة أبعاد أساسية، أولها: التأييد المطلق للحق الفلسطيني، فروسيا تؤكد دوماً على تأييدها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وضرورة التزام إسرائيل بتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بما في ذلك وضع القدس الشرقية كعاصمة الدولة الفلسطينية المقبلة، والمحافظة على مرجعية مدريد وتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعلى حل الدولتين ورفض سياسة الاستيطان والعنف باعتبارها لا تخدم العملية السلمية.

ثانيها: تسعى موسكو إلى دفع المصالحة الفلسطينية، حيث استضافت عدة لقاءات للفصائل الفلسطينية بهدف التوفيق فيما بينها وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وتحتفظ روسيا بعلاقات جيدة وقنوات اتصال مفتوحة مع كافة القوى الفلسطينية ومن بينها حركة حماس التي تصنفها واشنطن وبروكسل كمنظمة إرهابية. وفي منتصف يناير ٢٠١٧ استضافت موسكو محادثات غير رسمية بين ممثلين عن تسعة من الفصائل الفلسطينية منها "فتح" و"حماس"، وأعلنت الفصائل الفلسطينية إثر اجتماعات استمرت ثلاثة أيام برعاية

روسية أنها توصلت إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات،[١٨] وكان من الواضح أن مهمة التغلب على الانقسام الفلسطيني ليست سهلة، فالنزاع بين "فتح" و "حماس" مستمر منذ عام ٢٠٠٦، واتخذ مراراً طابع الصدام المسلح بينهما، كما تختلف الفصائل الفلسطينية مبدئياً على سبل ووسائل الوصول إلى حل مع إسرائيل.

ورغم نجاح اجتماع موسكو في فبراير ٢٠١٩ الذي شارك فيه عشرة فصائل فلسطينية، من بينها فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية، في كسر الجمود في ملف المصالحة الفلسطينية، وتحقيق التوافق بين الفصائل المشاركة على ضرورة مواجهة خطة السلام الأمريكية الجديدة والمعروفة بـ "صفقة القرن"، وعلى وحدة الفصائل فيما يتعلق بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان والتصدي لمحاولات تغيير الوضع القائم لمدينة القدس ومحاولات فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، إلا أنه فشل في إنهاء الانقسام والتوافق حول بيان ختامي مشترك متفق عليه في البداية وتم سحبه من التداول، نتيجة معارضة ممثلي حركتي "الجهاد الإسلامي" و"حماس" لعدة بنود في الوثيقة تتعلق بمسألة القدس، حيث طلب البعض استخدام عبارة "دولة فلسطينية عاصمتها القدس" دون تحديد حدود عام ١٩٦٧، فيما كان البعض ضد الحديث عن الشرعية الدولية، وعارض آخرون الحديث عن "حق العودة" معتبراً ذلك اعترافاً ضمنياً بدولة إسرائيل.[١٩]

ثالثها: السعي لتقريب وجهات النظر بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي. فقد حاولت موسكو أكثر من مرة تنظيم لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من أجل كسر الجمود الذي يسود عملية السلام، إلا أن مساعي روسيا لم تتكلل بالنجاح نتيجة الموقف الإسرائيلي الرافض للوساطة الروسية والمتمسك بواشنطن كوسيط أوحد رغم الرفض الفلسطيني لذلك، خاصة بعد نقل السفارة الأمريكية للقدس وافتقاد واشنطن للحياد المطلوب في الوسيط.

---

[١٨] "موسكو تستضيف حوار المصالحة الفلسطيني"، روسيا اليوم، ١٥/ ١/ ٢٠١٧، شوهد في ١٩/ ٨/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/2KFFMdj

[١٩] "الفصائل الفلسطينية تعجز عن تنسيق بيان ختامي لاجتماع موسكو"، روسيا اليوم، ١٣/ ٢/ ٢٠١٩، شوهد

وتحرص موسكو على التوازن والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، فهذا الدعم الروسي للقضية الفلسطينية ووحدة الصف الفلسطيني يتزامن مع بعد آخر لموقف روسيا المتوازن من الأطراف المعنية وهو ذلك المتعلق بعلاقتها بإسرائيل. فتطور السياسة الروسية ومواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على مدى الخمسة عقود الماضية يوضح أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عليها منذ مطلع التسعينات في اتجاه الاحتفاظ بعلاقات جيدة ومتوازنة مع أطراف الصراع جميعاً. فموسكو ترتبط بعلاقات جيدة، وإن كانت متقلبة، مع إسرائيل وفي نفس الوقت تؤيد الحق الفلسطيني، لأنها لا تجد تناقضاً أو تعارضاً بين الأمرين لا سيما مع اتجاه عدد من الدول العربية ذاتها إلى الانفتاح على إسرائيل والتعاون معها.

فمنذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفييتي وإسرائيل في أكتوبر ١٩٩١، تطورت العلاقات الروسية الإسرائيلية على نحو ملحوظ، ولكنها كانت دوماً عرضة للمد والجزر وفقاً للتطورات الإقليمية والدولية التي كانت تباعد بينهما وتثير التوتر من حين لآخر، إلا أنه سرعان ما كان يتم تجاوز الخلاف وتعود العلاقات إلى مسارها. ومنذ بدء الضربات الروسية ضد الإرهابيين في سورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، كثفت إسرائيل اتصالاتها مع موسكو وتكررت زيارات نتنياهو لروسيا، حيث أبدت إسرائيل حرصاً واضحاً على التفاهم والتنسيق مع روسيا التي أصبحت فاعلاً لا يمكن تجاوزه في المنطقة. إلا أن الخلاف بين البلدين عاد إلى الواجهة مرة أخرى نتيجة الغارات الإسرائيلية على سورية، ووصل التوتر ذروته مع تحميل موسكو إسرائيل المسئولية كاملة عن إسقاط الطائرة الروسية "IL-20"، وإعلان وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو في الأول من أكتوبر ٢٠١٨ توريد ٣ كتائب "إس ٣٠٠ بي أم" لسورية، تضم كل كتيبة ٨ منصات إطلاق"، وذلك بلا مقابل، رداً على ذلك،[٢٠] وهي الصفقة التي طالما قامت إسرائيل بالضغط لتعليقها، إلا أن عدم تفعيل المنظومة أدى إلى استمرار الغارات الإسرائيلية في ٢١ يناير ٢٠١٩.

وقد أثارت زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لموسكو في ٢٧ فبراير، ثم

[20] "Russian specialists re-equipping S-300 systems delivered to Syria for local operation," *Russian News Agency (TASS)*, 19/10/2018, accessed on 19/8/2019, at:

في ٤ أبريل ٢٠١٩، أي بعد حوالي شهر فقط، الكثير من التساؤلات، ليس فقط حول العلاقات الروسية الإسرائيلية، وإنما فيما يتعلق بالترتيبات بشأن سورية والمنطقة ككل، خاصة كونها أعقبت قمة الدول الضامنة، روسيا وإيران وتركيا، التي عقدت في سوتشي في ١٤ فبراير. وقد أكدت الزيارة استمرار التوجه الإسرائيلي نحو موسكو في إطار إدراك لدور الأخيرة في سورية والشرق الأوسط عامة، فقد جاءت الزيارتان بناء على طلب نتنياهو، والأخيرة هي اللقاء الثاني عشر له مع الرئيس بوتين منذ بدء الضربات الروسية في سورية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥. ورغم الشد والجذب الذي اكتنف العلاقات بين البلدين نتيجة الغارات الإسرائيلية على سورية، إلا أن الزيارة عكست تجاوز البلدين للأزمة، وحرص إسرائيل الواضح على استمرار التنسيق مع موسكو وأن تكون مصالحها حاضرة في الترتيبات الجارية لسورية والمنطقة. وإلى جانب تجاوز التوتر مع موسكو حمل نتنياهو مطلبين أساسيين، الأول يتعلق باستمرار عدم تفعيل منظومات "إس ٣٠٠" لمواجهة الغارات الإسرائيلية على الأراضي السورية بحجة ضرب أهداف لإيران وحزب الله في سورية، والثانية تتعلق بالوجود الإيراني في سورية وجهود التجييش الإسرائيلي في مواجهة إيران.

وقد أوضحت القمة وما أعقبها من تصريحات من الجانبين أن التنسيق الروسي الإيراني بشأن سورية سيستمر خلال المرحلة المقبلة، وكشف الرئيس بوتين عن "خطة لإنشاء مجموعة دولية جديدة تشمل الدول المنخرطة في النزاع السوري، ستتولى مهمة "الاستقرار النهائي" بعد استئصال الإرهاب في سورية". ويتضمن ذلك الحكومة السورية والدول الضامنة الثلاثة، روسيا وإيران وتركيا، فيما يعتبر امتداداً لمسارَي أستانا وسوتشي، وقد تتسع المجموعة لتضم قوى دولية مثل ألمانيا وفرنسا وربما الصين. إلا أنه في كل الأحوال سيكون من الصعب تصور إسرائيل ضمن هذه المجموعة، كما يطمح نتنياهو وحاول أن يروج له. وتتضمن مهام المجموعة التطبيع النهائي للأوضاع في سورية وسحب القوات الأجنبية منها، وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية واستعادتها لسيادتها على كامل أراضيها.

٣. دور هام في الملف الليبي

رغم أن الدور الروسي في الملف الليبي ليس بنفس القدر من الوضوح كنظيره الإيطالي،

إلا أنه يظل دوراً مهماً، وأحدث توازناً فعالاً في التطورات والتسوية الليبية. ومن المعروف أنه على مدى عقود من العهد السوفيتي كانت ليبيا أحد حلفاء موسكو في المنطقة وسوق رئيسي للسلاح الروسي، حيث مثلت الأسلحة الروسية الصنع ٩٠٪ من إجمالي معدات القوات المسلحة الليبية. وعقب فترة من التراجع النسبي في العلاقة بين البلدين خلال حقبة التسعينات، استطاع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إعادة التعاون الروسي الليبي إلى مساره الطبيعي في مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية والعسكرية. وتم إطلاق عدد من المشروعات المهمة خاصة في مجال الطاقة، أبرزها: المشروعات المشتركة لاستغلال حقول الغاز جنوب ليبيا، ومنها حقل اليفانت الذي بلغت حصة شركة غازبروم الروسية به ٣٣٪، وأنتج الحقل حوالي ١٣٤ برميل يومياً منذ عام ٢٠٠٦ بالمشاركة مع شركة إيني الإيطالية. هذا إلى جانب مشاركة الشركات الروسية في مشروع أنبوب الغاز بين ليبيا وإيطاليا، والاتفاق بين البلدين على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غرب طرابلس للاستخدامات السلمية، وتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة. وجاءت التطورات منذ عام ٢٠١١ لتطيح بكل هذا وتجد روسيا نفسها أمام مشهد شديد الارتباك والخطورة في ليبيا.

وقد صاغت روسيا موقفها من الأزمة في ليبيا منذ بدئها وفق مجموعة من الثوابت، أولها: رفض التدخل العسكري الغربي في ليبيا. ورغم موافقة روسيا على قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠، وعدم استخدامها حق النقض ضد القرار رقم (١٩٧٣)، إلا أنها نددت بضربات حلف شمال الأطلسي (الناتو) على ليبيا، مؤكدة أن القرارات السابقة قد تم تحريفها عند التنفيذ وأنها لا تخوِّل الناتو الحق في شن مثل هذه الضربات.

ثانيها: دعم الانتقال إلى دولة ليبية قوية لها مؤسسات فاعلة، وأن يكون لليبيا جيش موحد ومجهز؛ لأن ذلك يصب في مصلحة الليبيين ويضمن الأمن الإقليمي في المنطقة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، مضيفاً أن بلاده مهتمة بمساعدة ليبيا على تجاوز العقبات التي تقف أمام استقرارها، ومساعدة الليبيين على استرجاع سلامة أراضيهم ودولتهم، وأن الليبيين قادرون على حل الأزمة من خلال

ثالثها: محاولة الاحتفاظ بأكبر قدر من التوازن في علاقاتها بالأطراف الليبية المختلفة، فقد التزمت موسكو الحذر والصمت طويلاً حتى بلورت القوى الليبية نفسها في إطارين يقودهما المشير خليفة حفتر يدعمه برلمان طبرق من ناحية، وحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة والمدعومة من العواصم الغربية وفي مقدمتها واشنطن وباريس من ناحية أخرى، وما دون ذلك جماعات إرهابية خارجة عن الشرعية. وقد عبر رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج خلال زيارته لموسكو مطلع مارس ٢٠١٧ عن قناعته بأن روسيا قادرة على ممارسة دور إيجابي بشأن الأزمة الليبية لأنها تملك علاقات مع مختلف الأطراف الليبية، مما يؤكد احتفاظ روسيا بقنوات اتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف، خلافاً لقوى دولية أخرى لا تعرف سوى الأحادية في سياستها تجاه ليبيا.

ورغم ذلك تبدو روسيا أقرب إلى المشير حفتر الذي استُقبل في موسكو في يونيو ونوفمبر ٢٠١٦، وفي أغسطس ٢٠١٧، وتمت دعوته لمباحثات مع وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو عبر دائرة تلفزيونية مغلقة على متن حاملة الطائرات الروسية أميرال كوزنيتسوف أثناء عبورها قبالة المياه الليبية في يناير ٢٠١٧. كما قامت روسيا في مايو ٢٠١٦ بطبع أربعة ملايين دينار ليبي (حوالي ثلاثة مليارات دولار) لصالح حكومة طبرق مما أثار احتجاجات البنك المركزي الليبي في طرابلس التابع لحكومة الوفاق. وفي هذا السياق أبدت روسيا قدراً من عدم الارتياح إزاء استبعاد المشير حفتر من تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التي كانت تأمل أن تأتي معبرة عن مختلف الأطراف، وتمثل خطوة نحو استعادة الاستقرار في ليبيا وتوحيد الجهود للقضاء التام على الإرهاب بها. وتنبع هذه الرؤية الروسية من قراءة موضوعية للواقع الليبي، فالمشير حفتر هو الذي يقود قوة عسكرية منظمة ممثلة في الجيش الوطني الليبي في حربه ضد الجماعات الإرهابية في منطقة بنغازي، ويتمتع بنفوذ واسع في القوات المسلحة، وهو الركيزة الأساسية للأمن في شرق البلاد حيث الهلال النفطي الذي يضم حقول النفط والغاز والموانئ النفطية، ومن ثم لا يمكن تجاوزه في أي ترتيبات مستقبلية لليبيا.

وقد أثارت زيارات المشير حفتر وتقاربه الواضح مع موسكو العديد من التساؤلات

حول إمكانية اعتباره "رجل موسكو" وتدخل الأخيرة عسكرياً في ليبيا على غرار تدخلها في سورية. والواقع أن هذا السيناريو يبدو بعيداً عن الواقع، صحيح أن القاعدة البحرية في طبرق تبدو مريحة وآمنة وعميقة، إضافة إلى أنه تم تحديثها في ثمانينيات القرن الماضي من قبل الخبراء السوفييتين، إلى جانب قاعدة بنغازي البحرية، وكان هناك عقود بمليارات الدولارات في المجالين التقني والعسكري ومشروعات نفطية عملاقة تم التوصل إليها زمن القذافي وأصبحت حبراً على ورق، وتأمل موسكو في إحيائها، إلا أن تدخلها العسكري في ليبيا يظل غير وارد، وذلك لعدة اعتبارات، أولها: أن ليبيا ليست سورية من حيث الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لروسيا وعمق العلاقات وخصوصيتها مع دمشق والتي تمس الأمن القومي الروسي على نحو مباشر، فالعلاقة مع دمشق لا نظير لها بالنسبة لموسكو ولا يمكن مقارنتها بالعلاقة مع ليبيا أو غيرها رغم أهمية الأخيرة أيضاً بالنسبة لموسكو.

ثانيها: أن روسيا لن تغامر بالتورط عسكرياً في ليبيا لأن ذلك سيكون على حساب قدرتها على التركيز في سورية من ناحية، خاصة وأنها لم تصل بعد إلى حسم نهائي للمعارك في سورية، ولم تقضِ تماماً على التنظيمات والعناصر الإرهابية بها، والذي يظل الأولوية الحاكمة لحركة روسيا في منطقة الشرق الأوسط برمتها، ولما سيمثله هذا التدخل العسكري من ضغط وعبء على الاقتصاد الروسي الذي يمر بصعوبات واضحة نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط من ناحية أخرى.

ثالثها: أن روسيا لديها ما يكفيها من التوترات والمشكلات مع الغرب ولن تُقدِم على فتح جبهة جديدة من السجال مع الدول الغربية التي تدخلت في ليبيا على نحو صارخ وتأبى أن تترك الساحة الليبية قبل أن تحقق أهدافها في السيطرة على مقدرات وثروات ليبيا النفطية كما حدث في العراق من قبل. فضلاً عن أن خريطة القوى الفاعلة في ليبيا معقدة للغاية، والتورط بها يمكن أن يعيد شبح المأساة الأفغانية خاصة مع تربص الغرب بروسيا ورغبته في إنهاكها عسكرياً واقتصادياً. يضاف إلى هذا بُعد قانوني وهو أن روسيا لا تتدخل عسكرياً إلا في إطار مظلة شرعية، وهو الأمر الذي يتحقق في حال طلبت الحكومة الليبية من روسيا التدخل، وهذا أمر غير وارد باعتبار الأخيرة مدعومة

وموالية للغرب بالأساس، أو باستصدار قرار أممي من مجلس الأمن يخول روسيا هذا الحق، وهو أيضاً أمر غير وارد ولا يمكن تصور أن تسمح به الدول الغربية.[٢١]

هذا يُبقي خيار التسوية السلمية والدفع نحو وفاق وطني في ليبيا كبديل أمثل لروسيا على الأقل في المدى المنظور. حيث أن روسيا تدعم التوافق بين القوى الليبية، وتدعو إلى الحفاظ على وحدة ليبيا وتشكيل سلطة واحدة تضم كل الأطراف السياسية الليبية الفاعلة، وقد أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، خلال لقاءه بحفتر في أغسطس ٢٠١٧، احترام روسيا لاتفاق الصخيرات ٢٠١٥ كمرجعية أساسية للتسوية في ليبيا. ومن المعروف أن المشير حفتر يرى أن اتفاق الصخيرات جاء في إطار مشاركة مؤثرة من الإخوان آنذاك، وأنه يُعبِّر إلى حد كبير عن تصورهم للمسار الليبي، وفي ضوء ذلك فإنه يطالب بإدخال تعديلات على اتفاق الصخيرات خاصة فيما يخُصّ المادتين الثامنة المتعلقة بالمناصب العسكرية العليا في البلاد، والرابعة والثلاثين المتعلقة بالترتيبات الأمنية المؤقتة لإنهاء النزاع المسلح في ليبيا، ويرى أن هذه التعديلات صارت ضرورية في ضوء المستجدات التي تشهدها ليبيا والتطورات على أرض الواقع. وعقب إعلان المشير حفتر "عملية تحرير طرابلس" في ٤ أبريل دعا الكرملين إلى تجنيب ليبيا مزيداً من إراقة الدماء، وضرورة التوصل إلى تسوية بالوسائل السياسية السلمية، مؤكداً أن موسكو لا تشارك بأي شكل من الأشكال في دعم تحركات الجيش الليبي.[٢٢]

من ناحية أخرى، تبدو روسيا غير راغبة في لعب دور الوسيط على النمط الفرنسي، وتتحرك في هدوء وحذر حتى لا تضر بعلاقاتها ومصالحها المهمة مع إيطاليا، وترى الأخيرة أنها صاحبة الحق التاريخي في قيادة المشهد الليبي، وأن القوى الأخرى بما فيها تلك الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا يجب أن تدخل ليبيا عبر بوابة روما.[٢٣] في هذا السياق ترى موسكو أن الوساطة يجب أن تتم عبر الأمم المتحدة، وقد شارك رئيس الوزراء

---

[21] Kirill Semyonov, "Who Should Russia Rely on in Libya?," *Valdai Discussion Club*, 28/12/2018, accessed on 19/8/2019, at: http://bit.ly/2P2dIVW

[٢٢] "الكرملين يدعو للتوصل إلى تسوية سلمية في ليبيا وحقن الدماء"، روسيا اليوم، ٥/ ٤/ ٢٠١٩، شوهد في ١٩/ ٨/ ٢٠١٩، في: http://bit.ly/33HWujV

[23] Elena Maslova, "Italy-France: Age-Long Rivalry or a Fault Line?," *Valdai*

الروسي ديمتري ميدفيديف في مؤتمر باليرمو حول ليبيا في نوفمبر ٢٠١٨، وأكد أن إنهاء النزاع الليبي سلمياً أمر ممكن بشرط أن تبدي الأطراف المتنازعة الاستعداد لتقديم التنازلات، وأن روسيا تنوي بذل ما بوسعها لإحلال السلام في ليبيا.[٢٤]

٤. تطور غير مسبوق في العلاقات الروسية السعودية

مثلت الأزمة السورية ضربة موجعة للتعاون الروسي السعودي رغم المصالح المتبادلة والشراكة المتنامية خلال العقد الماضي، حيث أدت إلى تراجع العلاقات بين الجانبين إلى أدنى مستوى لها في ضوء تناقض المواقف من الأزمة في سورية، وكونها أحدثت نقلة نوعية في العلاقات الروسية الإيرانية ووضعت البلدين في خندق واحد، وهو ما زاد من الشكوك والانتقادات السعودية تجاه موسكو.

وإذا كانت العلاقات الروسية السعودية قد تدهورت على خلفية الأزمة السورية، فإن الأزمة اليمنية ساعدت على إعادة بعض الدفء للعلاقات بين الجانبين؛ فقد سعت المملكة العربية السعودية إلى تحييد الموقف الروسي من الأزمة، على الأقل، وهو ما استجابت له روسيا التي أكدت حيادها وعدم دعمها لطرف دون آخر سواء كان يمنياً أو إقليمياً. وانعكس ذلك في امتناع موسكو عن التصويت على قرار مجلس الأمن (٢٢١٦) بشأن اليمن، والذي تم تبنيه في ١٤ أبريل ٢٠١٥ استناداً إلى مشروع عربي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين ويؤكد دعم مجلس الأمن للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ودعم جهود مجلس التعاون الخليجي.

ولاحت انفراجة في الأفق مع زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا بعد حوالي أربع سنوات من تجميد العلاقات بين موسكو والرياض على خلفية تباعد مواقف البلدين من الأزمة السورية. وقد شارك الأمير في فعاليات منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي خلال الفترة من ١٨ إلي ٢٠ يونيو ٢٠١٥، والذي يعتبر حدثاً دولياً سنوياً مهماً في عالم الاقتصاد والأعمال، جمع ما يزيد عن ٦٠٠٠ من ممثلي

[٢٤] "روشتة لعلاج الأزمة الليبية"، سبوتنيك عربي، ٢٠١٨/١١/١٤، شوهد في ٢٠١٩/٨/١٩، في:

المؤسسات والشركات الدولية ورجال الأعمال وكبار العلماء والساسة من مختلف أنحاء العالم لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية والثنائية. ورغم أن المنتدى اقتصادي إلا أن الملفات السياسية فرضت نفسها على المباحثات الثنائية بين الأمير محمد بن سلمان والرئيس بوتين نظراً لإلحاحها ومحوريتها، وفي مقدمتها الملف اليمني وملف الطاقة وأسعار النفط، وسبل مواجهة الإرهاب في المنطقة وتمدد تنظيم الدولة الاسلامية "داعش". كما كان لمشاركة وفد عسكري سعودي رافق الأمير محمد بن سلمان في فعاليات منتدى "الجيش-٢٠١٥" الذي عُقد بضواحي موسكو أهميتها خاصة مع ما تردد من إبداء المملكة اهتماماً بالمنظومة الصاروخية العملياتية- التكتيكية روسية الصنع "إسكندر- إ"، وهي نسخة معدلة لمنظومات "إسكندر- إم" مخصصة للتصدير.

وكان لزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز لروسيا في أكتوبر ٢٠١٧ أكبر الأثر في دفع العلاقات الروسية السعودية لمستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق بين الجانبين، وهو ما بدا واضحاً خلال لقاء الرئيس بوتين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، على هامش فعاليات كأس العالم لكرة القدم في يونيو ٢٠١٨ ثم على هامش قمة العشرين في نوفمبر، ومصافحتهما الشهيرة التي تصدرت وسائل الاعلام والمواقع الإلكترونية في وقت تصاعد الهجوم الدولي على ولي العهد على خلفية قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي. ورغم أن زيارة الملك سلمان لموسكو هي الثانية له، حيث سبق وأن زار روسيا عام ٢٠٠٦ وقت أن كان أميراً للرياض، إلا أنها تعتبر تاريخية لعدة اعتبارات، فهي الأولى لملك سعودي، ولم يسبق أن زار ملك السعودية، بصفته ملكاً، روسيا. كما أنها لم تكن من قبيل الزيارات الخاطفة، حيث استمرت ٤ أيام، تم خلالها تسوية القضايا الشائكة والجدلية بين البلدين. كما أن ضخامة الوفد المصاحب للملك خاصة من المستثمرين ورجال الأعمال عكس رغبة حقيقة في دفع التعاون بين البلدين.[٢٥] في هذا الإطار، مثلت الزيارة انطلاقة مهمة للعلاقات بين البلدين، وإذابة الجليد الذي خيم على العلاقة بينهما لسنوات.

[25] Nikolai Sukhov, "What to Expect from the Saudi King's Historic Visit to

أولها: أن السعودية أخيراً بدأت في التخلي عن الجمود الذي هيمن على سياستها الخارجية، واتباع اقتراب أكثر برجماتية، فقد أدركت خطورة الرهان الأوحد على الولايات المتحدة، ووضع كل البيض في "السلة الأمريكية". ومن الواضح أنها فهمت الدرس، وأنه من الخطورة الاعتماد على الشراكة المطلقة مع واشنطن، خاصة وأن هناك ما يشبه التربص بالسعودية داخل الكونجرس الأمريكي تعكسها جلسات الاستماع المتكررة داخل الكونجرس حول مدى تقدم السياسة السعودية في مكافحة الإرهاب، ثم محاولة فرض عقوبات على السعودية على خلفية قضية خاشقجي.

ثانيها: أن الرياض أدركت أن روسيا فاعل دولي مؤثر في المنطقة، وأن ترتيبات إقليمية مهمة تقودها موسكو بالتعاون مع إيران، الخصم التقليدي للرياض، وتركيا. هذه الترتيبات قد تهمش من الدور السعودي في حين تسعى الرياض إلى أن تصبح الفاعل الإقليمي القائد في المنطقة، فوجدت نفسها مضطرة للتفاهم مع روسيا حتى لا تجد نفسها خارج المشهد الإقليمي. وتطمح السعودية في أن تنجح التفاهمات مع موسكو إلى وضع المصالح السعودية على الطاولة الروسية وعدم ترك الأخيرة للتأثير الإيراني المطلق من ناحية، والنفوذ القطري المتزايد من ناحية أخرى في وقت تتوتر فيه علاقات الرياض بكل من طهران والدوحة.

ومن ناحية أخرى، تحتاج موسكو إلى تفاهمات مع السعودية حتى تستطيع دفع مسارَي أستانا وجنيف للتسوية في سورية، فالرياض لها علاقات قوية وتأثير على عدد من الجماعات المسلحة داخل سورية، إلى جانب تأثيرها على منصة الرياض للمعارضة السورية، أحد منصات ثلاثة إلى جانب منصتي موسكو والقاهرة. وتبدي روسيا حرصاً على علاقاتها بالسعودية بقدر حرصها على العلاقة مع إيران. وقد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في فبراير ٢٠١٤ عن استعداد موسكو للإسهام في تطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج، وأشار إلى أن ضعف الثقة المتبادلة بين الجانبين يهدد مصالح دول المنطقة، واقترح إطلاق عملية من شأنها أن تسمح ببدء حوار بين الطرفين، وعقدِ اجتماع دولي حول ضمان الأمن في منطقة الخليج. وأنه من الأهمية بمكان تطوير

وذلك على غرار تجارب أخرى مثل مجموعة شنجهاي. وتختلف الرؤية الروسية في هذا الخصوص تماماً عن رؤية مجموعة من الدول الكبرى التي ترى في العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين كل من إيران ودول الخليج على حدة، وتأجيج الاحتقان الطائفي بين الشيعة والسنة تحقيقاً لمصالحها في المنطقة.

لقد نجح الطرفان في بلورة تفاهم استراتيجي وتقريب المواقف ووجهات النظر بين الجانبين حول القضايا الإقليمية، والتأسيس لشراكة سعودية روسية لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه البلدين في ظل تدهور الأوضاع في سورية واليمن وليبيا والعراق، فضلاً عن تنامي خطر الإرهاب وانخفاض أسعار النفط.[٢٦] وتُعتبر الشراكة الروسية السعودية في سوق الطاقة حجر زاوية لدعم اقتصاد الجانبين، وقد عكس اجتماع "أوبك +" يوم ٦ ديسمبر ٢٠١٨ مدى حيوية هذه الشراكة بالنسبة لروسيا والخليج، فرغم الضغوط الأمريكية ومطالبة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دول أوبك بخفض أسعار النفط من خلال الامتناع عن خفض الإنتاج، فإن المملكة العربية السعودية وروسيا توصلت إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً، على مدار ٦ أشهر، بدءاً من يناير ٢٠١٩، من أجل دعم أسعار النفط التي تراجعت أكثر من الثلث في الربع الأخير من عام ٢٠١٨.[٢٧] وتسعى روسيا إلى استمرار التفاهمات التي بدأت مع الرياض باتفاق فيينا في نوفمبر ٢٠١٦ حول خفض حجم إنتاج النفط لتحسين الأسعار، والتي ساعدت على رفع أسعار النفط. كما تسعى موسكو إلى جذب الاستثمارات السعودية، وقد تم بالفعل الاتفاق على إنشاء صندوقين، الأول بقيمة ١٠ مليار دولار، والثاني تسهم فيه السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار في مجال النفط.[٢٨]

---

[26] Irina Zvyagelskaya, "Why Russia and Saudi Arabia Are Resetting Relations," *Valdai Discussion Club*, 26/6/2015, accessed on 19/8/2019, at: http://bit.ly/2Mq1V1I

[٢٧] "ارتفاع أسعار النفط بعد اتفاق دول أوبك على خفض الإنتاج"، بي بي سي عربي، ٧/ ١٢/ ٢٠١٨، شوهد في ١٩/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bbc.in/2P2IoGJ

[٢٨] "٩ صفقات استثمارية بين روسيا والسعودية"، روسيا اليوم، ٢/ ١٠/ ٢٠١٧، شوهد في ١٩/ ٨/ ٢٠١٩، في:

٥. الطفرة في التعاون الاستراتيجي بين روسيا ومصر

كانت العلاقات بين موسكو والقاهرة دوماً أحد أهم مؤشرات الدور الروسي في المنطقة، وقد شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملحوظاً منذ إطلاق صيغة ٢+٢ في نوفمبر ٢٠١٣، ومثل توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر بمنطقة الضبعة خلال زيارة الرئيس بوتين لمصر في ديسمبر ٢٠١٧ خطوة مهمة نحو نقل العلاقات المصرية الروسية من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجي المستقر، وإطلاق شراكة تمتد لقرن قادم على الأقل بين البلدين، انطلاقاً من أن التعاون في مجال التقنيات النووية يعد من المجالات الاستراتيجية التي تؤسس لشراكات طويلة الأمد، حيث يتضمن المشروع بناء أربع وحدات على مدى ١٠ – ١٢ سنة، تعمل لمدة ٨٠ عاماً من بدء تشغيل أولها. وقد أكد توقيع عقد الضبعة أن العلاقات المصرية الروسية تتجه نحو شراكة أعمق، وهو ما أشار إليه الرئيسان خلال مؤتمرهما الصحفي المشترك.[٢٩]

يدعم ذلك توقيع الاتفاق الخاص بالمدينة الصناعية المصرية الروسية، وهي مشروع عملاق آخر سيضيف كثيراً للشراكة بين البلدين على المستوى التقني والاقتصادي، لا سيما في مجال الصناعات المغذية لصناعات السيارات والطائرات والسلع الهندسية والحاسبات الإلكترونية وغيرها. ومن المقرر إنشاء المدينة بمنطقة شرق بورسعيد بمحور قناة السويس على مساحة ٥,٢٥ كيلومتر مربع، على مدى ١٣ عاماً[٣٠]، باستثمارات تتجاوز ٧ مليار دولار، وتكاليف إنشاء للمرحلة الأولى تبلغ ١٩٠ مليون دولار[٣١]. وستعزز المدينة من دور مصر كنافذة للأسواق الأفريقية والشرق أوسطية، وذلك لكون مصر تربطها اتفاقيات تجارية بشروط تفضيلية مع دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

---

[29] "Construction work at El Dabaa NPP in Egypt may start in 2020- Rosatom," *Russian News Agency (TASS)*, 28/3/2018, accessed on 19/8/2019, at: http://bit.ly/2L78VNV

[٣٠] "التفاصيل الكاملة للمنطقة الصناعية الروسية في مصر"، سبوتنيك عربي، ٢٠١٧/١٢/١٣، شوهد في ٢٠١٩/٨/١٩، في: http://bit.ly/2Nj8Skz

[٣١] "التبادل التجاري بين مصر وروسيا يرتفع في ٢٠١٧ بنسبة ٥٩ في المائة"، سبوتنيك عربي، ٢٠١٨/١/٣،

وعلى صعيد التعاون العسكري تم تشكيل لجنة التعاون العسكري التقني بين البلدين لأول مرة في مارس ٢٠١٥، والاتفاق بشأن الاستخدام المتبادل للأجواء والمطارات لتوطيد الشراكة الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب، ودفع التعاون الاستخباراتي والأمني وتبادل المعلومات حول تحركات العناصر الإرهابية، ونزوح هذه العناصر باتجاه مصر وليبيا وغيرها من دول الجوار المصري، وحول خطط وتحركات المنظمات الإرهابية، على النحو الذي يُمَكِّن أجهزة الأمن في مصر من إجهاض مخططاتهم. هذا إلى جانب استمرار التعاون في مجال التدريب المشترك، وكانت أول مناورات روسية مصرية مشتركة "جسر الصداقة ٢٠١٥" قد أجريت في البحر المتوسط، خلال الفترة من ٦ إلى ١٤ يونيو، تلتها المناورات الروسية المصرية المشتركة لمكافحة الإرهاب "حماة الصداقة-٢٠١٦"، و"حماة الصداقة ٢٠١٧" في إقليم كراسنودار الروسي ثم "حماة الصداقة -٣" عام ٢٠١٨ بمصر.

صاحب ذلك تطور التنسيق المصري الروسي حول الملف السوري، ففي ٢٢ يوليو ٢٠١٧ تم توقيع اتفاق خاص بآلية عمل منطقة خفض التصعيد في الغوطة الشرقية بوساطة مصرية بين وزارة الدفاع الروسية والمعارضة السورية وجيش الإسلام. وفي الأسبوع التالي وتحديداً في ٣١ يوليو نجحت الوساطة المصرية في التوصل إلى اتفاق جديد بين ممثلي وزارة الدفاع الروسية، والمعارضة السورية المعتدلة حول نظام عمل منطقة خفض التصعيد في سورية شمال مدينة حمص، على أن يبدأ وقف إطلاق النار في المنطقة المذكورة يوم ٣ أغسطس، ويشمل ذلك ٨٤ بلدة سورية يقطنها أكثر من ١٤٧ ألف نسمة، ويعقب وقف إطلاق النار إدخال المساعدات الإنسانية إلى ريف حمص الشمالي في محاولة للتخفيف من معاناة السوريين.

على صعيد آخر، لعبت مصر دوراً أوسع في مفاوضات جنيف من خلال منصة القاهرة التي تعتبر أحد منصات ثلاث للمعارضة تشارك في المفاوضات (الرياض، القاهرة، موسكو). وقد عبّر رئيس وفد منصة "القاهرة" للمعارضة السورية، فراس الخالدي، عن أهمية أن يكون لدى المعارضة بمنصاتها الثلاث موقفاً موحداً حيال

المناقشات التقنية التي تجري حول المسائل الدستورية والقانونية[٣٢]. وتسعى كلٌّ من مصر وروسيا إلى إنجاح المفاوضات باعتبار ذلك خطوة ضرورية لاستقرار سورية، وللقضاء التام على الإرهاب وضمان الأمن والاستقرار الإقليمي.

وتعد الشراكة المصرية الروسية في المجالات المختلفة على النحو السابق بيانه مؤشراً قوياً على عودة روسيا بقوة للمنطقة، واستعادتها لشراكتها مع حلفائها التقليديين على أسس مصلحية وبرجماتية جديدة. ولا يمس التعاون مع روسيا التزامات مصر وشراكاتها مع حلفائها الآخرين في المنطقة وخارجها، فالعالم تغير وكل الدول تنفتح على غيرها في حدود ما تقتضيه مصالحها وضرورات أمنها القومي. لقد اختفت الأيديولوجيات والخطوط الوهمية التي أوجدتها وأصبحت جزءاً من ماضٍ لا يريد أحد العودة إليه، فالكل حريص على الانطلاق لآفاق رحبة من التعاون البناء.

إن الدور الروسي في المنطقة يزداد قوة وتأثيراً، ويمزج بوضوح بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الضربات العسكرية والأدوات الدبلوماسية، ويتحرك في مسارات متوازية لتحقيق أهدافه ومصالحه، مع تجنب الصدام والمواجهة مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة في المنطقة. إن روسيا لا تسعى إلى مزاحمة الولايات المتحدة أو غيرها في المنطقة، وتنطلق استراتيجيتها من منظور تشاركي تعاوني وليس صداماً صراعياً، لإيمانها بأن أي مواجهة مباشرة أو غير مباشرة ستكون مكلفة للجميع، وستؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق أهدافها، وستزيد من استنزاف القدرات الروسية وترفع من تكلفة حركتها. إن روسيا تسعى فقط لتحقيق مصالحها في أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة، الأمر الذي يقتضي التنسيق مع الأطراف الدولية والإقليمية المعنية بقضايا المنطقة والتي لها أيضاً مصالحها التي تعمل جاهدة على تحقيقها.

---

[٣٢] "رئيس وفد منصة 'القاهرة': نتوقع موقفا موحداً للمعارضة بشأن الدستور"، سبوتنيك عربي،

ملف العدد

ورشة المنامة ٢٠١٩

ورشة المنامة الاقتصادية ٢٠١٩... ماذا بعد؟*

بعد يومين من الخطب واللقاءات، اختُتمت الورشة الاقتصادية بعنوان "السلام من أجل الازدهار" والتي قادتها الولايات المتحدة في عاصمة البحرين المنامة يومي ٢٥-٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٩، حيث راهنت فيها الإدارة الأمريكية على القدرة الاقتصادية في حلّ الأمور عن طريق تقديم إغراءات للسلطة الفلسطينية والدول العربية بوعود الانتعاش والازدهار الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة متمثلة باستثمار ما يزيد عن ٥٠ مليار دولار في الأراضي الفلسطينية والدول العربية المجاورة على مدار ١٠ سنوات. بعد اختتام المؤتمر، وبرغم الأجواء العامة من عدم اليقين تجاه الاقتراح في ظلّ مقاطعة الجانب الفلسطيني والحضور المنخفض تمثيلياً للدول المعنية في المشروع: مصر والأردن، وحتى إسرائيل، أشاد مستشار الرئيس الأمريكي كوشنر بالورشة ووصفها بـ "النجاح الهائل". ومنذ انتهاء الورشة في نهاية حزيران/ يونيو وحتى بداية شهر أغسطس/ آب، لم يبدأ تطبيق على الأرض لأي من بنود الخطة الاقتصادية المعلنة في الورشة، مما دفع كوشنر إلى جولة جديدة للشرق الأوسط في ٢٠١٩/٨/١ لدعم الخطة ووضع اللمسات الأخيرة قبل تنفيذها، حيث أعلن البيت الابيض أن كوشنر سيُعِد تقريراً يقدمه للرئيس ترامب حول نتائج هذه الجولة قبل الإعلان عن نتائجها في الإعلام الرسمي[1].

أولاً: خلفية الورشة

منذ وصوله إلى رئاسة الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، سعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه الإداري وعلى رأسهم صهره جاريد كوشنر إلى خطة سلام شاملة تنهي الصراع العربي- الإسرائيلي، يتم فيها إشراك أطراف عربية وخليجية تمنحها

* أعد هذا التقرير مجدي عبد العزيز، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

[1] Jessica Kwong, "Jared Kushner Will 'Report Back' To Trump After Middle East Trip, Instead of Announcing Peace Plan", *Newsweek*, 8/1/2019, accessed on 11/8/2019, at: https://bit.ly/2loYc8j

أسباب النجاح والديمومة. تتكون الخطة التي عُرِفت لاحقاً بصفقة القرن[١] من قسمين، الأول سياسي؛ والذي حمل بين جنباته الانحياز الواضح للجانب الإسرائيلي، حيث تتضمن الصفقة وفقاً لما تم تسريبه[٢] إنشاء "دولة" فلسطينية منزوعة السلاح في عدّة مناطق من الضفة الغربية، وتكون السيادة الفلسطينية عليها محدودة وليست مطلقة، وتقضي بشرعنة الاستيطان والتنازل عن حق العودة للفلسطينين مقابل الحصول على تعويضات مالية والتخلي عن القدس عاصمة لفلسطين. ترافقت هذه التسريبات مع عدة خطوات سابقة قام بها الرئيس الأمريكي، وأهمها نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وما يترتب عليه من كون القدس خارج المفاوضات حول الصفقة، والاعتراف بالجولان كجزء من إسرائيل. وقد تم تأجيل موعد الإعلان عن الشق السياسي أكثر من مرة، ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، وخلال لقائه مع نتنياهو، قال الرئيس ترامب: إن الخطة ستُطرح خلال أربعة أشهر، أي حتى كانون الثاني/ يناير٢٠١٩[٣]، ثم عاد وأجّل الموعد إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية نيسان/ أبريل ٢٠١٩، وعاد المبعوث الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط جاسون غرينبلات وأعلن في ٢٠١٩/٨/٢٩ أنه لن يعلَن القسم السياسي من الخطة إلا بعد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ٢٠١٩/٩/١٧[٤]. أما القسم الثاني فقد كان عن الشقّ الاقتصادي الذي تم الإعلان عنه في ورشة المنامة، والتي سيرد تفصيلها في هذا التقرير.

ثانياً: وقائع الورشة

شارك في الورشة ٣٩ دولة حول العالم، مع غياب ملحوظ لأطراف دولية مثل

---

[١] ظهرت تسمية "صفقة القرن" في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٧ خلال لقاء جمع الرئيس الأمريكي ترامب بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

[2] "Israeli newspaper reveals leaked document of Trump's 'deal of the century'" *Middle East Eye*, 7/5/2019, accessed on 10/8/2019, at: https://bit.ly/2LqD2TL

[3] Mark Landler, "Trump Vows to Release Mideast Peace Plan Within 4 Months", *The New York Times*, 26/9/2018, accessed on 11/8/2019, at: https://nyti.ms/2llp0WI

[4] Steve Holland, "U.S. will not release Middle East peace plan before Israeli election", Reuters, 28/8/2019, accessed on 29/8/2019, at: https://reut.rs/2lpO532

روسيا والصين، والذين قرروا مقاطعة الورشة لأن الخطة الاقتصادية ليست مبنية على خيار حلّ الدولتين. وأوفدت الأمم المتحدة نائب منسقِ الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط جيمي ماكغولدريك بعد أن أعلنت عدم عزمها على المشاركة. فيما تفاوتت مواقف الدول العربية بين مشارك ومقاطع ودول أخرى لم تعلن موقفها، حيث شاركت السعودية والإمارات وقطر (وزير المالية) والبحرين (البلد المستضيف) ومصر (نائب وزير المالية) والأردن (أمين عام وزارة المالية) والمغرب (مسؤول بوزارة الاقتصاد والمالية)، في حين قاطعت الورشةَ السلطةُ الفلسطينية ولبنان والكويت والعراق، ولم تعلن كلّ من الجزائر وسوريا واليمن وموريتانيا والسودان موقفها من هذه الورشة.

قدم جاريد كوشنر مستشار الرئيس الأمريكي خلال افتتاح "ورشة المنامة" خطة اقتصادية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكشف كوشنر عن أهداف هذه الخطة للسنوات العشر، وهي: زيادة الناتج المحلي الفلسطيني بأكثر من ضعفين بتوفير أكثر من مليون فرصة عمل للفلسطينيين، وتقليص مستوى البطالة في أوساط الفلسطينيين إلى ما دون الـ ١٠٪، وتقليص مستوى الفقر بنسبة ٥٠٪، وزيادة قدرات الشعب الفلسطيني من خلال تطوير التعليم وتعزيز تطوير العمالة والاستثمار في الرعاية الصحية وتحسين المستوى المعيشي.

وتقضي المبادرة الأمريكية للتنمية في المنطقة بتشكيل صندوق استثماري سوف يديره بنك للتنمية متعدد الأطراف، من المقترح أن يكون في البحرين وتكون الجهات الداعمة هي السعودية والإمارات ومنظمات دولية كجهات إقراض مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سيحدد هذا البنك المشاريع التنموية ذات الأولوية وينفذها بفاعلية وشفافية. ويبلغ حجم الاستثمارات نحو ٥٠ مليار دولار، سيخصص ٢٧.٨١٣ مليار دولار منها لغزة والضفة الغربية. والأردن ٧.٣٦٥ مليار دولار، ومصر ٩.١٦٧ مليار دولار، ولبنان ٦.٣٢٥ مليار دولار[1].

[1] United States, White house, Peace to Prosperity, The Economic Plan: Program and Project, July 2019, accessed on 2/9/2019, at: https://bit.ly/2WTW59u

ثالثاً: مواقف الأطراف*

ظلت السلطة الفلسطينية متمسكة في موقفها الرافض للورشة والمشاركة فيها بشكل خاص، ولمشروع صفقة القرن بشكل عام. بل وأعلن رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية أن موقفها هو السبب في إفشال الورشة حيث قال: "هذا المؤتمر يُعقد بغيابنا وهذا يُسقط الشرعية عنه، والقضية الفلسطينية حلها سياسي متمثل في إنهاء الاحتلال وسيطرتنا على مواردنا وسيكون بإمكاننا بناء اقتصاد مستقل"[١].

تدرك الإدارة الأمريكية أن مقاطعة السلطة الفلسطينية الورشة سيعرقل تطبيق الخطة الاقتصادية وبالتالي الحلّ السياسي، الأمر الذي علّق عليه مستشار البيت الأبيض لعملية السلام جاريد كوشنر بأن عدم مشاركة السلطة "خطأ استراتيجي"، لكنه أضاف أن الباب ما زال مفتوحاً أمام الفلسطينين. كان موقف السلطة تجاه خطة التسوية الأمريكية الرفض التام لها، وذلك لانحيازها الواضح للجانب الإسرائيلي وعدم انسجامها مع الحد الأدنى من المصالح الفلسطينية، رغم الضغوطات والإجراءات الأمريكية التي وُصفت بالعقابية والمتشددة تجاه السلطة الفلسطينية بتجميد الأموال المخصصة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمقدّرة بـ ١٢٥ مليون دولار في ٢٠١٨/١/٦. وثم إيقاف المساعدات الاقتصادية المخصصة للسلطة الفلسطينية والبالغ قدرها ٢٠٠ مليون دولار في ٢٠١٨/٥/٢٤، ثم إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة واشنطن وطرد السفير الفلسطيني منها في ٢٠١٨/٩/١٠، وكان

وللاطلاع على النسخة العربية المختصرة من الخطة انظر: الولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض، **من السلام إلى الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني**، تموز/ يوليو ٢٠١٩، شوهد في ٢٠١٩/٩/٢، في: https://bit.ly/2ZSCuse

* يتناول هذا الملف ردود الأفعال على ورشة المنامة في تقرير منفصل، ونكتفي لذلك في هذه الورقة ببعض الإشارات إلى مواقف أهم الأطراف وتحليلها.

[١] " اشتية: ورشة البحرين لتبييض الاستيطان وشرعنة الاحتلال"، عرب ٤٨، ٢٠١٩/٦/٢٤، شوهد في ٢٠١٩/٨/١١، في: https://bit.ly/2jS0HQ1

آخرها تخفيض التمثيل الدبلوماسي للولايات المتحدة لدى السلطة عبر دمج قنصليتها بالقدس بسفارتها في القدس. وكان رد السلطة باعتبار الطرف الأمريكي "غير مؤهل لرعاية عملية السلام" وتعليق الاتصالات مع الولايات المتحدة، ورفض استقبال نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، وأخيراً رفض حضور ورشة المنامة.

تشير مقاطعة لبنان ومشاركة مصر والأردن بمستوى تمثيلي منخفض دون الوزاري نتيجة الضغوطات الأمريكية إلى تحفظات هذه الدول على الخطة الاقتصادية، فضلاً عن الخطة السياسية. فالأردن مثلاً أشار إلى تخوفات رسمية واضحة تجاه النتائج المترتبة على مشروع صفقة القرن فيما يتعلق بمصالح الأردن ومستقبل النظام السياسي فيه والإشراف على المقدسات في القدس، لكن يبدو أن المشاركة جاءت لتجنب المزيد من الضغوط والتبعات السياسية من قبل الجانب الأمريكي.

إن حقيقة التزام دول عربية خليجية مثل السعودية والإمارات وقطر والبحرين بالقمة مع المسؤولين من الأمريكين والإسرائيلين في ظلّ غياب التمثيل الفلسطيني يدل على نجاح الولايات المتحدة في استقطاب أطراف عربية خليجية لصالح الخطة، وفي زيادة مستوى تطبيع علاقات الدول العربية مع إسرائيل. وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو قد زار سلطنة عُمان في ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٨، واستقبلت الإمارات وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، وغيرها من التطورات في الموقف الخليجي من التطبيع بشكل عام ومن القضية الفلسطينية بشكل خاص.

وبالمقابل فإن مشاركة إسرائيل عبر وفد من رجال الأعمال يمثلون القطاع الخاص وبمستوى غير حكومي بعد أن كانت تنوي إرسال وزير ماليتها موشيه كاهون يعكس تخوفات الجانب الإسرائيلي من التعويل على نجاح الورشة والخوف من فشلها وانعكاسها على نتائج الانتخابات الإسرائيلية خصوصاً بعد إصرار الجانب الفلسطيني على عدم حضور الورشة.

رابعاً: مستقبل ورشة المنامة

الفرضية التي يتبناها فريق كوشنر والتي تنص على أن تحقيق الرخاء الاقتصادي

للفلسطينيين وللدول العربية المجاورة سيقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق الاستقرار في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية، ممّا يعزز بشكل كبير فرص نجاح التسوية على المدى الطويل،وقد ووجِهت هذه الفرضية بتحفظات عديدة، فقد عبّر مسؤولون ماليون دوليون ومستثمرون عالميون بأن الاستقرار والأمن مهمّان لنجاح خطّة اقتصادية أمريكية بقيمة ٥٠ مليار دولار ترتكز بالكامل على البنية التحتية والتنمية، وتغفل الجوانب السياسية التي تعتبر أساسية لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي الطويل[1]. ومع عرض الخطة الاقتصادية برز سؤال: هل يمكن تقديم خطة اقتصادية قبل تطبيق الحلّ السياسي؟ فهناك حاجة حقيقية إلى بنية تحتية حقيقية واحتياجات إنسانية يتعيّن معالجتها، خصوصاً في غزة، كجزء من أيّ جهد لتحسين حياة الشعب الفلسطيني وتمهيد الطريق نحو التسوية السياسية، لكن هذه الاستجابة للأوضاع الفلسطينية مرهونة بتعاون الجانب الفلسطيني لتحقيق هذه الرؤية المشتركة. ومن غير المرجح أيضاً أن تقبل الدول المستهدفة بالخطة الاقتصادية وهي؛ مصر والأردن ولبنان بالـ ٢٢ مليار المخصّصة لها مع غياب حلٍّ سياسي يضمن مصالحها ومصالح القضية الفلسطينية في المقام الأول، خصوصاً في ظل حالة الرفض الشعبي الذي تشهده هذه الدول.

من جهةٍ أخرى، وبعد نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والحديث عن صفقة القرن وانتهاء أعمال ورشة المنامة، فقد عادت القضية الفلسطينية لتتصدر دائرة الاهتمام العربي والإسلامي على المستوى الرسمي والشعبي؛ حيث تشكلت قناعة شعبية برفض صفقة القرن وورشة المنامة وأدت إلى حراك على مستوى الدول العربية والإسلامية، وتشكلت حالة من الإجماع الفلسطيني الرافض لهذا المشروع، فرغم الجمود في الجهود للمصالحة بين فتح وحماس، إلا أن هناك توافقاً على رفض هذه الصفقة وتوافقاً على أنها تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

يبدو أن الإدارة الأمريكية أرادت من ورشة المنامة الاقتصادية التمهيد وتهيئة

[1] Mathew Lee, "Investors at Bahrain workshop say peace is the missing piece in US Mideast plan", 26/6/2019, accessed on 2/9/2019, at: https://bit.ly/2kmiejl

الأجواء للإعلان عن الشق السياسي لصفقة القرن، إلا أن النتائج الأولية للمشاركة وردود فعل الدول المشاركة، خصوصاً العربية منها، لم تكن مشجعة لتحقيق هذا الهدف، فعلى سبيل المثال، البيان الرسمي لزيارة الملك عبد الله الثاني لمصر في ٢٩/ ٧/ ٢٠١٩، قال إن الزعيمين الأردني والمصري اتفقا على "أهمية تكثيف الجهود" لاستئناف محادثات السلام. وشددا على أن المحادثات يجب أن تلتزم بحل الدولتين الذي تم قبوله دولياً منذ فترة طويلة كأساس للحل: "دولة فلسطينية قائمة على حدود يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية"[١]. أضف إلى ذلك الجولة الجديدة التي يقوم بها كوشنر في الشرق الأوسط، وتأجيل الإعلان عن الشق السياسي لما بعد الانتخابات الإسرائيلية المقبلة في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

في ظلّ مخرجات ونتائج ورشة المنامة الاقتصادية والجدل حول مشاركة الأطراف وإمكانية تطبيق الخطة الاقتصادية، فإنه يرجح عدّة سيناريوهات للفترة المقبلة، وهي:

١. أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى إجراءات تتجاوز فيها الطرف الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية وتعمل على تطبيق إجراءات عملية لتنفيذ مخرجات الورشة، رغم الرفض الفلسطيني، وذلك عبر منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتحت ذريعة "تحسين حياة الفلسطينيين"، وذلك بسياسات "أحادية الجانب"، والتعاون مع إسرائيل وبعض الدول العربية في خلق واقع جديد يجبر السلطة الفلسطينية على قبوله لاحقاً.
٢. أن تَعرض الإدارة الأمريكية تعديلاً على بنود صفقة القرن؛ بحيث يميل إلى إرضاء متطلبات ومصالح السلطة الفلسطينية وضمان حقوق الفلسطينين وإبداء عدم الانحياز الكامل للرؤية الإسرائيلية، بحيث تكسب ثقة الطرف الفلسطيني وتدفع السلطة إلى التفاوض وتغيير موقفها من الصفقة.

[١] "الملك يلتقي السيسي"، خبرني، ٢٩/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في: ٢/ ٩/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2lRsnVN

٣. أن تنجح الولايات المتحدة في تطويع السلطة الفسطينية وتغيير موقفها، وإخضاع الطرف الفلسطيني للإجراءات العقابية الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة وإسرائيل على السلطة الفلسطينية وجعلها مستعدة للتفاوض حول بنود صفقة القرن مع تزايد التطبيع العربي الإسرائيلي ونجاح الإدارة الأمريكية في تهيئة الظروف للإعلان عن الشق السياسي للصفقة.

٤. التخلي عن مشروع صفقة القرن بشقيه السياسي والاقتصادي والعودة إلى حلّ الدولتين وإلى طاولة المفاوضات وإلى الإجماع الدولي.

محددات ترجيح سيناريو على آخر

ثمة عدد من المحددات التي تسهم في ترجيح السيناريوهات، ومن أبرزها:

- نتائج جولة فريق كوشنر التي قام بها في الشرق الأوسط لدعم مخرجات ورشة المنامة، ومدى قدرته على أخذ تعهدات بتنفيذ الخطة الاقتصادية المقترحة في الورشة.
- الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية المقبلة، فبعد فشل نتنياهو بتشكيل حكومة، ستعقد الانتخابات الإسرائيلية في ٢٠١٩/٩/١٧، وسيكون للتوافق الحكومي القادم دور في دعم أو إفشال مشروع صفقة القرن. من جهة أخرى، سيكون أمام فريق ترامب الإداري نحو عام واحد قبل حلول الانتخابات الأمريكية المقبلة في ٣/ ١١/ ٢٠٢٠ لإنجاح مشروع صفقة القرن وتحقيق إنجاز على الأرض.
- مدى توسع دائرة التطبيع العربية- الإسرائيلية والاتفاق على زيارات متبادلة أو مشاريع اقتصادية مشتركة.

في ضوء الرفض الفلسطيني وبعض الدول العربية لصفقة القرن فضلًا عن الموقف الشعبي العربي الرافض لها أصلًا، يُستبعد أن تقوم الإدارة الأمريكية بالتخلّي عن خطة الصفقة، وستستمر في تأجيل الإعلان عن الشق السياسي مع العمل على تعزيز فرص نجاح الشق الاقتصادي، وقد تعمل على تعديل بنود الشق السياسي لزيادة فرص نجاحها في ظلّ السعي إلى تحقيق إنجاز على الأرض مع الأخذ بالاعتبار تطورات نتائج الانتخابات الإسرائيلية.

ردود الفعل على ورشة المنامة*

انطلقت في البحرين يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ أعمال "ورشة المنامة[١]"، والتي عَرضت الشقّ الاقتصادي للخطة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية، أو ما يعرف بـ "صفقة القرن"، وسط حضور عربي باهت، وغياب رسمي لقطبيها: السلطة الفلسطينية التي رفضت حضور الورشة، وإسرائيل التي لم تُدعَ لها بشكل رسمي. أما بقية الدول العربية والإقليمية والدولية، فقد تباينت ردود فعلها، وسنستعرض في هذا التقرير أبرز ما صدر عنها من مواقف وردود فعل.

أولاً: ردود الفعل الفلسطينية

قاطعت السلطة الفلسطينية ورشة المنامة، مؤكدة رفضها الشديد لما تسعى الورشة لترويجه، جاء ذلك في عدّة تصريحات لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أصرّ فيها على أولوية الحلّ السياسي على الاقتصادي، وفق رؤية الدولتين، وأن الحقوق الوطنية ليست عقارات تشترى وتباع بالأموال، وأضاف: "نرفض استبدال مبدأ الازدهار مقابل السلام بالأرض مقابل السلام، أودّ أن أعيد التأكيد على رفضنا المطلق للمحاولات الأمريكية الهادفة إلى إسقاط القانون الدولي والشرعية الدولية بما يسمّى صفقة القرن، إننا ضد ما يجري في المنامة وضد صفقة العصر وسنبقى في أرضنا صامدين، ونحارب الإرهاب أينما كان".[٢]

---

* **أعد هذا التقرير أ. حنين عودة، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] تم إعداد هذا التقرير من خلال الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض (الولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض، **من السلام إلى الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني**، تموز/ يوليو ٢٠١٩، شوهد في ٢٠١٩/٩/٢، في: https://bit.ly/2ZSCuse. بالإضافة لمعلومات نشرتها وكالة رويترز مستخلصة من الوثيقة وفصلها حصرياً جاريد كوشنر- كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب-، ومعاونوه (حقائق-الخطة الأمريكية للاقتصاد الفلسطيني تتصور استثمارات تبلغ ٥٠ مليار دولار، وكالة رويترز، ٢٠١٩/٦/٢٢، شوهد في ٢٠١٩/٩/٢، في: https://bit.ly/2lqhCts. ويعرض هذا التقرير أهم ما ورد في الوثيقة دون التطرق إلى تحليل مضمونها أو التعليق عليه.

[٢] "الرئيس خلال لقائه الصحافة الأجنبية: نحن ضد ما يجري بالمنامة وضد صفقة العصر وسنبقى في أرضنا صامدين"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٢٠١٩/٦/٢٤، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢٧، في: https://bit.ly/31YCmZc

وصرح الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، أن الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة متوقف على حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية العربية والدولية.[١] وأضاف: "إن زمام المبادرة متمثل بالموقف الفلسطيني الصامد وفق فلسفة الثوابت الوطنية الذي أوجد إجماعاً فلسطينياً ودولياً بضرورة الحفاظ على حل الدولتين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية"، ملمحاً لإمكانية استعداد منظمة التحرير لاستئناف العلاقات والاتصالات مع الإدارة الأمريكية إذا أعلنت التزامها في إطار مرجعية حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وفي إطار "قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي تعتبر القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين أرضاً محتلة".[٢]

وقد رفض رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية الورشة واعتبرها جسراً للتطبيع، وأصدرت الحركة بياناً أوضحت فيه أن "مؤتمر البحرين يمثل خطورة قصوى، ويُعتبر خروجاً عن ثوابت الأمة وقراراتها، ويحاول أن يؤسس لواقع شديد الخطورة على القضية الفلسطينية وعموم المنطقة، حيث يسعى إلى تحويل قضية شعبنا من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، ويعمل على دمج الاحتلال في نسيج المنطقة، والتمهيد لمشاريع وتحالفات خطيرة ومشبوهة".[٣]

وعلى الصعيد الشعبي، عمّ قطاع غزة إضراب شامل في مختلف مناحي الحياة احتجاجاً على الورشة، وذلك بعد عقد الفصائل الفلسطينية مؤتمراً وطنياً للتأكيد على رفض الورشة وكل ما يصدر عنها. وقد شارك عشرات الفلسطينيين في تظاهرة وسط مدينة رام الله، وقال المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الأرثوذكس في كلمة له أمام المشاركين في

---

[١] "أبو ردينة: الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة لن يتحقق دون إنهاء الاحتلال"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ٢/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2LfWtv0

[٢] "أبو ردينة: مستعدون لاستئناف الاتصالات مع واشنطن إذا التزمت بمرجعيات عملية السلام"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، ١١/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2ZvLUJm

[٣] "نص مؤتمر حركة حماس حول صفقة القرن ومؤتمر البحرين التصفوي"، حركة المقاومة الإسلامية حماس، ٢٤/ ٦/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2LgYjvY

التظاهرة: "نحن نطالب دولة البحرين بألّا تقيم هذا المؤتمر على أراضيها، ونطالب الدول العربية الشقيقة ألّا تشارك في هذه المسرحية وهذه المؤامرة الهادفة إلى تمرير صفقة القرن".[١]

ثانياً: ردود الفعل العربية

وبالرغم من دعوة الحكومة الفلسطينية ،عبر المتحدث باسمها إبراهيم ملحم، الدول العربية لعدم المشاركة في الورشة نظراً لما ستحمله تلك المشاركة من رسائل خاطئة للولايات المتحدة حول وحدة الموقف العربي من رفض صفقة القرن،[٢] إلا أن بعض الدول الخليجية كالسعودية والإمارات وقطر كانت ضمن المشاركين على مستوى الوزراء، فيما قاطعت الكويت الورشة. أما عُمان فلم يصدر موقف رسمي يعلِن عن مشاركتها في الورشة أو مقاطعتها. كما شاركت كلٌّ من مصر والأردن والمغرب بتمثيل منخفض.

وقد قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في مؤتمر صحفي مع المفوض الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني: "وُجِّهت للمملكة دعوة لحضور الورشة، وندرس هذه الدعوة، إن حضرنا نحضر لنُعبِّر عن هذا الموقف الثابت الراسخ في إطار سياسة الاشتباك الإيجابي التي اعتمدتها المملكة سبيلاً دائماً للتعبير عن مواقفها، وإذا طُرح شيء لا نقبله سنقول "لا" بكل بساطة، قلنا لا في الماضي، وسنقول لا لأي شيء لا ينسجم مع ثوابتنا التي يعرفها الجميع، وإذا طُرح شيء إيجابي سنتعامل معه". وتابع: "هذا ينطبق أيضاً على المبادرة الأمريكية، فعندما تُطرح الخطة السياسية، إذا طُرحت، فبالتأكيد سنستمع لذلك، وإذا كانت قادرة على تحقيق السلام الذي ينهي الاحتلال ويضمن العدالة للفلسطينيين ويحقق الاستقرار في المنطقة، فإننا وأوروبا والعالم سندعم ذلك لأن هذا ما نسعى

---

[١] "تظاهرة في رام الله رفضاً لورشة البحرين الاقتصادية"، وكالة رويترز، ٢٠١٩/٦/١٥، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢٧، في: https://bit.ly/2ZvwM2P

[٢] تصريحات للناطق باسم الحكومة الفلسطينية إبراهيم ملحم عبر صفحته على الفيس بوك، ٢٠١٩/٦/١٢، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢٧، في: https://bit.ly/2HsGIzI

جميعاً لتحقيقه، وإن لم يكن كذلك فسنقول إن ذلك غير مُواتٍ وسنرفضه".[١]

فيما نقلت الوكالة الوطنية للإعلام عن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، بعد امتناع بلاده عن الحضور، قوله: "إن الحكومة والبرلمان بلبنان يعارضان الخطة الأمريكية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".[٢] وفي ذات السياق، انتقد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي الخطة الأمريكية قائلاً: "يخطئ الظنَّ من يعتقد أن التلويح بمليارات الدولارات يمكن له أن يغري لبنان الذي يئن تحت وطأة أزمة اقتصادية خانقة للخضوع أو المقايضة على ثوابت غير قابلة للتصرف".[٣]

وقد رفضت العراق المشاركة، حيث قال المتحدث باسم خارجيتها أحمد الصحاف في تصريح للأناضول: "لسنا معنيين بهذا المؤتمر ولن نشارك فيه"، وأضاف: "العراق يتمسك بموقفه الثابت والمبدئي تجاه القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني".[٤]

أما على الصعيد الشعبي، فقد نظّم عشرات الأردنيين مظاهرة قرب السفارة الأمريكية في العاصمة الأردنية حاملين لافتات تندد بزيارة كوشنر، وردد المتظاهرون هتافات تندد بصفقة القرن وبالولايات المتحدة. وفي العراق اقتحم أكثر من ٢٠٠ متظاهر ساحة السفارة البحرينية في بغداد احتجاجاً على الورشة، كما احتج عشرات التونسيين أمام سفارة البحرين في بلادهم رافضين عقد الورشة.

---

[١] "الصفدي وموغاريني: لا بديلاً لحل الدولتين"، وكالة الأنباء الأردنية بترا، ٢٠١٩/٦/١٨، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢٧، في: https://bit.ly/2znvOqD

[٢] "الحريري: لبنان ضد الخطة الأمريكية للشرق الأوسط"، وكالة رويترز، ٢٠١٩/٦/٢٦، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢٧، في: https://bit.ly/2xckGvI

[٣] "مصحح-بري: الخطة الأمريكية لن تغري لبنان بتوطين الفلسطينيين"، وكالة رويترز، ٢٠١٩/٦/٢٣، ، شوهد في ٢٠١٩/٨/٢٧، في: https://bit.ly/2UbeTRJ

[٤] "مشاركة عربية رسمية محدودة في مؤتمر المنامة"، القدس العربي، ٢٠١٩/٦/٢٥، شوهد في ٢٠١٩/٩/٢، في: https://bit.ly/2jVXajJ

ثالثاً: ردود الفعل الإقليمية والدولية

قرر البيت الأبيض عدم توجيه دعوة لإسرائيل لحضور الورشة بعد مقاطعة السلطة الفلسطينية لها. وفي تصريحات تلفزيونية قال وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز إن الخطة تبدو واعدة. وأضاف "ما نُشر حتى الآن يبدو جيداً أو حتى جيداً جداً. نحن دوماً نؤيد تطوير الاقتصاد الفلسطيني، وإنهاء الأزمة الإنسانية في غزة، وتوفير الازدهار الاقتصادي في المناطق الفلسطينية".[١] وقد حضر وفد من رجال الأعمال الإسرائيليين الورشة.

أما إيران وتركيا، فقد عبّرتا عن موقف موحد إزاء الورشة، فمن جانبه قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي: "إنّ خطة أمريكيا لإنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين عبر مشروعات تنمية بتمويل من الاستثمار الدولي مؤامرةٌ خطيرة لتدمير الهوية الفلسطينية باستخدام المال".[٢] بالإضافة لتصريحات رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني التي تَعتبر أن الخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط "تعبث بكرامة الأمة" وستؤدي إلى تعزيز المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل، قائلاً: "ترامب يريد أن يعقد صفقة بشأن مصير الشعب الفلسطيني، وبينما يُعد التلاعب بكرامة الأمة أمراً مشيناً إلا أن ذلك سيجعل حركات المقاومة أقوى مع إدراك الفلسطينيين أنهم لا يمكنهم النجاح إلا بالمقاومة".[٣] وفي تصريحات نقلتها قناة إن تي في التركية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قال: "لا يمكن على الإطلاق أن تنظر تركيا بشكل إيجابي لخطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط".[٤]

---

[١] "الفلسطينيون يرفضون خطة كوشنر -الاقتصاد أولا- للسلام في الشرق الأوسط"، وكالة رويترز، ٢٢/ ٦/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2Hsl5jo

[٢] "خامنئي: الخطة الأمريكية للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين مؤامرة خطيرة"، وكالة رويترز، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/344EyQu

[٣] "رئيس البرلمان الإيراني: الخطة الأمريكية للسلام ستعزز المقاومة الفلسطينية"، وكالة رويترز، ٢٣/ ٦/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2Zvr1lJ

[٤] "أردوغان: لا يمكن على الإطلاق النظر بشكل إيجابي لخطة أمريكا للسلام بالشرق الأوسط"، وكالة رويترز، ١/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/30EWOy2

وقد أعلن سفير الصين لدى الأراضي الفلسطينية أنّ بلاده اتفقت مع روسيا على عدم المشاركة في أعمال الورشة.[١] ومن جانبها اعتَبرت روسيا في تصريحات لوزارة الخارجية أن الخطة ستأتي "بنتائج عكسية".[٢]

أما الأمم المتحدة فقد أعلنت عبر مؤتمر صحافي عقَدَه نائب المتحدث الرسمي باسم أمينها العام فرحان حق بالمقر الدائم للمنظمة الدولية بنيويورك عن مشاركتها في الورشة، وقال حق للصحافيين: "لقد سألتم مراراً عن مشاركتنا في مؤتمر البحرين المزمع عقده يومي ٢٥ و٢٦ من هذا الشهر، وأعتقد بحسب ما أفهم الآن أن السيد جيمي ماكغولدريك منسقُنا للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيكون حاضراً في هذا المؤتمر".[٣]

وبالرغم من حضور الاتحاد الأوروبي، إلا أنه وضّح عبر متحدث باسمه أنّ الحضور كان لأجل الاستماع فقط، وقد أكد المتحدث في تصريح لقناة يورونيوز: "إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت مصحوبة بحل سياسي قابل للتطبيق يأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة لكلٍّ من الفلسطينيين والإسرائيليين"، على حد وصفه.

وقالت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني: "إن حضور التكتّل لورشة المنامة سيكون على مستوى تقني فقط، مؤكدةً أن ذلك لن يلقي بظلاله بأي شكل من الأشكال على التزام الاتحاد الأوروبي القوي والواضح ، والذي تشاركه جميع الدول الأعضاء، بشأن الحاجة إلى حل سياسي لإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل".[٤]

---

[١] "ما تأثير مقاطعة روسيا والصين لمؤتمر "صفقة القرن" في البحرين؟"، BBC arabic، ٢٩/ ٥/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bbc.in/2EHyYZB

[٢] "روسيا: الخطة الاقتصادية الأمريكية للشرق الأوسط ستأتي بنتائج عكسية"، وكالة رويترز، ٢٧/ ٦/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/30BfVZG

[٣] "الأمم المتحدة تعلن رسمياً مشاركتها في مؤتمر البحرين"، صحيفة القدس العربي، ١٢/ ٦/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2wPNmdJ

[٤] "خاص: المتحدث الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي يقلل من أهمية مؤتمر البحرين"، قناة يورونيوز، ٢٦/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ٢٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2LgsAN2

ملخص

الخطة الاقتصادية الأمريكية للتسوية في الشرق الأوسط*

- يتكون المشروع** من ثلاث مبادرات، على مستوى: الاقتصاد، والشعب، والحكومة.
- تسهم الدول المانحة والمستثمرون بنحو ٥٠ مليار دولار، سيخصص ٢٧.٨١٣ مليار دولار منها لغزة والضفة الغربية. والأردن ٧.٣٦٥ مليار دولار، ومصر ٩.١٦٧ مليار دولار، ولبنان ٦.٣٢٥ مليار دولار، وذلك على مدى عشر سنوات، ويأمل البيت الأبيض أن تكون دول الخليج من بين أكبر المانحين.
- تُودع المبالغ التي تُجمع من خلال هذا المسعى الدولي في صندوق يؤسَّس حديثاً ويديره مصرف إنمائي متعدد الأطراف، ستعمل قيادته الإدارية مع البلدان المستفيدة لوضع خطوط توجيهية سنوية للاستثمار وتوفير القروض والمنح.
- يأتي ١٥ مليار دولار من المنح، و٢٥ مليار دولار من قروض مدعومة، ونحو ١١ مليار من رأس المال الخاص.
- سيتمُّ تمويل ١٧٩ مشروعاً للتنمية الاقتصادية من بينها ١٤٧ مشروعاً في الضفة الغربية وغزة، و١٥ في الأردن، و١٢ في مصر، و٥ مشاريع في لبنان من خلال الخدمات والبنية التحتية والتجارة، بما فيها تمويل ممر يوصل بين الضفة الغربية

---

* يعتمد هذا الملخص على الوثيقة التي نشرها البيت الأبيض (الولايات المتحدة الأمريكية، البيت الأبيض، **من السلام إلى الازدهار: رؤية جديدة للشعب الفلسطيني**، تموز/ يوليو ٢٠١٩، شوهد في ٢/٩/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2ZSCuse والنسخة الإنجليزية الموسعة من الوثيقة:

United States, White house, Peace to Prosperity, The Economic Plan: Program and Project, July 2019, accessed on 2/9/2019, at: https://bit.ly/2WTW59u

بالإضافة لمعلومات نشرتها وكالة رويترز مستخلصة من الوثيقة وفصلها حصرياً جاريد كوشنر- كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب-، ومعاونوه (حقائق-الخطة الأمريكية للاقتصاد الفلسطيني تتصور استثمارات تبلغ ٥٠ مليار دولار، وكالة رويترز، ٢٢/٦/٢٠١٩، شوهد في ٢/٩/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2lqhCts.

ويعرض هذا التقرير أهم ما ورد في الوثيقة دون التطرق إلى تحليل مضمونها أو التعليق عليه.

وغزة عبر طريق رئيسي، بالإضافة إلى مشاريع تشمل المياه، والكهرباء، والاتصالات، ومنشآت سياحية، وطبية، وغيرها.

- تشمل المشاريع استراتيجية لتدريب "الرجال والنساء والقادة المدنيين الفلسطينيين" وتعطي الأولوية للاستثمار في التعليم التقني والمهني، وبرامج العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات.
- إنشاء مؤسسات إقراض لمضاهاة رؤوس الأموال التي تركز على الشركات الفلسطينية وشركات التكنولوجيا الناشئة، بالإضافة لمشروع إقراض المزارعين.
- قدرة الحصول على مساكن جديدة بدعم متاح من المصارف الفلسطينية من خلال رهون العقارات للمشتري المؤهَّل.
- تأمين منح دراسية كاملة وجزئية للطلبة الفلسطينيين للدراسة في الخارج، وتقديم المصارف الفلسطينية المساعدة التقنية لدعم إقراض الطلبة.
- توفير التمويل قصير الأجل للبلديات والمنظمات غير الحكومية لتحسين الخدمات الأساسية، مثل جمع النفايات، والمساعدة في حالات الطوارئ، وإدارة حركة المرور.
- العمل مع القطاع العام الفلسطيني في إنشاء الأطر القانونية التي يتمخض عنها أنظمة قانون التجارة، وقانون التنافس، وقانون الإفلاس، وقانون العقود. بالإضافة إلى تحديد حقوق الملكية الخاصة، وحماية المؤسسات لأصحاب الأملاك وتسجيل ملكية الأراضي في قاعدة بيانات وطنية.
- توفير المساعدة التقنية والمالية للقطاع العام الفلسطيني؛ لينتقل إلى نظام ضرائبي يعزز النمو وينشئ إجراءات لمكافحة الفساد، وفتح أسواق رؤوس الأموال، والإجراءات الرقابية التي تدعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إنشاء مركز جامع لتسجيل الأعمال التجارية الفلسطينية.
- العمل على تسجيل أصحاب الأملاك لأصولهم العقارية بسرعة في قاعدة بيانات

والقطاع العام الفلسطيني، وسوف تساعد في حل المطالبات المتنازَع عليها بشأن ملكية الأراضي وتحديد حقوق الملكية الخاصة.

- وضع نظام مركزي إلكتروني للحكومة على الإنترنت، مما سيمكن وزارات الحكومة والمواطنين الفلسطينيين من تبادل المعلومات.
- مساعدة المؤسسات الفلسطينية في تبني التحسينات التي تُقوِّم الشفافية في القطاع العام وتوفر المساعدات التقنية والمالية لتحسين قدرة المواطنين على التحقيق في ادعاءات الفساد وسوء الإدارة وإنفاق الحكومة للإيرادات الضريبية.
- ولغاية الحفاظ على ميزانية مستدامة للحكومة، سيعمل المشروع على إنهاء الاستناد على المعونة المقدمة من المانحين، وزيادة الإيرادات الضريبية المحلية، وزيادة القدرة على إدارة محفظة الأوراق المالية الحكومية، بالإضافة لتوفير دعم مالي قصير الأجل للقطاع العام الفلسطيني لسداد المستحقات المتأخرة عن القطاع الخاص.
- وضع برامج تعليمية جديدة وتدريبات قيادية لموظفي الخدمة المدنية، مما سيزود الجيل القادم من المسؤولين الفلسطينيين بمهارات في القيادة والعمل الجماعي، والمفاوضات، والإدارة المالية، وصنع السياسات والاتصالات.
- تحديث خطوط الكهرباء بين مصر وغزة لزيادة إمدادات الكهرباء، بالإضافة لبحث سبل استغلال أفضلِ المناطق الصناعية القائمة في مصر لتعزيز التجارة بين مصر وغزة والضفة الغربية وإسرائيل.
- تشمل المقترحات الإضافية لمصر دعمَ توسعة موانئ وحوافز تجارية لمركز التجارة المصري قرب قناة السويس، فضلاً عن تطوير المنشآت السياحية في سيناء القريبة من البحر الأحمر.

- الترويج لمناطق فلسطينية "يُحتمل تحويلها لوجهة سياحية عالمية ناجحة" واقتراح مِنَحٍ وقروضٍ تبلغ ٩٥٠ مليون دولار لتطوير صناعة السياحة الفلسطينية. بالإضافة لإجراء ترميم وإصلاحات لمواقع سياحية ودينية ومناطق شاطئية.
- سينتج عن هذه الخطة مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للفلسطينيين خلال عشرة أعوام، وتوفير أكثر من مليون وظيفة في الضفة الغربية وغزة، وتخفيض معدل البطالة لرقم في خانة الآحاد ومعدل الفقر بنسبة ٥٠٪.

المقالات والتقارير

قراءة في مؤتمر هرتسيليا ٢٠١٩

الإبحار في المياه العاصفة - حان الوقت لمسار جديد*

(١ -٢)

يُعتبر مؤتمر هرتسيليا أحد أبرز مؤسسات صنع السياسات العامة في إسرائيل، فقد دأب منذ عام ٢٠٠٠ على مناقشة قضايا المناعة القومية لدى دولة "إسرائيل"، ولتحقيق هذه الغاية يشارك في هذا المؤتمر عادةً رجال الدولة والمعارضة، وقادة الجيش والعسكريون والأكاديميون ورجال الأعمال، إضافةً إلى شخصيات سياسية ودبلوماسيين، وأكاديميين من خارج إسرائيل. وتتعاظم أهمية مؤتمر هرتسيليا من خلال ما تشكل نتائجه من توجهات للسياسة العامة للحكومة الإسرائيلية، سواء في القضايا الداخلية أو الخارجية، حيث نجد أنّ كثيراً من توصيات المؤتمر ونتائجه تتحول إلى مسارات تسلكها الحكومات الإسرائيلية لاحقاً، ومن هنا نجد أن نتائج المؤتمر يتم صياغتها لاحقاً بشكل أوراقٍ لسياسات تحدد الرؤية السياسية، بالإضافة إلى مجموعةٍ من البرامج التي على الحكومة اتباعها؛ حيث يراد لمؤتمر هرتسيليا أن يكون عقل إسرائيل الجماعي، والقادر على احتواء كل أطياف الفكر والنخب وصهرها في بوتقة واحدة، وذلك لصناعة سياسة عامة منطلقة من تحديد جمعي للمخاطر والتهديدات، ووضع تصور متكامل للمسارات التي على إسرائيل أن تسير بها لتجنب هذه التهديدات والمخاطر، وتقييم السياسات المُتَّبعة سابقاً.[١]

وقد احتلت كل مؤتمرات هرتسيليا تلك الأهمية نتيجة لطبيعة التحديات التي واجهت دولة الاحتلال منذ أول مؤتمر عام ٢٠٠٠، والذي جاء في ظل تحدٍّ جديد واجهته دولة الاحتلال وهو انتفاضة الأقصى، ومن ثَم عُقدت المؤتمرات على التوالي في

---

* **إعداد د. رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية ورئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات.**

[١] "مؤتمر هرتسيليا: محرك للسياسات والمصالح الإسرائيلية بمشاركة عربية"، عرب ٤٨، ٢٠/٦/٢٠١٧، شوهد

بيئات سياسية معقدة، إلا أن أكثر هذه البيئات تعقيداً سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي هي البيئة العامة التي عُقد به مؤتمر هرتسيليا التاسع عشر عام ٢٠١٩؛ نتيجة لما تمر به إسرائيل من إشكاليات داخلية، حيث تعاد الانتخابات في إسرائيل لأول مرة في ضوء إخفاق نتنياهو في تشكيل ائتلاف حكومي جديد وعدم استطاعة الحكومة على أن تتشكل، مضافاً إلى ذلك قانون القومية الإسرائيلي والجدل الداخلي حول هذا القانون وتبعاته، وكذلك الإشكاليات الخارجية ممثلة بمجموعة من العلاقات الخارجية المعقدة، كصفقة القرن والعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والملف النووي الإيراني والعلاقة مع سوريا، وعملية السلام والعلاقة مع السلطة وحماس.

مجمل هذه التعقيدات وتشابكاتها جعلت المؤتمر يأخذ اسماً متناسباً مع عِظَم هذه التحديات وما تشكله من عدم وضوح في الرؤية وضبابية في تحديد المسارات، فجاء مؤتمر هرتسيليا التاسع عشر تحت عنوان: "الإبحار في المياه العاصفة– حان الوقت لمسار جديد".

كما تميز المؤتمر بطبيعة الحضور والمشاركين، فبالإضافة إلى النخب الأكاديمية أَمَّ المؤتمر وشارك في كلماته، الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريبلين، وزعيم حزب "أزرق أبيض" بني غانتس، ورئيس الموساد يوسي كوهين، ورئيس هيئة الأركان السابق جادي إيزنكوت، ومجموعة من الألوية، أمير جولان، جيورا ايلاند، وعاموس جلعاد، أما من خارج إسرائيل فقد حضر سفير دولة مصر العربية خالد عبد المنعم، والمبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط جرينبلات، ووزير الدفاع اليوناني يانوس كامنوس، والأمينة العامة للحزب الديمقراطي الألماني الشريك في الحكم أنجرت كرامب.[١]

المنهجية

قراءة مؤتمر هرتسيليا عادة يأخذ أحد مسارين؛ فمن ناحيةٍ يتم التركيز على أبرز ما قيل من كلمات وما احتوته من توجهات سياسية، خاصة تلك التي تصدر عن القيادات السياسة

[١] "أهم ما ورد في مؤتمر هرتزيليا التاسع عشر"، **تقدير موقف**، مركز القدس للدراسات، ٩/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في

المختلفة وصناع القرار، ومن ناحية ثانية يتم قراءة النتائج التي تَمَخَّض عنها المؤتمر ومتابعة ما تحتله هذه النتائج من مواقع في رسم السياسة العامة الإسرائيلية. وبما أن نتائج المؤتمر عادة تخرج بعد شهرين من انتهاء جلسات المؤتمر، فسيقوم هذا التحليل بالوقوف على مجمل التوجهات السياسية التي صدرت عن صناع القرار من خلال كلماتهم، وإلى أي حد تشكل هذه التوجهات بوصلة للسياسة العامة الإسرائيلية، بالإضافة إلى قراءة البيئة السياسة والتحديات التي تواجه دولة الاحتلال الإسرائيلي، وكيف تعامل المؤتمرون مع هذه التحديات، سواء من ناحية تصوير إحداثياتها أو من خلال تركيب المشهد العام لهذه التحديات.

التهديدات والتحديات الداخلية في خطابات المتحدثين

تنقسم السياقات السياسية التي اعتُبِرت مناخاً عامّاً لمؤتمر هرتسيليا التاسع عشر إلى سياقين: السياق الداخلي وبما فيه من تحديات تمر بها دولة الاحتلال داخلياً، والسياقات الخارجية. فعلى صعيد العلاقات الداخلية هناك جملة من التحديات الداخلية الإسرائيلية التي ألقت بظلالها على المؤتمر نتيجة لحجم الجدل حولها في السياسة العامة الإسرائيلية، وعلى رأسها موضوع الديمقراطية الإسرائيلية، وقوانين الأساس وبالذات قانون القومية الإسرائيلية.

فلأول مرة تفشل عملية تشكيل حكومة إسرائيلية وتتم إعادة الانتخابات في إسرائيل، وما رافق ذلك من جدل كبير حول جملة التغيرات في المجتمع الإسرائيلي والإزاحة نحو اليمين، ومركزية الجماعات الدينية والمستوطنين في التحكم في الحراكات المجتمعية والسياسية داخل المشهد الإسرائيلي، وكذلك قلة الخيارات القيادية التي أصبح المجتمع الإسرائيلي غير قادر على إنتاجها لمواجهة الشخصيات المدعومة من قبل اليمين الإسرائيلي ممثلة برئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، بالإضافة إلى ضعف السياسات الإسرائيلية خلال السنوات العشر الأخيرة في إنتاج المواطن الإسرائيلي، سواء فيما يخص المواطنين عرب ٤٨ (عرب الداخل)، أو حتى اليهود الأفارقة[١]، بل إن ما تم سنُّهُ من التشريعات وجملة السياسات

[١] للمزيد انظر: "انتفاضة الفلاشا تتواصل لليوم الثالث في إسرائيل"، الشرق الأوسط، ٤/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في

والتوجهات تؤكد السير بالاتجاه المعاكس؛ فبدل تعزيز فكرة المواطنة نجد أن مجمل التشريعات اتجهت نحو عزل جزء أصيل (عرب الداخل) من سكان دولة الاحتلال واستهدافهم، وهذا ما جعل العديد من المتحدثين سواء العرب أو اليهود في مؤتمر هرتسيليا يؤكدون تخوفاتهم على الديمقراطية العامة في إسرائيل وطرحوا العديد من التساؤلات. فهل انتهى دور دولة القانون في إسرائيل؟ وكيف يمكن مواجهة الشروخ الداخلية بين الإسرائيليين، إذ إنّ هذه التخوفات لم تستثنِ رجال الدولة أو الأكاديميين، فرئيس الدولة رؤوفين ريبلين قال "أخشى أن أحيا في دولة غير ديمقراطية، يجب على الكنيست أن يتفهم هذه المخاوف".

أما مؤسس ورئيس معهد هرتسيليا، البروفيسور أريئيل رايخمان، فقد كان أكثر وضوحاً حيث قال: "يبدو أن المنظومة السياسية والحزبية الإسرائيلية تعيش حالة فوضى غير مسبوقة، ما سيترك آثاره السلبية في كل الجبهات: الداخلية والخارجية". وأضاف أنّ "الفوضى السياسية سندفع أثمانها باهظة، وسيتضرر منها كل مواطني الدولة ولن تبقى حبيس المكاتب الحكومية، وإنما سيتضرر منها كل مواطني الدولة، فضلاً عمّا يتسبب بأضرار لنا نحن في المعهد الذي يعمل على تأهيل قيادات مستقبلية لإسرائيل"، أما عاموس جلعاد رئيس مؤتمرات هرتسيليا فكان قد سبق المؤتمر بحديث معبِّر عن طبيعة الحالة التي تمر بها إسرائيل قائلاً: "إسرائيل منزل محميّ بجدران قوية من الخارج، بينما يأكله النمل الأبيض من الداخل"[١]، وأضاف أن "حالة الفساد هنا وتفتت الناس مصدر قلق كبير بالنسبة لي، أولاً وقبل كل شيء كمواطن، ويقلقني هذا حتى على المستوى الوطني، ثم انتقد عملية صنع القرار السياسي داخل إسرائيل"[٢].

أما ما خيم على مجمل الحديث الذي قدمته شخصيات محسوبة على عرب الداخل فقد صب كذلك في هذا الاتجاه، حيث تحدثت مجموعة من الشخصيات العربية في جلسة

[١] "رئيس مؤتمر هرتسليا: النمل الأبيض يأكل إسرائيل"، وكالة وطن ٢٤ الإخبارية، ٣/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ١٧/ ٩/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2lYoQou

[٢] "عاموس جلعاد. خريطة التهديدات وفوضى السياسة في دولة الكيان"، الهدف، ١/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في

نقاش جانبية للمؤتمر ضمّت رئيس بلدية باقا الغربية موسى أبو مخ، وعضو بلدية الرملة نايف أبو صويص، ومجموعة من الصحفيين مثل إيمان الصفدي، وقد انتقد جميعهم الزعامات في الوسط العربي، معتبرين أن الوسط العربي يخلوا من الزعامات التي تمتلك شرعية الزعامة، وناقش جميعهم قضية الاندماج والاغتراب في الوسط العربي، معتبرين أن الوسط العربي يعيش اليوم حالة اغتراب، وأما بخصوص قانون القومية فقد أكد جميع المتحدثين العرب أن قانون القومية سيتسبب بالاغتراب في المجتمع العربي، وأنه خَلَق صعوبة أخرى أمام الشباب للارتباط بالدولة. أما المحامية ميساء غرايبة فقد عبرت بشكل واضح عما يعانيه المواطن العربي في المجتمع الإسرائيلي بعد قانون القومية، حيث قالت: "حين أسير بالحجاب في الشارع، ينظرون إليّ وكأني جئت من المريخ. يجب الاعتراف بالمجتمع العربي كجماعة قومية. لسنا أقلية عربية، نحن جزء من مجتمع واسع."[١]

من الملاحظ من كلمات جميع المتحدثين عمقُ الأزمة التي تمر بها "إسرائيل" والمجتمع الإسرائيلي على حد سواء، وهذا الخلل نتاج عنصرين أساسيين: الأول وهو نمو التيارات الدينية المتصهينة داخل المجتمع، والذي أحدث خللاً في التركيبة السياسية، والثاني وهو ثقل التشريعات الاحتلالية والمتخوفة من المستقبل، والتي تحاول أن تمنع تحوُّل الدولة إلى دولة لكل ساكنيها، بل إنها تنحو نحو جعل الدولة حكراً على اليهود، وأنها تستند إلى أسس نظام الفصل العنصري الأبرتهايد، وكذلك هي قوانين خادمة لسياسات المحتل.[٢]

التحديات والتهديدات الخارجية التي تناولها المتحدثون

أخذت التحديات الخارجية مسارين في حديث المؤتمرين: المسار الإقليمي وعملية السلام، والتحديات الدولية، ولذا، فقد طَرح المؤتمر مجموعة من التساؤلات التي خيمت على حديث مقدمي الخطابات ومن أبرزها، هل ستنتصر إسرائيل في الحرب القادمة؟ هل

[١] "مؤتمر هرتسيليا: أصوات عربية تبحث عن هويتها وتمثيلها بالكنيست"، القدس العربي، ٨/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ١٧/ ٩/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2klDBl3

[٢] للمزيد حول التشريعات الصهيونية انظر: مأمون كيوان، **حصاد العملية التشريعية للكنيست العشرين، القوانين**

توجد تصدعات في الإجماع الأمريكي حول دعم إسرائيل، وهل ستصبح روسيا في المستقبل حليفاً أم منافساً في تدخلاتها الإقليمية المتزايدة في الشرق الأوسط؟ وكيف ستؤثر التغيرات الحاصلة في القارة الأوروبية على إسرائيل والنزاعات القائمة بين القوى العظمى؟.

كما ناقش المؤتمر عدداً من التحديات الإقليمية التي تواجه إسرائيل، مثل إيران، وإمكانية أن نعيد الجِنِّي إلى القمقم، وهل تجاوزنا نقطة اللاعودة نحو قيام الدولة الواحدة؟[١].

فعلى صعيد التحديات الخارجية، احتلت قضية تآكل التأييد الأمريكي لإسرائيل أهمية كبيرة باعتبارها تهديداً استراتيجياً لإسرائيل، فعلى الرغم من أنّ إدارة ترامب نقلت تأييد إسرائيل إلى حالة غير مسبوقة من الشراكة، إلا أن المؤتمرين سيطرت عليهم تخوفات تتعلق باستراتيجية العلاقة بين البلدين نتيجة لمحددين مركزيين: الأول يتعلق بالوضع الداخلي الأمريكي، والثاني ذو أصول مرتبطة بالتحولات داخل إسرائيل، فعلى صعيد الولايات المتحدة الأمريكية هناك تغيير في مسألة الأعراق والتغيرات الديمغرافية، كذلك التغيير الحاصل في الأولويات، أما عند نقاش انعكاس القضايا الداخلية الإسرائيلية على العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية فقد ركز المؤتمرون أنه من الصعب للحكومة الإسرائيلية أن تتصدى لهذه التحولات نتيجة للفوضى السياسية الناجمة عن جملة من التحولات في المجتمع الإسرائيلي[٢]، وفي تعقيبه على جلسات المؤتمر قال زلمان شوفال أن عنوان الجلسه "شروخ في الإجماع على التأييد الأمريكي لإسرائيل- إخطار استراتيجي" خلا من وجود علامة استفهام، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هذه الشروخ حقيقة قائمة.[٣] وعلل ذلك بالتطورات العالمية والأمريكية، وأن هذا التغيير

---

[١] عدنان أبو عامر، مقابلة هاتفية، نابلس، ١٨/ ٨/ ٢٠١٩ .

[٢] هاني حبيب، "تحولات اجتماعية أمريكية تثير مخاوف الدولة العبرية!"، تلفزيون الغد، ٩/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ١٧/ ٩/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2kpab5z

[٣] زلمان شوفال، "مؤتمر هرتسيليا: إخطارات استراتيجية تهدد أمن إسرائيل وتشق عصاها"، القدس العربي (نقلًا

الاستراتيجي سيَمس رغبة بعض اللاعبين في المنطقة في التعاون مع إسرائيل ويحدّ من قدرتها على الردع، كما أنه سيكون له تأثير كبير على يهود أمريكيا، إذ إن العلاقة بين يهود أمريكيا وإسرائيل شرط أساسي لمستقبلها.[١]

أما سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة والدبلوماسي السابق رون بروسر، فقد انتقد دور أوروبا والاتحاد الأوروبي قائلاً: "أوروبا لم تعد كما كانت، ولم تعد كما نعتقد، دائماً تريد أن تشارك في العمليات، ولكن ما هي النزاعات التي يتم حلها؟ الاتحاد الأوروبي ليس لاعباً في الساحة الدولية، ولا يوجد سياسي واحد يعتقد أن الاتحاد الأوروبي سيحقق السلام في الشرق الأوسط."،[٢] أما سفير الاتحاد الأوروبي لدى إسرائيل إيمانويل جيوفرت فقد أكد أن الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ليس كما ينبغي.[٣]

وفيما يخص روسيا، فقد صاغ المؤتمر جلسة حملت عنواناً مثيراً للجدل "هل روسيا صديق أم عدوّ"[٤]، إذ إن الجنرال احتياط ايهود ايفنتال قال إن "روسيا تشكل تحدياً لإسرائيل أكثر من أن تكون فرصة"[٥].

أما أبرز القضايا التي احتلت مساحة واسعة من النقاش في كلمات المتحدثين والنقاشات فقد تمثلت في جملة التحولات الإقليمية وتأثيرها على القضية الفلسطينية، وعلى رأسها إيران والعلاقات العربية الإسرائيلية، والعلاقة مع الفلسطينيين وطبيعة الحل.

فعلى صعيد الملف الإيراني نجد أنه تم إفراد مساحة واسعة في كلمات المؤتمرين حول الملف النووي الإيراني والتهديد الإيراني، وآليات التعامل مع الموضوع الإيراني بكليته،

---

[١] المصدر السابق نفسه.

[٢] "مبعوثة الاتحاد الأوروبي : لا بديل لحل الدولتين"، القدس، ٢/٧/٢٠١٩، شوهد في ١٧/٩/٢٠١٩، في: https://bit.ly/2kpT9UW

[٣] المصدر السابق نفسه.

[4] "Russia in The Middle East: Friend or Foe?", Joint Study by Kennan Institute, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Institute for Policy and Strategy (IPS)، Interdisciplinary Center (IDC), IDC Herzliya, (Herzliya & Washington: April 2019), accessed on 17/9/2019, at: https://bit.ly/2kO8kqX

[5] Laurie Mylroie, "Israeli experts skeptical about Russia", Kurdistan 24, 5/7/2019

ففي كلمة رئيس الموساد الحالي "يوسي كوهين"، أكدَّ أن مسؤولية إسرائيل هي منع إيران من امتلاك السلاح النووي، حتى لو قامت إسرائيل بذلك بمفردها دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.[١] واتهم طهران بمحاولة إشعال النيران بالشرق الأوسط، مؤكداً أن إيران هي من قامت بتفجير السفن النفطية في الخليج، وأضاف أنَّ المعارضة المشتركة لإيران وتنظيم الدولة الإسلامية وعلاقات إسرائيل مع روسيا والولايات المتحدة هي الكفيلة بخلق فرصة للسلام في الشرق الأوسط.[٢]

وعلى صعيد حل الدولتين، فقد أكدت مبعوثة الاتحاد الأوروبي سوزانا ترستال أن الحل الوحيد للصراع هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، خلافاً لباقي المتحدثين، فمن الواضح بالنسبة لهم أنها لم تعد قضية تشغل بال صناع القرار، بل إن رئيس الدولة كان واضحاً عندما قال "لن نستطيع حل الصراع مع الفلسطينين على أسس حق العودة والقدس وغور الأردن، لكن علينا جميعاً الجلوس معاً والتحدث مع بعضنا، وأن نفهم أننا جميعاً نعيش في مكان واحد"[٣] أما ليبرمان رئيس حزب إسرائيل بيتنا، فقد تجاوز ذلك بنفي وجود السلطة كسلطة إذ قال: "إن السلطة الفلسطينية كسلطة ومنظومة لم تعد قائمة، فما هو موجود حماستان وفتح لاند، ولو أقيمت اليوم انتخابات في الضفة الغربية فإن حماس ستنتصر بكل تأكيد، حماس أثبتت للفلسطينيين أن الطريقة المثلى للتعامل مع إسرائيل هي القوة"[٤].

أما رئيس الموساد يوسي كوهين فقد استطرد في الحديث عن الحل الإقليمي، ومدى العلاقات التي استطاع الموساد أن يقيمها مع الدول العربية، والتي قسمها إلى نوعين،

---

[١] "هرتسيليا ٢٠١٩: الموساد يدق المسمار الأخير في نعش الخارجية الإسرائيلية"، كيوبوست، ٨/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ١٧/ ٩/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/32eEM6P

[٢] "رئيس الموساد يقول أنّه لدى إسرائيل فرصة واحدة للسلام الإقليمي"، تايمز أوف إسرائيل، ١/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ١٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2kkW4hu

[٣] "مؤتمر هرتسيليا يحذر من التهديدات الداخلية والخارجية بإسرائيل"، فلسطين اليوم، ٤/ ٧/ ٢٠١٩، شوهد في ١٧/ ٨/ ٢٠١٩، في: https://bit.ly/2kFFXeQ

علاقات وتفاهمات، حيث قال: على الرغم من أن إسرائيل ليس لها علاقات اليوم سوى مع دولتين عربيتين، إلا أن هناك تفاهمات مع العديد من الدول العربية، واعتبر أن هناك فرصة لأول مرة تظهر في الشرق الأوسط للتوصل إلى تفاهم إقليمي يؤدي إلى اتفاق سلام إقليمي شامل.[١] أما الجنرال احتياط مايكل هرتسوغ والذي عمل في طاقم المفاوضات، فقد حذر من خيار الدولة الواحدة، حيث اعتبر أن هذا التحدي يمكن أن يصبح واقعاً في مرحلة ما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مع تأكيده أن هذا ليس هو الموقف المنشود فلسطينياً، لكنه قد يكون مخرجاً من حالة اليأس الفلسطينية[٢].

الخلاصة

إن تحليل ما ورد من تصورات وتوجهات في كلمات المتحدثين في مؤتمر هرتسيليا يقود إلى استخلاص النتائج التالية:

١. خيم على كلمات المؤتمر المشهد الداخلي الإسرائيلي والمتمثل في الحالة الانتخابية، حيث قدم المتحدثون أفكارهم وآراءهم تجاه القضايا السياسية كحالة انتخابية.

٢. لم تأت كلمات المتحدثين بما هو خارج عن إطار المعروف عن السياسة الإسرائيلية تجاه القضايا المختلفة.

٣. كان واضحاً من الحضور الأمني الانزياح تجاه الشخصيات العسكرية– الأمنية، حتى أنّ رئيس الموساد قام بلعب دور وزارة الخارجية الإسرائيلية.

٤. من أكثر القضايا التي حُسِم أمرها وتم التعامل معها على أنها قضية بلا جدل؛ هي الغياب التام لفكرة ومشروع حل الدولتين، من خلال العلاقة مع السلطة الفلسطينية.

---

[١] "رئيس الموساد ..."، تايمز أوف إسرائيل.

[٢] "مؤتمر هرتسيليا: أسئلة الانتصار والقلق من الدولة الواحدة"، العربي الجديد، ٢/٧/٢٠١٩، شوهد في

الأزمة الجزائرية.. إلى أين؟

شكّلت التحولات السياسية في الجزائر منذ شباط/ فبراير ٢٠١٩ أزمة عربية جديدة، ونظرًا لتداعياتها على الجزائر وعلى المنطقة العربية، فقد رأى **فريق الأزمات العربي- ACT*** أن يُخصّص هذا العدد من تقاريره لبحثها؛ حيث يتناول خلفيات الأزمة وتوصيفها وأسبابها، ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية منها، وسيناريوهات مستقبل الأزمة وخيارات أطرافها، ويختم التقرير بتقديم عدد من التوصيات لأطرافها.

أولًا: خلفيات الأزمة وتوصيفها

شهدت الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢ حالة من الاستقرار النسبي السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي بقيادة جبهة التحرير الوطني، وهي حالة استمرت إلى عقد الثمانينيات، حتى ظهرت بوادر تعكس خللًا في إدارة الدولة، وانتشار ظاهرة الفساد، وتراجع تدريجي في ثقة الشعب بقيادة جبهة التحرير للبلاد، وهو ما أدى إلى انتفاضة شعبية في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٨، أعقبها تعديل دستوري وإقرار للتعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري لأول مرة. وقد نتج عنها فوز "جبهة الإنقاذ الاسلامية" في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ بأغلبية كبيرة، ما أدى إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، واتخاذ قرار "المجلس الأعلى للأمن" بإلغاء نتائج الانتخابات، وتشكيل المجلس الأعلى للدولة ليحكم البلاد،

* فريق عربي متخصص معني برصد ومتابعة الأزمات العربية، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن. أعضاء الفريق: **جواد الحمد/** رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط (رئيس الفريق)- الأردن، **قاصد محمود/** الباحث الاستراتيجي، والنائب الأسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة في الجيش العربي- الأردن، **محمد عدينات/** أستاذ الاقتصاد ووزير تطوير القطاع العام الأسبق- الأردن، **نظام بركات/** أستاذ العلوم السياسية- الأردن، **عاطف الجولاني/** الكاتب والمحلل السياسي- الأردن، **مصطفى عثمان/** وزير الخارجية السوداني الأسبق والممثل السابق للسودان في الأمم المتحدة- جنيف، **حامد القويسي/** أستاذ العلوم السياسة في جامعة لندن- بريطانيا، **صباح الياسين** أستاذ الإعلام السياسي والدبلوماسي الأسبق- العراق، **عبد**

الأمر الذي أدخل الجزائر في حرب أهلية استمرت نحو عشرة أعوام (١٩٩٢-٢٠٠٢)، وهي الفترة التي أطلق عليها البعض "العشرية السوداء".

وقد عانى الشعب الجزائري خلال هذه العشرية من أعمال عنف دامية بين جماعات مسلّحة حمل بعضها السلاح، وبين قوات الأمن والجيش، الأمر الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الجزائريين، كما تعمّق خلالها فساد سياسي وإداري، وتراجع الاقتصاد، وتفاقمت المشاكل الاجتماعية، فضلًا عن تشديد حزب جبهة التحرير قبضته على الدولة ومؤسساتها، في الوقت الذي سمح فيه بحياة حزبية محدودة أبقته في المقدّمة وبلا منازع، باستثناء تغيير مؤقّت لهيمنة الجبهة عام ١٩٩٧ عبر تشكيل حزب حاكم جديد "التجمع الوطني الديمقراطي" تقلّد رئاسة المجالس المنتخبة والحكومة في الفترة ما بين (١٩٩٧-٢٠٠٢) بعد أن قاد عبد الحميد مهري جبهة التحرير، والذي عُرِف عهده باستقلالية الجبهة عن السلطة، والذي وقف ضد إلغاء المسار الانتخابي عام ١٩٩١ ولم تحصل فيه الجبهة حينها إلا على ١٦ مقعدًا في البرلمان من أصل ٣٨٠ مقعدًا، كما أنه كان قد حضر اللقاء الذي جمع أحزاب المعارضة الجزائرية وشخصيات مستقلة في سانت إيجيديو في إيطاليا أواخر عام ١٩٩٤.

في ضوء هذه الخلفية، وبعد استقالة الرئيس اليمين زروال الذي قلّص فترته الرئاسية إلى أربعة أعوام، انتُخب عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للبلاد عام ١٩٩٩ حاملًا شعارات المصالحة والتسامح والبناء الوطني، وهي شعارات بدت مقنعة للجماهير، خصوصًا أنها ترافقت مع مرحلة جديدة تراجعت خلالها حدّة العنف، وبدأ الاقتصاد بالتعافي البطيء، وأُقِرَّت تعددية سياسية ضمن شروط لا تهدّد مصالح ونفوذ النخبة الحاكمة. وأعاد حزب جبهة التحرير تنظيم نفسه بانخراطه في الحياة الحزبية وتغيير رموزه السياسية، لكنّ بوتفليقة أحاط نفسه بفريق أطلق يده في إدارة الدولة ومؤسساتها، واستطاع بصمت أن يستأثر بالسلطة ويمسك بزمام السياسة والاقتصاد والأمن معاً. وعُدِّل الدستور لمصلحة بقاء الرئيس بوتفليقة في الحكم، غير أن سلطة الرئيس ونفوذه تراجعا بسبب تدهور حالته

لم تشهد الجزائر في ظلّ الربيع العربي عام ٢٠١١ حراكًا شعبيًا؛ فقد بدت ذاكرة الحرب الأهلية في الفوضى والعنف حاضرة لدى الجزائريين، ومع الاستقرار السياسي والاجتماعي إلا أن الوضع الاقتصادي تراجع، وتعزّز الفساد في الدولة في قضايا مثل "الخليفة بنك"، و"سوناطراك ٠١-٠٢"، و"الطريق السيار"، وغيرها، فأصبحت الحياة السياسية أسوأ حالًا بسبب تحكّم الحزبين الحاكمَين الممثّلَين لجبهة التحرير، وتشتّت باقي الأحزاب، سواءً الموالية منها للسلطة أو المعارضة، وتصدّعت البنية الاجتماعية التي شهدت محاولات انفصالية من الأمازيغ والطوارق، إضافةً إلى تنامي صراع طائفي إباضي- مالكي، وغيرها من الصراعات، وحدث ذلك وفريق الرئيس بوتفليقة يسعى للتمديد له لفترة رابعة.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٩ كانت المفاجأه بالإعلان عن نية الرئيس بوتفليقة الترشح لولاية خامسة، وعن تأييد ٦ ملايين ناخب جزائري لترشحه، ما أثار غضب قطاعات واسعة من الشعب الجزائري، وشكّل بداية حراك شعبي واسع انطلق يوم الجمعة ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٩ على شكل مظاهرات شعبية سلمية واسعة في عدة مدن جزائرية، وكانت أولى مطالبات هذا الحراك عدم ترشح الرئيس لولاية جديدة، وإقالة رئيس الوزراء.

وقد تميّز الحراك بمشاركة مختلف الطيف الحزبي والشعبي، وعلى شاكلة موجات الربيع العربي حاول الحراك الشعبي الجديد كسب ودّ الجيش والأمن، كما تميّز بقدرته على الاستمرار وتنظيمه ورفضه للتدخل الخارجي في حراكه وفي شؤون الجزائر، فيما حاولت النخبة الحاكمة احتواء الحراك، حيث أعلن الرئيس عن خارطة طريق تنهي الولاية الخامسة، على أن يستمر بالرئاسة لعام واحد تجري فيه عملية التغيير المطلوبة، كما أقال رئيس الوزراء. وفي محاولة لاختراق الحراك الشعبي، عرض النظام عقد حوار وطني بينه وبين الحكومة، من خلال الاتصال ببعض رموزه، وترويجه بأن الحراك الشعبي لا يثق بالأحزاب السياسية، سواءً المعارضة أو الموالية، وفي الوقت نفسه حاول الحصول على دعم الخارج له، إلاّ أن ذلك كله لم يؤتِ على زخم الحراك والإصرار على المطالب، ما دفع الرئيس بوتفليقة- وفريقه- إلى

الإعلان عن استقالته من منصبه في ٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، وبعد تبنّي الجيش لهذا الخيار.

اتخذ الجيش الجزائري موقفًا متحفظًا من الحراك في البداية؛ حيث اعتبره من "صنع فئة مضلّل بها"، لكن قائد الجيش أحمد قايد صالح، وهو أحد رموز النظام وجبهة التحرير، عدّل خطابه لاحقًا عندما أدرك حجم اتساع الحراك وجدّيته، معتبرًا أنّ "الجيش والشعب يد واحدة" ولديهما الرؤية ذاتها لمستقبل الجزائر، ما يمكّنهما من حلّ الأزمة، ومن هنا، طالب قائد الجيش بضرورة تطبيق المواد ٧ و٨ من الدستور وتفعيل المادة ١٠٢*، واتهم "جهات مشبوهة ومحسوبة على النظام" بمحاولة تشويه دور الجيش، الأمر الذي عكس صورة من الصراعات البينية بين مؤسسات الحكم ورموزه.

ومن اللافت أن كثيراً من رموز جبهة التحرير قد أعلنوا تأييدهم للحراك ومطالبه في محاولة لاستيعابه، بل إن الرئيس بوتفليقة أقرّ بأن الجزائريين يستطيعون أن يُحدّدوا

* **نصوص المواد التي يطالب الجيش بتفعيلها: المادة (٧)**- الشعب مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب وحده. **والمادة (٨)**- السلطة التأسيسية ملك للشعب. يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها. يمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخَبين. لرئيس الجمهورية أن يلتجئ إلى إرادة الشعب مباشرة. **والمادة (١٠٢)**- إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع. ويُعلِن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (٣/٢) أعضائه، ويكلف بتولّي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (٤٥) يوما رئيسَ مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة ١٠٤ من الدستور. وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (٤٥) يوما، يُعلَن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين، وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة. وفي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويُثبِت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية. وتُبلّغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا. ويتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (٩٠) يوما، تنظّم خلالها انتخابات رئاسية. ولا يَحِقّ لرئيس الدولة المعيّن بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية. وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة. وفي هذه الحالة، يتولّى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة. ويضطلع رئيس الدولة المعيّن حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا

مسيرتهم ويضعوا الأساس لمرحلة جديدة من حياة الجزائر عبر حوار وطني جامع تقوم به لجنة وطنية تمثّل جميع الفئات الجزائرية، وذلك في الوقت الذي أحال فيه الجيش أغلب رموز عهد بوتفليقة إلى العدالة، ومن أبرزهم معاذ بو شارب، رئيس البرلمان ومنسق هيئة تسيير حزب جبهة التحرير، الذي أقيل من رئاسة البرلمان وتنسيقية جبهة التحرير.

بعد نجاح الحراك، وبدعم من الجيش، بفرض استقالة الرئيس، أقرّ المجلس الدستوري في البلاد بشغور منصب الرئيس حسب المادة ١٠٢ المشار إليها آنفًا، واجتمع البرلمان في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ وعيّن عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمّة رئيسًا للبلاد إلى حين إجراء الانتخابات. ومع استمرار الاحتجاجات ورفْضِها لموعد الانتخابات المُحدَّد يوم ٤/ ٧/ ٢٠١٩ أعلن المجلس الدستورى في ٢/ ٦/ ٢٠١٩ استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية في هذا الموعد، وذكر بيان صادر عنه أنه اجتمع في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٩ للتداول حول ملفات الترشح لانتخاب رئيس الجمهورية المقرر إجراؤه في ٤ تموز/ يوليو ٢٠١٩، وقرّر رفض ملفَّي الترشح المودعَيْن لديه، وأشار البيان إلى أنه يعود لرئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح استدعاء الهيئة الانتخابية من جديد، واستكمال المسار الانتخابي حتى انتخاب رئيس الجمهورية وأدائه اليمين الدستورية، وأكد البيان أنه يتعين تهيئة الظروف الملائمة لتنظيم الانتخابات وإحاطتها بالشفافية والحياد، لأجل الحفاظ على المؤسسات الدستورية التي تمكّن من تحقيق تطلعات الشعب، وشكّل البيان الصادر عن المجلس فتوى دستورية بتمديد ولاية الرئيس المؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية، وكانت أحزاب المعارضة والمرشحون البارزون المحتملون للرئاسة قد امتنعوا عن الترشح للانتخابات بسبب استمرار رموز النظام في مواقع الإشراف على هذه الانتخابات.

وللخروج من هذا المأزق وحلّ الخلاف حول الانتخابات وموعدها شكّل رئيس الدولة المؤقت في آب/ أغسطس ٢٠١٩ لجنة للحوار والوساطة مكوّنة من سبع شخصيات من خارج الحكومة والمؤسسة العسكرية والأمنية وخوّلها استدعاء أعضاء جدد، وتشكيل هيئات تساعدها على إجراء حوار وطني شامل، يضع رؤية واضحة لمرحلة البلاد في مرحلة التحوّل، وبالفعل استدعت لجنة الحوار شخصيات وطنية

للانضمام لها حيث وافق بعضها ورفض بعضها وانسحب منها آخرون. وبعد سلسلة من الحوارات واللقاءات أصدرت لجنة الحوار والوساطة تقريرها النهائي مقترحة إنشاء سلطة مستقلة للانتخابات وتعديل قانون الانتخابات، حيث صادق مجلس الوزراء عليهما وأحيلا إلى البرلمان بغرفتيه وتمت المصادقة عليهما أيضًا، وهو الأمر الذي مهّد لإعلان الرئيس المؤقت عن إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩.

ومع ذلك ما زالت الجزائر تشهد حالة من عدم اليقين وغموض الرؤية والجدل بانتظار معرفة هوية المرشحين للانتخابات، فيما يرفض جزء من الحراك تنظيم الانتخابات في ظلّ الحكومة الحالية التي يطالب الحراك ولجنة الحوار والوساطة بإقالتها لتسهيل عملية تنظيم الانتخابات.

ثانيًا: أسباب الأزمة

تعدّ الأزمة الجزائرية الراهنة انعكاسًا للتأثيرات الدولية والإقليمية من جهة، ونتيجة لتراكم المشاكل الداخلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعجز عن بناء نظام سياسي ديمقراطي من جهة أخرى.

واستنادًا إلى ذلك تكمن المشكلة، في جزءٍ منها، في ضعف الأداء الحكومي وإخفاق النخب الحاكمة في البلاد في إدارة الأزمة وخلق مسارات تحظى بتوافق النخب على مواجهتها وإيجاد حلول مقبولة لها، إلى جانب استمرار الفساد والبيروقراطية والإخفاقات في إنجاز البرامج التنموية، وهيمنة المؤسسات غير السياسية على إدارة الدولة.

وثمّة من يعزو سلسلة الأزمات في الجزائر منذ عهد الاستقلال في ستينيات القرن الماضي وحتى اليوم إلى فشل متكرر في إدارة شؤون الحكم، وإلى العجز في اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل والأزمات، وفي المقدمة منها البيروقراطية والفساد الحكومي، وانعدام خطط كفؤة تتسم بالمرونة في التصدّي للقضايا الداخلية، بالإضافة إلى استنزاف الدولة في أزمة الصحراء، والعلاقات دائمة التوتر والاحتقان مع دول الجوار، وبشكلٍ خاصّ مع المغرب، ناهيك عن الحرب الأهلية (١٩٩٢-٢٠٠٢).

وفي هذا الإطار، فإن موروث النضال التحرري بطابعه العسكري الذي قادته جبهة التحرير الجزائرية طيلة عقود من الزمن، والذي أفضى إلى تحقيق متطلبات الاستقلال، قد ألقى بظلاله على بيئة السياسة الجزائرية وطبيعة إدارة الدولة، وأضحت المؤسسة العسكرية بحكم دورها التاريخي في الانتصار على الاستعمار الفرنسي وبناء دولة الجزائر الحديثة، هي القوة المؤثرة في إطار ما يُعرف بـ "الدولة العميقة".

وعمليًّا فقد ورثت دولة ما بعد الاستقلال في الجزائر من فترتَي الحركة الوطنية وثورة التحرير الكثير من خصائصها وتركيبتها الداخلية وموازين القوى السياسية بين أطرافها الفاعلة، وطرق التعامل مع مشاكلها الداخلية وبشكلٍ خاصٍّ مع التيارات السياسية الأخرى. وفي الواقع فقد سادت قيم العمل السرّيّ، وغلبة العسكري والأمني على المدني، في إدارة الدولة الجزائرية وفي التعامل مع المعارضة، وهو ما قاد إلى إقصاء التيارات الفكرية والسياسية الرئيسية في البلاد عن الحكم والشراكة.

تشَكّل جوهر الأزمة الراهنة عمليًّا منذ توقيع وثيقة "ميثاق طرابلس" عام ١٩٦٢[١]، والتي خلّفت إرثًا معقدًا في إطار توزيع المناصب بين المدنيين والعسكريين داخل المكتب السياسي لجبهة التحرير الجزائرية، وبين الولاءات الشخصية أو الجهوية– المناطقية. وعندما أُعلنت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتحقق انضمامها رسميًّا إلى الأمم المتحدة في ٨ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٢، كانت في المقاعد الخلفية للهيئات القيادية للحكومة الجديدة ملامح أزمة بالغة التعقيد والخطورة على مستقبل الجمهورية الفتية وحديثة التكوين والخبرة في إدارة البلاد، وأساس هذه الأزمة هو تعقيد تركيبة النخبة الحاكمة وتداخل صلاحياتها وتوجهاتها.

وفي المقابل فرض الدستور انفراد حزب واحد في الحكم واختيار الطريق الاشتراكي في إدارة اقتصاد الدولة، إلى جانب تشديد المركزية بحصر الكثير من الصلاحيات في موقع رئيس الجمهورية، وتقليص صلاحيات المجلس التأسيسي أو الجمعية الوطنية "البرلمان"،

[١] في أيار/ مايو عام ١٩٦٢ اجتمعت أطر جبهة التحرير الوطني الجزائري وأصدرت ما يسمى بـ "ميثاق

حيث تحوّل مركز اتخاذ القرار إلى موقع رئيس الجمهورية حصرًا. وبذلك فإن مجمل هذه العوامل والأزمات المركبة تمثل نذر أزمة عميقة كانت تتفاقم بصورة مضطردة حتى انفجرت في شباط/ فبراير ٢٠١٩.

ثالثًا: الأطراف الداخلية في الأزمة

يبرز في الأزمة طرفان أساسيان يتمثلان من جانب في السلطة الحاكمة التي تتركز حاليًا في المؤسسة العسكرية بعد استقالة الرئيس بو تفليقة، ومن جانب آخر في القوى السياسية والشعبية.

١. السلطة الحاكمة

أفرزت الأزمة خلال الشهور السبعة الماضية (من شباط/ فبراير وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩) تصدعات في مؤسسات الدولة العميقة على خلفية الاعتقالات التي طالت العديد من رموز النظام السابق، كما برزت تناقضات قوية بين المؤسسة العسكرية وجهاز المخابرات على خلفية تهميش دور الجهاز وإحالة عدد من قادته الحاليين والسابقين إلى التحقيق، أبرزهم قائد الجهاز السابق توفيق مدين.

كما شهد حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم لأكثر من ٥٧ عاماً تآكلًا داخليًا وتصدعات خلال السنوات الماضية أثرت في قوته، وذلك رغم بقائه في صدارة الأحزاب الجزائرية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠١٧، حيث حصل على ١٦٤ مقعدًا من أصل ٤٦٢ مقابل ٢٢١ في انتخابات عام ٢٠١٢، أيّ أنه فقد ٥٧ مقعدًا، وهي التي ذهبت تقريباً للتجمع الوطني الديمقراطي (المنشق عن الجبهة) الذي حصل على ٩٧ مقعدًا مقابل ٦٧ عام ٢٠١٢.

وعلى وقع الاحتجاجات الشعبية مطلع العام ٢٠١٩ وقفت قطاعات مهمة في الحزب، منذ البداية، مع حراك الشارع الجزائري في مؤشر على انقسام داخلي، وفي وقت لاحق شهد الحزب أزمة في ٢٠١٩/٣/٣٠ بعد القرار الذي خرج به اجتماع اللجنة المركزية للحزب بإعلان شغور منصب الأمين العام للحزب، حيث شكّك كثير من

الأعضاء بشرعية القرار، ورفضوا الاعتراف بمنصب منسق هيئة التسيير في الحزب الذي تقلّده رئيس البرلمان الجزائري معاذ بوشارب باعتبارها هيئة غير شرعية، وطالبوا بانتخاب قيادة جديدة، الأمر الذي تسبب في انقسامات داخل الكتلة البرلمانية للحزب.

٢. القوى السياسية والشعبية

تتوزع الحالة الحزبية الجزائرية على نحو ٥٧ حزبًا، تتباين في برامجها السياسية ومواقفها إزاء مستقبل النظام السياسي؛ فقد شهدت الحالة الحزبية الإسلامية خلال السنوات الماضية انقسامات وتعددًا في اللافتات التي تمثّلها وتعبّر عنها، ففي انتخابات عام ٢٠١٧ حصلت حركة مجتمع السلم على ٣٣ مقعدًا، وحصل أمل الجزائر (انشق عن حركة مجتمع السلم) على ١٩ مقعدًا، وحصل الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء على ١٥ مقعدًا، أي أن الأحزاب الإسلامية قد حصلت على ٦٧ مقعدًا. كما شهدت مواقفها تبايناً ملحوظاً إزاء التعاطي مع الأزمة الحالية، وبخاصة بين حركة مجتمع السلم التي اتخذت مواقف معارضة لتوجهات المؤسسة العسكرية إزاء خيارات حل الأزمة، وبين حزب الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء، والذي انتُخِب رئيس كتلته النيابية (١٥ نائبًا) سليمان شنين يوم ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٩ ليكون رئيسًا للبرلمان بالتزكية خلفا للنائب عن جبهة التحرير الوطني معاذ بوشارب الذي اضطر للاستقالة مؤخرًا، وبعد انسحاب بقية المرشحين المنافسين.

أما بقية الأحزاب الجزائرية فتتمثل في الحركة الشعبية الجزائرية (حصلت على ١٣ مقعدًا) في انتخابات عام ٢٠١٧، والقوى الاشتراكية (حصلت على ١٤ مقعدًا)، وجبهة المستقبل (حصلت على ١٤ مقعدًا)، والعمال (حصل على ١١ مقعدًا)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (حصل على ٩ مقاعد)، والتحالف الوطني الجمهوري (حصل على ٨ مقاعد).

رابعًا: مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من الأزمة

١. على المستوى الدولي

اتجهت السياسة الخارجية الجزائرية للمحافظة على دور متوازن في العلاقات الدولية مع الدول الكبرى من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة

الإرهاب وتمتين العلاقات الاقتصادية؛ حيث تمثّل صادرات الجزائر للولايات المتحدة حوالي ٢٤٪ من صادرات البلاد. كما عملت هذه السياسة على استمرار علاقات الجزائر الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا، فضلًا عن العلاقات الثقافية في إطار "الفرانكفونية"، وعزّز وجود الجالية الجزائرية الكبيرة في فرنسا (حوالي مليون جزائري) من هذه العلاقات، إضافة إلى إقامة حوالي ٤٠ ألف فرنسي في الجزائر، ووجود شركات فرنسية في الجزائر وعلاقات تجارية واسعة بين البلدين. كما حرصت السياسة الجزائرية على الاحتفاظ بعلاقات تجارية مع الصين، حيث تمثّل واردات الصين حوالي ١١٪ من واردات الجزائر، وهناك ٧٠ ألف صيني يعملون في الجزائر. كما استثمرت الجزائر علاقاتها مع روسيا لموازنة التدخلات الغربية في المنطقة من خلال التعاون العسكري وصفقات السلاح؛ حيث تستورد الجزائر ٥٢٪ من مبيعات الأسلحة الروسية لأفريقيا.

واستنادًا إلى هذا التشابك في العلاقات الخارجية للجزائر يمكن فهم المواقف الدولية من الأزمة التي تشهدها البلاد وفق ما يلي:

- التزمت الأطراف الدولية الصمت والنأي بالنفس عن اتخاذ مواقف حاسمة وواضحة من الأزمة في الجزائر، وساد الحذر والتخوف على مواقف هذه الأطراف التي يعزوها خبراء إلى غياب الرؤية والتوقعات المستقبلية لما يمكن أن تسفر عنه تطورات الأزمة.
- أعلنت معظم الأطراف الدولية أن قضية الجزائر مسألة داخلية تخصّ الشعب الجزائري في المقام الأول، كما أيّدت حقَّ الجزائريين بالمطالبة بالحريات والحقوق الديمقراطية، ومن ضمنها الاحتجاجات المدنية وسيلةً للحصول على هذه الحقوق.
- تعدّ مسألة التنافس الدولي عاملًا جوهريًا في التأثير على مستقبل الجزائر؛ فوجود احتمالات كبيرة لتحسين علاقات الجزائر مع الدول الغربية مثل فرنسا والولايات المتحدة هو عامل سيؤثر على علاقات الجزائر مع كل من روسيا والصين. وفي ضوء ذلك تُمثّل مواقف الدول الكبري انعكاسًا لتخوّف بعضها من تدخل الآخر في

الشأن الجزائري، وكذلك التنافس بين فرنسا والولايات المتحدة للسيطرة على موارد الجزائر من النفط والغاز والفوسفات والحديد وغيرها.

- ساد الموقف الأوروبي خلفيات مهمة تتعلق بالتخوف من موجات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا؛ حيث إن طول سواحل الجزائر المقابلة لأوروبا يسهّل وصول هذا النوع من الهجرة في حال تطورت الأزمة في الجزائر على نحو سلبي يؤدي إلى الفوضى، فضلاً عن الاعتبارات الأمنية والمخاوف الأوروبية من احتمالات انتقال التهديدات الأمنية إلى أراضيها، بما في ذلك التخوف من وصول أيّ أفراد أو جماعات إرهابية إليها.
- لم يصدر عن الأمم المتحدة أي موقف بشأن الأزمة.

٢. على المستوى الإقليمي

- سيطرت الأبعاد الإقليمية على الأزمة الجزائرية في ضوء تصدّر القضيةِ الأمنية الإقليمية السياسةَ الخارجيةَ الجزائرية، خصوصًا في ظلّ تنامي المشكلات الإقليمية المحيطة بالبلاد، والاختراقات الحدودية من قِبل جماعات مسلحة من جهة ليبيا ومالي، وصعوبة ضبط الحدود مع الدول المجاورة؛ حيث يتجاوز المجموع الكلي للحدود البرية الجزائرية ٦ آلاف كيلومتر، إذ إن تفاقم المشاكل في الجزائر سيحوّل الحدود مع الدول المجاورة إلى مخاطر أمنية مع كل من موريتانيا والمغرب حول الصحراء، وكذلك مع كل من ليبيا وتونس ومالي التي تعاني من مشاكل وتحديات داخلية.
- تستشعر دول الجوار للجزائر الخطر الناجم عن الأزمة الجزائرية نتيجة القوة البشرية والاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها الجزائر، مما قد يشكل تهديداً لهذه الدول في حال اندفعت الأزمة نحو مزيد من التوتر.
- اتجهت معظم الدول العربية نحو عدم التدخل في الأزمة الجزائرية وعدم تحديد مواقف صريحة بخصوصها، ونادرًا ما ظهرت مواقف عربية علنية في الإعلام، مثل إعلان الرئيس التونسي القائد السبسي بأن ما يحدث في الجزائر خاص بالشعب

الجزائري ولا يمكن لتونس أن تقدم دروسًا للآخرين.

- التزمت المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون المغاربي ومنظمة الوحدة الإفريقية الصمت نحو الأزمة الجزائرية ولم تقم بأي مبادرات أو إعلان مواقف محدّدة نحوها بوصفها أزمة داخلية تخص الشعب الجزائري.

خامسًا: السيناريوهات المستقبلية للأزمة في الجزائر وخيارات الأطراف

١. السيناريوهات المستقبلية

في ضوء معطيات الأزمة الحالية في الجزائر، والتي فصّل فيها التقرير أعلاه، يمكن الوقوف عند أربعة سيناريوهات رئيسة محتملة لمستقبل اتجاهات هذه الأزمة خلال الفترة القادمة، وهي: الحل السياسي التوافقي والانتقال السلس والآمن للسلطة، وجمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي المعلّق، وتفاقم الأزمة وتصاعدها نحو الاضطراب والفوضى والمواجهة، وانقسام المؤسسة العسكرية وتراجع دورها في إدارة الأزمة.

وفيما يلي مناقشة لهذه السيناريوهات من حيث متطلبات تحققها والنتائج التي يرجح أن تترتب على تحققها:

أ- السيناريو الأول: التوصل إلى حل سياسي توافقي والانتقال السلس والآمن للسلطة

وصف السيناريو

التوصل إلى اتفاق سياسي ينهي الأزمة ويضمن الانتقال السلمي والآمن للسلطة من المرحلة الانتقالية الحالية إلى حالة توافقية مستقرة، عبر إجراء انتخابات رئاسية شفافة تحظى بالحياد والشفافية والمصداقية وتعبّر عن الإرادة الشعبية، وإجراء تعديلات دستورية توافقية تسهم في تطوير الواقع السياسي وتعزيز المسار الديمقراطي.

متطلبات تحقق السيناريو

يتطلّب تحقق هذا السيناريو توفّر عدة شروط، من أهمها:

- توافق أطراف الأزمة على صيغة سياسية تضمن الانتقال إلى واقع سياسي جديد يحقق نقلة نوعية في الحياة السياسية.
- إجراء الانتخابات الرئاسية وتعديل الدستور ومحاربة الفساد، عبر إبداء المؤسسة العسكرية والقوى السياسية والحراكات الشعبية مرونة كافية للوصول إلى حلول وسط، قد لا تلبي شروط كل طرف لكنها تمثل نقطة التقاء بين المواقف المتباينة للأطراف الرئيسية.
- استعداد جميع الأطراف لقبول نتائج الانتخابات الرئاسية حتى لو خالفت رغباتها ما دامت تجرى بنزاهة وشفافية.
- اعتماد مختلف الأطراف نهج الحوار، وبدء حوار وطني جاد للوصول إلى مقاربات وطنية مشتركة إزاء القضايا موضع الجدل، بعيدًا عن التعنت ولغة الشروط المسبقة.
- استمرار تماسك المؤسسة العسكرية وعدم تعرضها لتصدعات تحول دون قدرتها على اتخاذ قرارات مناسبة تساهم في إنهاء الأزمة.
- تماسك موقف المعارضة والحراك الشعبي، وتوافقهما على أسلوب إدارة الأزمة وبلورة مواقف موحدة.
- عدم السماح بالتدخلات الخارجية في الشأن الجزائري، منعاً لزيادة تعقيد الأزمة.

النتائج المتوقّعة لتحقق السيناريو

من شأن نجاح أطرف الأزمة في الوصول إلى اتفاق سياسي يضمن الانتقال السلس للسلطة أن يحقق ما يلي:

- احتواء الأزمة السياسية الراهنة، وتحقيق الهدوء والاستقرار السياسي، وتجنيب الجزائر ويلات الفوضى والانقسام.
- الشروع ببناء المسار السياسي الديمقراطي وتعزيز أجواء الحرية في البلاد.
- توفير الفرص لتعافي الاقتصاد الوطني، وتجنيبه الانعكاسات السلبية التي تنجم عن

استمرار الأزمة بوتيرتها الحالية أو اندفاعها نحو اتجاهات خطيرة.

- توفير الأجواء المناسبة لتعزيز الحضور الإقليمي للجزائر في جوارها الجغرافي، وتلافي الارتدادات السلبية لحالة الاضطراب على الحدود.
- قطع الطريق على التدخلات الخارجية والحفاظ على السيادة الوطنية والقرار المستقل.
- إغلاق الأبواب على أي مجموعات متشددة تحاول استغلال حالة الفراغ السياسي والفوضى لإيجاد موطئ قدم لها في الجزائر.

ب- السيناريو الثاني: جمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي المعلّق

وصف السيناريو

جمود الأزمة السياسية واستمرارها بوتيرتها الحالية، وفشل أطرافها في التوافق على حل سياسي ينهيها في مقابل استمرار الحراك الشعبي والاحتجاجات في الشارع، وتواصل حالة التجاذب بين القوى السياسية والسلطات الحاكمة.

متطلبات تحقق السيناريو

من أهم العوامل المساعدة على زيادة فرص تحقق سيناريو الجمود السياسي واستمرار الوضع الحالي المعلق:

- فشل جهود التوصل لاتفاق سياسي حول إدارة المرحلة القادمة.
- تراجع زخم الحراك الشعبي في الشارع، بصورة تؤدي إلى تراجع الضغوط التي يشكلها على السلطة للوصول إلى صيغ سياسية تطوّر الوضع السياسي القائم.
- انقسام موقف المعارضة إزاء إدارة الأزمة وتراجع فاعليتها وتأثيرها سياسيًا وشعبيًا، ولعب السلطة الممسكة بالقرار السياسي دورًا فاعلًا في شق صفها وإثارة الخلافات بين مواقفها.
- تماسك المؤسسة العسكرية ووحدة موقفها في تبنّي موقف متشدد في إدارة الأزمة.
- فشل محاولات إطلاق حوار وطني يسهم في معالجة الأزمة ويضمن التوافق على مقاربات بخصوص تعديل الدستور وآليات الإشراف على الانتخابات.

النتائج المترتبة على تحقق السيناريو

يرجّح أن يكون لتحقق سيناريو الجمود وتعليق الوضع الحالي عدد من النتائج، أهمها:

- إبقاء ملف الأزمة السياسية في الجزائر مفتوحًا دون حلّ سياسي توافقي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تصاعد الأزمة واندفاعها نحو حالة من المواجهة والفوضى، أو الدخول في حالة فراغ سياسي نتيجة تحويل الوضع الانتقالي المؤقت إلى وضع دائم وأمر واقع، الأمر الذي يهدد حالة الاستقرار والسلم الأهلي في البلاد.
- الإضرار بالمسار الديمقراطي وبأجواء الحرية السياسية وبالاقتصاد الوطني وبعملية التنمية.
- استنزاف الدولة الجزائرية وإشغالها بإدارة الأزمة، وحرمانها من فرصة تعزيز حضورها الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية في الجوار الجغرافي، مع ما يترتب على ذلك من تهديد للمصالح الوطنية العليا.
- تعزيز فرص تدخل الأطراف الخارجية في الشأن الجزائري، وهو ما يضرّ بالمصالح الوطنية على صعيد استقلالية القرار الوطني.
- توفير فرصة لدخول المجموعات المتشددة على خط الأزمة مستفيدة من حالة الفراغ السياسي وأجواء الغضب والاحتقان، سواءً كانت مجموعات تعود إلى حقبة الحرب الأهلية، أو جديدة وافدة تستغل أجواء الانفلات والفوضى لإيجاد موطئ قدم لأفكارها المتطرفة كتنظيم (داعش)، والتي تتحرك وفقًا لمصالح وسياسات من يقف خلفها.

ت- السيناريو الثالث: تفاقم الأزمة وتصاعدها نحو الاضطراب والفوضى والمواجهة

وصف السيناريو

فشل أطراف الأزمة في إيجاد حلّ سياسي توافقي، وخروجها عن نطاق السيطرة نتيجة تعنّتها ولجوئها إلى تصعيد مواقفها بصورة تدفع الأوضاع في البلاد للانزلاق نحو

متطلبات تحقق السيناريو

من أهم المتطلبات التي تعزز احتمالات اندفاع الأزمة في الجزائر نحو التصعيد والفوضى والمواجهة:

- فشل محاولات الوصول إلى حل سياسي، نتيجة اتخاذ أطراف الأزمة مواقف متشددة وعدم استعدادها لإبداء المرونة المطلوبة للوصول إلى توافق سياسي.
- اتخاذ سلطة الأمر الواقع قرارًا بوضع حدّ للاحتجاجات الشعبية واستخدامها القوة لقمعها وإنهائها.
- تصعيد الخطاب السياسي والإعلامي بين أطراف الأزمة وتراشق الاتهامات فيما بينها.
- اندلاع أحداث طائشة، فردية أو منظمة، قد تدفع الأزمة نحو التصعيد واتخاذ المواقف المتشددة.
- نجاح أطراف خارجية في الدخول على خط الأزمة.

النتائج المترتبة على تحقق السيناريو

من أهم النتائج المتوقّعة لاندفاع الأمور في الجزائر نحو المواجهة والاضطراب والفوضى:

- دخول الجزائر في حالة من المواجهات والفوضى قد تكرِّر بشكل أو بآخر تجربة الحرب الأهلية التي خلّفت ويلات وكوارث.
- قطع الطريق على المسار الديمقراطي، وتكريس عسكرة السلطة والدولة.
- فقدان الهدوء والاستقرار السياسي، وتهديد السلم الأهلي والاجتماعي.
- فتح الباب واسعًا أمام التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الجزائري، وتهديد سيادة الدولة واستقلالية قرارها الوطني.
- تحجيم الدور الإقليمي للجزائر في محيطها الإقليمي، وتعريضها للتأثر بأخطار الاضطرابات في الجوار الجغرافي.
- الإضرار بصورة قوية بالوضع الاقتصادي والتنموي في البلاد.

- استمرار الحراك الشعبي وتصاعد الاحتجاجات، وفي الوقت ذاته زيادة احتمالات لجوء السلطات الحاكمة لاتخاذ سياسات متشددة ضده.

ث- السيناريو الرابع: انقسام المؤسسة العسكرية وتراجع دورها في إدارة الأزمة

وصف السيناريو

بروز انقسامات داخل المؤسسة العسكرية بسبب الخلافات داخل مؤسسات الدولة العميقة، والذي يشمل شخصيات سياسية وعسكرية وأمنية.

متطلبات تحقق السيناريو

يتطلّب تحقق هذا السيناريو توفّر عدة شروط، من أهمها:

- زيادة الشرخ داخل مؤسسات الدولة العميقة في الجزائر، واتخاذ رموزها السابقين والحاليين المتضررين من إجراءات المؤسسة العسكرية، قراراً بالمواجهة والهجوم المضاد على عملية استهدافهم.

  وقد وجّه وزير الدفاع الجزائري الأسبق خالد نزّار انتقادات لقائد الجيش الحالي أحمد قايد صالح ولسياساته الحالية في إدارة الأوضاع. وقد عبّر رد الفعل الذي صدر عن المؤسسة العسكرية على تلك الانتقادات عن حالة الانزعاج التي تسببت بها، فقد تم إصدار "مذكرة اعتقال دولية" في آب/ أغسطس ٢٠١٩ بحق نزّار الموجود خارج البلاد.
- بروز الخلافات داخل المؤسسة العسكرية نتيجة التباين حول التعامل مع الأزمة، أو بفعل تأثير وتحريض الرموز السياسية والعسكرية والأمنية في النظام السابق، أو على خلفية التباينات الإيديولوجية داخل المؤسسة من حيث طابع التدين الذي يغلب على قطاعات واسعة في الرتب المتدنية، بصورة قد تبدو مغايرة لما عليه الحال عند الرتب العليا والقيادات العسكرية.
- توفّر دعم إقليمي أو دولي لمثل هذا التحرّك، بما يمنحه مزيدًا من القوة والتأثير والزخم.
- إطالة أمد الأزمة وعدم قدرة أطراف الحراك والمؤسسة العسكرية والقوى

السياسية والحراك الشعبي، على الوصول إلى حلّ سياسي توافقي ينهيها ويضع حدًّا لها ويحول دون بروز تفاعلات إضافية.

- زيادة حجم الاحتجاجات الشعبية واتساع مساحة انتشارها، وتفاقم حالة الاحتقان الشعبي، نتيجة تعنّت السلطات الحاكمة في مواقفها ورفضها الاستجابة للمطالب الشعبية.

النتائج المتوقّعة لتحقق السيناريو

من شأن تحقق سيناريو حصول انقسام داخل المؤسسة العسكرية المتحكمة بمفاصل السلطة والقرار السياسي أن يتسبب بعدد من النتائج والتداعيات، من أبرزها:

- تهديد دور ونفوذ المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي، وزيادة الضغوط السياسية والشعبية لخروجها من مساحة العمل السياسي والتركيز على أدوارها واختصاصاتها المهنية.
- تعميق الأزمات داخل مؤسسات الدولة العميقة، بما يضعف مختلف مراكز القوة والثقل فيها.
- فتح المجال لزيادة حجم التدخلات الخارجية في المشهد الجزائري، لاستغلال حالة الضعف والإرباك داخل مؤسسات الدولة.
- زيادة حجم الحراك الشعبي واتساع رقعته الجغرافية، واكتسابه زخمًا جديدًا.
- الإضرار بوحدة المؤسسة العسكرية، وتهديد حالة الاستقرار الداخلي في البلاد، وزيادة حجم التهديدات الأمنية الخارجية.

٢. الترجيح بين السيناريوهات وخيارات الأطراف إزاء مستقبل الأزمة

أ- العوامل المؤثرة في الترجيح بين السيناريوهات المستقبلية

تلعب عدد من العوامل دورًا مهمًا في تحديد الاتجاهات المستقبلية للأزمة في الجزائر، من أهمها:

- **تماسك المؤسسة العسكرية وموقفها من إدارة الأزمة:** وهو ما قد يشكل العامل

الأهم في تحديد مستقبل الأزمة، نظرًا للدور البارز الذي تضطلع به المؤسسة في الوقت الراهن في إدارة المشهد السياسي. ورغم المؤشرات إلى وجود تباينات داخل المؤسسة لاعتبارات إيديولوجية وتنافسية قد تثير التساؤلات حول مدى الانسجام والتناغم داخل المؤسسة، إلا أنها أظهرت حتى تاريخ إعداد هذا التقرير قدرًا من التماسك في إدارة الأزمة.

- **تماسك المعارضة والحراك الشعبي:** حيث يشكل هذا العامل مع إمكانية تحقيق قدرٍ من التوافق على المطالب السياسية، وعلى طريقة إدارة الفعل الشعبي، يشكّل عاملًا مؤثرًا في مسار الأزمة، علمًا بأنه رغم التوافقات على المطالب فليس هناك جسم سياسي موحد يمثل المعارضة السياسية ولا الحراك الشعبي حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.
- **العامل الاقتصادي والمعيشي:** ثمة مؤشرات عديدة على ضعف الاقتصاد الجزائري أهمها ارتكازه بشكل حصريّ تقريبًا على استغلال احتياطيات النفط والغاز، وهو الخيار الذي يظهر بوضوح عند قراءة مؤشرات الاقتصاد الكلي، إذ إن ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي يأتي من استغلال موارد النفط والغاز التي تمثل ٩٥٪ من الصادرات وثلثي الإيرادات الضريبية. وقد أثّر الانخفاض الحادّ في أسعار النفط العالمية بين عامَيّ ٢٠١٤ و٢٠١٩ بشكل كبير على الحسابات القومية الجزائرية، ممّا أدى إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار.

وفي ضوء هذه المؤشرات قرر البنك المركزي الجزائري دعم الاقتصاد بمليارات الدنانير الجزائرية حيث ضخّ في الاقتصاد -وفقا لأحدث الأرقام المعروفة- أكثر من ٤ آلاف مليار دينار جزائري (٣٤ مليار دولار أمريكي) منذ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ٢٠١٧ بهدف تعزيز النمو وتحفيز الاستثمار. ولكن هذه السياسة النقدية التوسعية لا تخلو من الخطر إذ إن وفرة السيولة في سياق الاقتصاد المنكمش يمكن أن تؤدي إلى التضخم المفرط الذي ستكون عواقبه كارثية على الاقتصاد الوطني.

- **الذاكرة التاريخية الشعبية القريبة والخوف من تكرار الحرب الأهلية خلال الفترة ما بين ١٩٩٢-٢٠٠٢:** فما زال حجم المآسي التي ترتبت بها الفوضى والعنف

والمواجهات المسلحة والتي راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ ألف قتيل حاضرًا في ذاكرة الجزائريين، وثمّة خشية لديهم من عودة تلك الحقبة السوداء من تاريخ بلادهم في حال انفلات الأمور وتفاقم الخلافات السياسية.

- **التحديات الأمنية الإقليمية:** ولا سيما في دول الجوار، في ظل حالة عدم الاستقرار وتزايد التهديدات الأمنية في ظل حدود جزائرية برّية طويلة تتجاوز ٦ آلاف كيلومتر مع ٦ دول محاذية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبشكل خاص تطورات الوضع في ليبيا.
- **العامل الدولي والتنافس بين الدول الكبرى**

ب- الترجيح بين السيناريوهات

لا يبدو **سيناريو التصعيد والفوضى والاضطراب والمواجهة** مرجّحًا ضمن المعطيات الحالية، ويواجه عدّة عقبات من أهمها: رفض مختلف أطراف الأزمة الاندفاع نحو هذا السيناريو الكارثي، والنزعة الاجتماعية السلمية، والذاكرة المؤلمة لدى الشعب الجزائري بمختلف أطيافه إزاء حقبة الحرب الأهلية، والرغبة المشتركة لدى المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والحالة الشعبية بالمحافظة على السيادة الوطنية واستقلالية القرار السياسي الجزائري، وتماسك المؤسسة العسكرية والتفافها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير حول خياراتها في إدارة الأزمة، ووجود تحديات أمنية وتهديدات للاستقرار في الجوار الإقليمي.

ويعدّ **سيناريو الحل والتوافق السياسي والانتقال الآمن للسلطة** السيناريو المفضل للأطراف السياسية والشعبية الجزائرية جميعاً لتجنيب الجزائر أيّ تداعيات سلبية على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ومع أن هذا السيناريو المحتمل يشكل الخيار الأنسب لدى مختلف أطراف الأزمة، إلا أنّ نجاحه يواجه العديد من العقبات التي تضعف فرص نجاحه، من أبرزها: تمسّك المؤسسة العسكرية بمواقفها إزاء محدودية التغييرات السياسية المقبولة في النظام السياسي، ورغبتها بالاحتفاظ بدور رئيس مؤثر في المعادلة السياسية، وتمسّك أطراف المعارضة والأحزاب السياسية والحراكات الشعبية بمواقفها حول تعديل الدستور

وتوفير ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات وحيادية المؤسسة العسكرية، وتوسّع الحالة الحزبية إلى نحو ٥٧ حزبًا مع تباين برامجها السياسية ومواقفها إزاء مستقبل النظام السياسي، في ظلّ دعم إقليمي لقوى مناهضة للديمقراطية ولاستمرار صيغة النظام القائم أو إنتاج صيغة قريبة منه لا تحقق نقلة نوعية ديموقراطية في واقع الحياة السياسية في الجزائر.

وبرغم هذه الصعوبات والعقبات التي تعترض سيناريو الحل والتوافق السياسي، والمتعلّقة أساساً بعوامل ذاتية، فإن فرصَهُ تظل قائمة شريطة إبداء أطراف الأزمة استعداداً لتجسير الفجوة وللتوافق على مقاربات واقعية تشكّل مخرجاً معقولاً من الأزمة. وتشكّل دعوة رئيس هيئة الأركان أحمد قايد صالح القوى السياسية للحوار إثر إعلان المجلس الدستوري عن تمديد موعد الانتخابات، مؤشرًا على رغبة المؤسسة العسكرية بالوصول إلى تفاهمات سياسية.

ويشكّل **سيناريو جمود الأزمة واستمرار الوضع الحالي** أمراً واقعاً، وهو لا يحظى برضى المعارضة والأحزاب السياسية والحراكات الشعبية، كما لا يشكل خيارًا للمؤسسة العسكرية التي تسعى لإنهاء جميع أشكال التوتر. ويرجّح أن تبقى فرص استمرار سيناريو الوضع الحالي قائمة في حال فشلت أطراف المعادلة الجزائرية في الوصول إلى حل سياسي توافقي.

وعلى الرغم من ضعف المؤشرات لاحتمال انقسام المؤسسة العسكرية، والتي ربما باتت المؤسسة الوحيدة القوية والمتماسكة من مؤسسات الدولة العميقة، إلا أنّ احتمالات وقوع الانقسام تبقى قائمة وغير مستبعدة، في حال ارتكبت المؤسسة أخطاء في إدارة الأزمة، أو فشلت في الوصول إلى حلول مقبولة مع الحالة السياسية والشعبية لإنهاء الأزمة وتوقف تفاعلاتها الداخلية والخارجية.

ت- خيارات أطراف الأزمة في المرحلة القادمة وتأثيرها على فرص السيناريوهات

- **خيارات النخبة الحاكمة، وخاصة المؤسسة العسكرية**

من خلال قراءة مواقف المؤسسة العسكرية في التعامل مع الأزمة خلال الشهور

السبعة الماضية (من شباط/ فبراير وحتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩)، وهي الطرف الممسك بالقرار السياسي، يُرجّح أن يكون خيار المؤسسة العسكرية هو استعجال إنهاء الأزمة وتحقيق مستوى نسبي من التغيير السياسي في عملية انتقال السلطة، بما يحقق تغييرًا نسبيًا قد لا يرقى إلى مستوى طموحات الشارع الجزائري والقوى السياسية.

ويقلل هذا الخيار من فرص سيناريو دفع الأمور نحو الفوضى والمواجهة، كما قد يدفع باتجاه استمرار سيناريو الوضع القائم حاليًا، في حال لم تتمكن المؤسسة العسكرية من إقناع القوى السياسية بوجهة نظرها إزاء حجم التغييرات للتوافق على المخرج المقبول من الأزمة.

- **خيارات القوى السياسية والحراكات الشعبية**

رغم العدد الكبير من الأحزاب السياسية وتباين مواقفها، يبدو أن الخيار المفضّل لديها يتمثّل في الخروج من الأزمة الراهنة، عبر ضمان الانتقال الهادئ والآمن لنظام سياسي ديمقراطي تعددي، وعبر آلية الحوار الذي يُفضي إلى التوافق على صيغة مقبولة للحل السياسي، شريطة توفير ضمانات كافية لتحقيق ذلك.

ومع أن هذا الخيار يُضعِف بشكل كبير فرص اندفاع الأمور في الجزائر نحو المواجهة والفوضى، فإن تمسّك المعارضة بمطالبها بتعديل الدستور قبل الانتخابات، واشتراط عدم إشراف أي من رموز المرحلة السابقة على الانتخابات، يقلّل من فرص الوصول إلى حل توافقي مع المؤسسة العسكرية التي تُبدي تشددًا في موقفها إزاء هذه التغييرات الجذرية، وهو ما قد يرجّح فرص استمرار سيناريو الوضع الحالي إن استمر هذا التباين.

وفي ضوء قراءة تأثير العوامل المختلفة على مسار الأزمة، والوقوف على خيارات أطرافها، يتضح أن فرص نجاح سيناريو الحل السياسي تواجه معوّقات وتعقيدات قد تتسبب في تعثره، الأمر الذي قد يترتب عليه عواقب وخيمة على الدولة الجزائرية وعلى مختلف أطراف الأزمة، وهو ما ينبغي أن يدفع أطراف الأزمة لإعادة النظر في خياراتها وتوجهاتها وسلوكها الحالي نحو حلول وسطية تحقق لكل طرف نسبة من مطالبه، وذلك

تحقيقًا للمصالح الوطنية العليا للجزائر، وتجنّبًا للعواقب السلبية التي تترتب على سيناريوهات المواجهة والفوضى، أو استمرار حالة الاحتقان السياسي، أو انقسام المؤسسة العسكرية.

خامسًا: التوصيات

١. دعوة جميع أطراف الأزمة إلى تبنّي الحلّ السياسي التوافقي للأزمة الجزائرية بوصفه الخيار الأمثل لتحقيق العديد من مصالح الأطراف، وبما يحفظ الأمن والاستقرار في البلاد، وما يلزم ذلك من إبداء المرونة السياسية الكافية للالتقاء على نقاط مشتركة.

٢. دعوة جميع الأطراف للحفاظ على حالة الهدوء والاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، والحيلولة دون أي توترات أو أعمال عنف قد تُخرج الأزمة عن مسارها السياسي السلمي، وقطْع الطريق على أصحاب الأجندات، الداخلية منها والخارجية، التي تسعى لإدامة الأزمة وزيادة حالة الاحتقان.

٣. ضرورة بلورة صيغة للحوار الوطني الجادّ ليشمل جميع الأطراف دون استثناء أو إقصاء، وذلك بهدف الوصول إلى مقاربات توافقية إزاء القضايا الخلافية، وتشكيل هيئة توافقية للإشراف على الانتخابات تتمتع بالمصداقية والحياد والنزاهة. وكذلك التوافق على التعديلات الضرورية الملحّة على الدستور.

٤. إبقاء الأزمة في سياقها المحلي، وعدم السماح بتدخل أيّ أطراف خارجية قد تسبب تعقيد الأزمة ومواقف الأطراف.

٥. احترام مختلف الأطراف لمخرجات العملية الانتخابية أيًّا كانت نتائجها بعد التوصل إلى توافق على إجرائها شكلًا ومضمونًا وزمانًا، مما يعمل على تعزيز نهج التشاركية والتداول السلمي للسلطة.

الملف البيبلوغرافي

الاستثمـــار في الأردن

٢٠١٠ -٢٠١٩

- المراجع العربية

- المراجع الإنجليزية

- أحدث الإصدارات

الملف البيبلوغرافي

الاستثـــمار في الأردن

٢٠١٠-٢٠١٩*

أولًا: المراجع العربية

١. مقالات

- أبو دلبوح، محمود عقل. "مدى مساهمة المعلومات التسويقية على ترشيد قرارات المستثمر في القطاع المالي الأردني: دراسة ميدانية". **المجلة العالمية للتسويق الإسلامي**. مج٨. ع٢ (٢٠١٩).
- البشابشة، علي. "أثر الإرهاب الدولي على حركة الاستثمار الأجنبي في سورية والأردن بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١- ٢٠١٥". **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**. مج٤٠. ع٥ (٢٠١٩).
- الخفاجي، عبيد خيون. "تقويم المشروعات الاستثمارية في الشركات المساهمة العامة في القطاع الصناعي الأردني: دراسة تطبيقية". **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**. مج٢٥. ع٢ (٢٠١١).
- رولا سلامة ورشا حطاب. "الماهية القانونية لعقد إدارة الاستثمار في سوق عمان المالي". **مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون**. مج ٤١. ع٢ (٢٠١٢).
- السواعي، خالد. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني". **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**. مج٣. ع٢ (٢٠١٧).
- شحاتيت، محمد عيسى. "أثر نشاط سوق عمان المالي على الاستثمار في الأردن". **مجلة دراسات: العلوم الإدارية**. مج٤١. ع٢١ (٢٠١٤).

- صلاح تركي الرواشدة وآخرون. "تحليل وتقييم تأثيرات الأزمة المالية على الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن". **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**. مج١٩. ع٢ (٢٠١١)

- عبدالله إبراهيم نزال وأحمد مخلوف. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نجاح منظمات الأعمال في الأردن". **مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة**. مج١. ع٤ (٢٠١٦)

- عربيات، ياسر أحمد. "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة للفترة ١٩٩٥- ٢٠١٢". **مجلة دراسات: علوم ادارية**. مج ٤٣ . ع٢ (٢٠١٦)

- الغريب ، ماهر. "الاستثمار الأجنبي في الأردن، إلى أين؟". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. مج٢٠. ع٧٥ (٢٠١٨)

- الفواز، تركي مجحم. "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الأردن: بيانات نصف سنوية للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣". **مجلة دراسات: علوم إدارية**. مج ٤٣. ع٢ (٢٠١٦)

- كرمول، أكرم. "الاستثمارفي الأردن: الواقع والتطلعات". **مجلة الدراسات المالية والمصرفية**. مج١٩. ع٥٩ (٢٠١١)

٢. الرسائل الجامعية والأوراق البحثية

- الدغمي، معالي سليمان. "أثر الدين العام والاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الأردن". رسالة ماجستير. جامعة آل البيت. المفرق، ٢٠١٨.

- العطاونة، خالد. "أثر التطور المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من منظور المستثمرين". رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. عمّان. ٢٠١٦.

- اللصاصمة، فاطمة عبدالوهاب. "الآثار التقنية المباشرة وغير المباشرة على الاستثمار في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤". رسالة ماجستير. جامعة مؤتة. الكرك، ٢٠١٦.

- النواصرة، أحمد حسين. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري في الأردن (١٩٧٥- ٢٠١٧)". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. إربد، ٢٠١٩
- بدور، نورا غازي. "جدوى الاستثمار في الصناعة الأردنية والمتمثلة بخدمات الرعاية الصحية المنزلية: دراسة ميدانية". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. إربد. ٢٠١٣.
- حسين سمحان وحسين محمد. "أثر هيكل رأس المال والرفع المالي والربحية على قيمة شركات التعليم والاستثمار الأردنية". ورقة بحثية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر، ٢٠١٥.
- خمايسة، صفوان محمد. "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الاقتصاد الأردني". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. إربد. ٢٠١٢.
- سليمان، هبة محمود. "أثر التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاحتياطيات الأجنبية في الأردن: دراسة قياسية (١٩٨٠-٢٠١٥)". رسالة ماجستير. جامعة اليرموك. إربد. ٢٠١٧.
- قردع، مياس. "دور الحاكمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن". رسالة ماجستير. الجامعة الأردنية. عمّان. ٢٠١٢.

٣. أوراق المؤتمرات

- السواعي، خالد محمد. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني". ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر. جامعة الزرقاء. عمّان، ٠٣/ ٠٥/ ٢٠١٦.
- الأيوبي، زكي موسى. "تجربة الأردن من منظور القطاع الخاص". ورقة مقدمة في مؤتمر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة، ٢٠/ ٠٤/ ٢٠١١.

- الفواز، تركي مجحم. "العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الأردن". ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر. جامعة الزرقاء. عمّان، ٠٣/ ٠٥/ ٢٠١٦.
- صوفان، ذكريات. "الإطار التشريعي والتنظيمي لسوق الأوراق المالية في الأردن". ورقة مقدمة في مؤتمر حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ضوء التحولات بالمنطقة العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. شرم الشيخ، ٢٠-٢٢/ ٠٩/ ٢٠١١.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- *Jordan Business Law Handbook: Strategic Information and Basic Laws.* Vol.1.World Business and Investment Library. 6th ed. Washington DC and Amman: International Business Publications, 2019.
- *Jordan Investment and Business Guide*: Strategic and Practical Information. Vol.1. Washington DC: International Business Publications,2016.
- Mikadze, Maria& Alhajahmad, Shaddin. *Investment and Business in Jordan to Create Employment: Opportunities and Challenges*. Amman: WANA Institute/ West Asia-North Africa Institute, 2017.
- OECD. *OCED Investment Policy Reviews: Jordan 2013*. Paris: OECD Publishing. 2013.

2. Articles

- Abueid, Ibrahim. & Faizah, Nazatul. "Analysis of Nexus between Foreign Direct Investment, Aids and Economic Growth in Jordan." *International Journal For Research In Business, Management And Accounting*. Vol. 4. No. 6 (2018), Pp. 24-32.
- Al Amarat, Mohammad Haroun Eid. "The Impact of Direct Foreign Investment on Unemployment in Jordan." *Modern Economy*. Vol. 7 No. 6 (2016), Pp. 737-741.
- Al Bakri, Anas & Al-Shoura, Mohammed. "The Evaluation of the Investment Environment in the Industrial Activity in Jordan." *Journal of Accounting and Taxation*. Vol. 5. No.1 (2013), Pp. 15-26.
- Al Hallaq, Said & Ajlouni, Mohamad. & Al-Douri, Ahmed Shakir. "The Role of Stock Market in Influencing Firms' Investments in Jordan." *International Journal of Ethics and Systems.* Vol. 35. No. 1 (2019), Pp. 90-118.
- Al-Assaf, Ghazi. "Remittances and Real Investment in Jordan: Is There a Link?: An Empirical Investigation." *Applied economics quarterly*. Vol. 62. No. 1 (2016), Pp. 69-84.

- Alawamleh, Mohammad et al. "The Bilateral Relationship between Human Capital Investment and Innovation in Jordan." *Journal of Innovation and Entrepreneurship*. Vol. 8. No. 1 (2019), Pp 1-17.
- Alawneh, Ateyah. & Al-fawwaz, Torki M. & Shawaqfeh, George N. "The Impact of the Fiscal and Quantitative Monetary Policies on the Domestic and Foreign Direct Investment in Jordan: An Empirical Study." *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*. Vol. 5. No. 4 (2015), Pp. 1–10.
- Alfawwaz, Torki. "The Effect of Savings, Investment and Foreign Direct Investment on Jordan Economy." *International Journal of Research in Commerce & Management.* Vol 6. No. 9 (2015), Pp. 16-21.
- Al-Ghazawi, Muna. "The Extent of Investment on Human Capital in the Jordanian Banks." *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*. Vol. 1. No. 54 (2012), Pp. 37-48.
- Al-Halalmeh, Mohammad. & Sayah, Abedalsttar. "Impact of Foreign Direct Investment on Shares Market Value in Amman Exchange Market." *American Journal of Economics and Business Administration*. Vol. 2. No. 1 (2010), Pp. 35-38.
- Al-Lozi, Basem & Al-Zubi, Walid. "Fiscal Policy Interaction with Private Investment: The Case of Jordan." *Journal of Economics and Sustainable Development*. Vol. 4. No. 13 (2013), Pp. 52-61.
- Al-Mihyawi, Sabah. "Foreign Direct Investment and Economic Growth in Jordan." *The Journal of Social, Political and Economic Studies*. Vol. 44. No. 1-2 (2019), Pp. 92-109.
- Al-rawashdeh, Salah. & C & Salameh, Rafat. "Forecasting Foreign Direct Investment in Jordan for the Years (2011-2030)." *International Journal of Business and Management*. Vol. 6. No. 10 (2011), Pp. 138-154.
- Alsarayreh, Mohammad. "Citizens and Their Vision to Invest in Tourism in Jordan." *Information and Knowledge Management Journal*. Vol. 8. No. 8 (2018), Pp.13-18.
- Alshamaileh, Ibrahim & Salem, Fouad Sheikh. "The Impact of Business Incubator Facilities on Investment Promotion in Jordan: A Case of King Hussein Business Park." *Journal of Management and Sustainability*. Vol. 8. No. 3 (2018), Pp. 55-62.

- Al-Shubiri, Faris. "Debt Ratio Analysis and Firm Investment: Evidence from Jordan". *International Journal of Economics and Financial*. Vol. 2. No. 1 (2012), Pp 21-26.
- Al-Smadi, Mohammad. "Determinants of Foreign Portfolio Investment: The Case of Jordan." *Investment Management & Financial Innovations.* Vol. 15. No. 1 (2018), Pp 328-336.
- Al-Tarawneh, Alaaeddin. & Abu Asab, Noura. "The Impact of Inflation on Investment: The Non-Linear Nexus and Inflation Threshold in Jordan." *Modern Applied Science Journal*. Vol. 12. No. 12 (2018), Pp. 113-118.
- Al-Tarawneh, Alaaeddin. "Trade Openness and Real Investment in Jordan: An ARDL Bound Testing Approach." *Jordan Journal of Economic Sciences*. Vol. 1. No. 1 (2014), Pp. 79-94.
- Bader, Majed. "The Impact of Interest Rate on Investment in Jordan: A Co-integration Analysis." *Journal of King Abdulaziz University: Economics and Administration*. Vol. 24. No. 1 (2010), Pp. 199-209.
- Bataineh, Talal. "Causative Relationship between Domestic Investment in Jordan and Some Economic Variables." *International journal of economics and finance*. Vol. 10. No. 6 (2018), Pp. 112-121.
- Bekhet, Hussain & Al-Smadi, Raed. "Determinants of Jordanian Foreign Direct Investment Inflows: Bounds Testing Approach." *Graduate Business School, College of Graduate Studies, Universiti Tenaga Nasional, Economic Modelling.* Vol. 46. (2015), Pp. 27-35.
- Eyal-Slman, Mohnad Ahmed & AL-shabatat, Halah Hussain. "The Effect of Fiscal and Monetary Policy on Private Investment in Jordan by Using Time Series Analyses." *Journal of Economics and Sustainable Development*. Vol. 7. No. 22 (2016), Pp. 53-65.
- Khasawneh, Malik Qasim. "The Impact of Monetary policy on Consumption and Investment in Jordan." *Journal of Economics Library*. Vol 2. No. 3 (2015), Pp. 155-164 & 2149-2379.
- Malawi, Ahmad. "The Output Effect of Foreign Aid and Foreign Direct Investment in Jordan: ARDL Modeling Analysis." *Dirasat: Administrative Sciences*. Vol. 40. No. 2 (2013), Pp. 525-533.
- Mohsen Al-Afeef, Mohammad Abdel & Al-Qudah, Anas. "The

Journal of Economics and Sustainable Development. Vol. 6. No. 10 (2015), Pp. 229-237.

- Mugableh, Mohamed & Oudat, Mohammad. "Modelling the Determinants of Foreign Portfolio Investments: A Bounds Testing and Causality Qnalysis for Jordan." *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. Vol. 22. No. 4 (2018), Pp. 1-8.
- Najaf, Rabia. "The Impact of Terrorism on Foreign Direct Investment in Jordan". *Journal of Accounting and Marketing*. Vol. 6. No.2 (2017), Pp.2-5.
- Nawafleh, Abdullah. "Development of Intellectual Property Laws and Foreign Direct Investment in Jordan." *Journal of International Commercial Law and Technology*. Vol. 5. No. 3 (2010), Pp. 142–153.
- Nawafleh, Abdullah. "The Legal Framework for Foreign Direct Investment in the Hashemite Kingdom of Jordan." *Journal of World Investment & Trade*. Vol. 11. No. 1 (2010), Pp. 109-126.
- Yaseen, Hadeel."The Impact of Foreign Direct Investment (FDI) on Economic Growth of Jordan." *European Journal of Business and Management*. Vol. 6. No. 39 (2014), Pp. 121-128.

3. Reports

- Central Bank of Jordan. *Jordan - BOP: Current Account, Investment Income Receipts*. Jordan: 2017.
- Central Bank of Jordan. *Jordan- BOP: Direct Portfolio Investment, General Government Liabilities*. Jordan: 2017.
- Central Bank of Jordan. *Jordan - BOP: Other Direct Investments, Liabilities, CBJ Other LT Loans, Repayments*. Jordan: 2017.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations. *Investment- Government Expenditures from the Food and Agriculture Organization Statistics Database*. Jordan: 2012.
- Jordan Investment Board (JIB). *2020 National Investment Strategy Report.* Jordan: 2009.
- Ministry of Environment. *Integrated Investment Framework for Sustainable Land Management.* Jordan: 2014.

- Ministry of Finance, Cities and Villages Development Bank, Municipality of Greater Amman, General Budget Department. *Jordan- Municipalities and Local Councils Budget: Investments Revenues*. Jordan: 2017.
- Ministry of Finance. *Jordan- Outstanding External Public Debt: European Investment Bank.* Jordan: 2018.
- Ministry of Finance. *Jordan- Social Security Corporation: Investments Income*. Jordan: 2017.
- Organization for Economic Co-operation and Development. *Enhancing the Legal Framework for Sustainable Investment: Lessons from Jordan*. France: 2018.
- Royal Scientific Society. West Asia-North Africa Institute. *Investment and Business in Jordan to Create Employment: Opportunities and Challenges*. Jordan: 2018.
- Royal Scientific Society. West Asia-North Africa Institute. *Jordan's Recent Economic Performance: Implications for Future Growth, Investment, Refugee Policy and Refugees.* Jordan: 2017.
- The Amman Stock Exchange. *ASE Annual Report*. Jordan: 2018.
- The Economic Policy Council. *Jordan Economic Growth Plan 2018– 2022*. Jordan: 2016.

4. Research Papers:

- Alshdaifat, Shadi Adnan. *Facing Barriers of Foreign Direct Investment in Jordan*. PhD Dissertation. Isra University, Jordan. 2013.
- Kharabsheh, Buthiena Alyan & Aldaher, Ahlam Abdullah. *The Impact of Foreign Direct Investment on Financial Market Development: The Case of Jordan*. Study paper. Yarmouk University, Jordan. 2019.

Hausmann, Ricardo et al. *Jordan: The Elements of a Growth Strategy*. Faculty Working Paper 346. Center for International Development at Harvard University, USA. 2019.

ثالثًا: أحدث الإصدارات

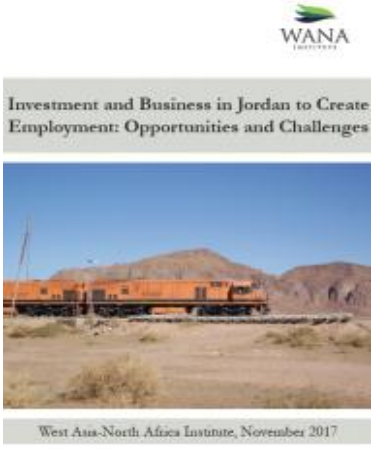

Mikadze, Maria& Alhajahmad, Shaddin. *Investment and Business in Jordan to Create Employment: Opportunities and Challenges*. Amman: WANA Institute/ West Asia-North Africa Institute, 2017.

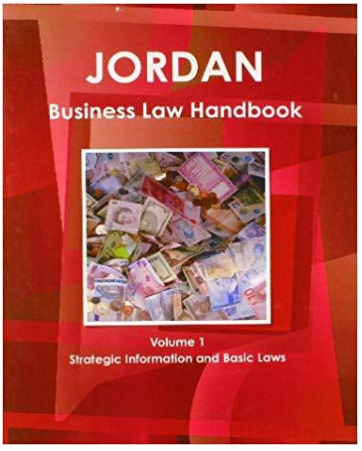

Jordan Business Law Handbook: Strategic Information and Basic Laws. Vol.1.World Business and Investment Library. 6th ed. Washington DC and Amman: International Business Publications, 2019.

Foreign Direct Investment in Jordan: Should We Care? Why and How?. Amman: Jordan Strategy Forum, 2018.

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

مراجعة لمجموعة كتب

الأزمة الخليجية في ميزان العلاقات الدولية

مروان الأسمر*

تكشف الكتب الأربعة التالية عن مسارات متعددة للأزمة الخليجية الحالية بين الدول الخمس في الشرق الأوسط، بما فيها مصر تلك الدولة التي تقع خارج الخليج العربي. وهذا يبيّن منذ البداية وجود مشكلة نظرية، وأن أي تحليل لمشكلة "داخلية" يحتاج إلى النظر إلى الصورة الأوسع.

لا تهدف هذه المراجعة إلى البحث في الجانب السياسي من الأزمة ولا الخصوم ولا التنافس ولا الشكاوى من الأطراف. بل المطلوب بيان اتساع تأثير منطقة الخليج من وجهة النظر الداخلية والقوى الإقليمية والكتل الخارجية التي تسعى للحفاظ على مصالحها الذاتية وتوثيق علاقاتها.

أما الكتاب الأول فهو **الخليج المنقسم: تشريح الأزمة** من تأليف أندرياس كليج (٢٠١٩)، وهو يُسهب في الأزمة الحالية، ويرى بأن هناك نوعاً من التفكير يسود لدى بعض قادة الخليج على المستوى المحلي تجاه الجماعات السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى تغيير الاصطفافات الإقليمية والدولية.

وأما الكتاب الثاني فعنوانه **الإسلاموية الريعية: أثر الإخوان المسلمين في الدول الملكية الخليجية** من تأليف كورتني فرير (٢٠١٨). وفيه آراء جديدة حول الإسلاميين في الخليج والطريقة التي تنظر إليهم بها الأنظمة الحاكمة.

وأما الكتاب الثالث فهو **القوى الخارجية والدول الملكية الخليجية (إعادة النظر في العلاقات الآسيوية والدولية)** للمؤلفين جوناثان فالتون ولي تشين سيم (٢٠١٨). وهو يبيّن تغير التحالفات باتجاه روسيا والشرق بدلاً من الولايات المتحدة التي تعد الحليف التقليدي للخليج العربي.

---

* باحث في الشؤون الخليجية.

وأما الكتاب الأخير فعنوانه **الجزيرة في الخليج والعالم: هل تعيد تعريف أخلاقيات الاتصال العالمي** من تأليف حيدر بدوي صادق (٢٠١٩)، وهي دراسة حالة لتطور استراتيجات اتصال أوسع للجزيرة في سعيها لتغيير نظرة العالم إلى الأخبار وطرق تقديمها.

وبناءً على ما تقدم، ينبغي البحث في الأزمة الخليجية الخطيرة ضمن منظور ومنهجية أوسع، وذلك نظراً لتعقيدات القضية وتعرّض الدول المعنية لضغوط داخلية ودولية كبرى.

focuses on what are considered as latest news communication concepts and theories appropriate to the age of satellite broadcasting. This is especially so when it stresses social responsibility, peace journalism and topics concerning development and underdeveloped countries.

These perspectives are offered according to extensive global communication literature and direct interviews with journalists, editors and managers inside Al Jazeera, which gives the book “indigenous” authenticity.

Although the Gulf Crisis was triggered one year before it was published, the study does not directly address the issue between Qatar, on the one hand, and Saudi Arabia, UAE, Bahrain and Egypt, on the other. In the wish to maintain relations with the Gulf states, world countries, except for Turkey and Qatar, preferred to stay away from the issue while focusing on their interest rather than what is seen as a "domestic-regional" issue.

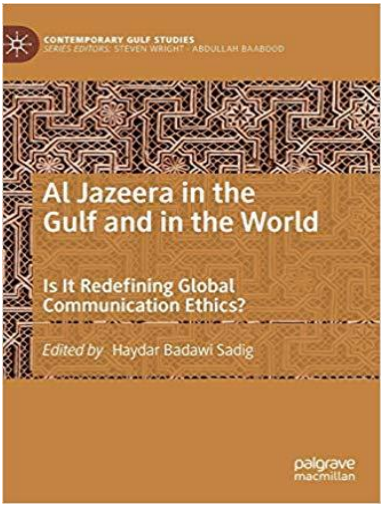

As the title suggests, *Al Jazeera in the Gulf and the World: Is it Redlining Global Communication Ethics* by Hayder Badawi Sadeg offers a fresh perspective on the media coming from the Arab world and led by the Al Jazeera Satellite Channel. Although there has been many books written on the station, this treatise looks at the unique ethical angle purported by the broadcaster, something that may have not been offered with past literature.

All 10 contributions - history of Al Jazeera, truth and ethical principles, editorial policies and practices, news presentation, news technologies, news from the periphery, peace journalism, human dignity and gender analysis - seek to layout the basis of a broadcaster from a news paradigm that focuses on interests of the Arab region and the Third World.

The authors, well-versed in communication theories from Qatar, USA and Europe, turn the tables around on the issue of ethics previously dictated and dominated by Western broadcasters. These have tended to offer their own interpretation of notions of truths and values. Hence, this satellite broadcaster has set its own communications agenda, offering a cosmopolitan approach to ethics with eclectic thinking rather than a Westernized "tunneled-vision" approach and whose "news-worthy" stories maybe different than what needs to be focused on in the region.

The timely collection highlights the national, regional and international constraints Al Jazeera has been subject to, though sometimes critical. It

points out that these groups know the financial power of these states and are quite willing to work within the main "statist" political domain.

This is a valuable book that needs to be read by Arab and western policy-makers to comprehend the different spheres of Islam and how they developed across the board.

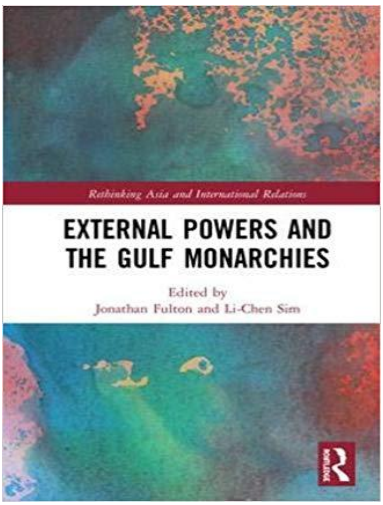

External Powers and the Gulf Monarchies (Rethinking Asia and International Relations) by Jonathan Fulton and Li-Chen Sim (Routledge 2018) is an extremely timely book dealing with Gulf states and their changing global relations.

As the title implies, the book, an edited collection of 10 chapters, is about increasing the foreign policy options of the Gulf states of Saudi Arabia, Kuwait, Qatar, Bahrain, United Arab Emirates and Oman. With changing global circumstances, the authors show that the Gulf states no longer just want to rely on the United States as their sole ally but want to establish wider relations with powers like Russia, China and Brazil.

A glaring point of this was King Salman's visit to Moscow in 2017. The move towards pursuing more "activist foreign policies," began after the start of the Arab Spring in 2011, when Gulf states started to believe that the United States was no longer an ally that could be relied upon with the Gulf states needing wider partners in the international system. This view became more apparent after Donald Trump became the president of the United States.

In 10 chapters the book lay out Gulf relations with the United States, Russia, Britain, France, Brazil, Turkey, India, China, Turkey, Japan and South Korea on the different political and economic levels. Whilst recognizing the Gulf as one bloc under the GCC umbrella, the chapters stress the bilateral relations of these states, especially those between Saudi Arabia and Japan.

This book is also unique in two other ways. As the titles suggests, this religious group is examined from a "rentier" perspective of existing in a financially-abundant environment dictated by wealth and oil revenue, which means the state is a strong one with surplus and is able to spend on its people. The three states under study are termed as "super-rich" unlike Bahrain and Oman which have little oil. Saudi Arabia is a large oil state but it has a large population unlike the other smaller states.

The second point is that traditional scholarship has focused on Islamic movements in Egypt, Jordan, Algeria and, to a lesser extent, Syria. Furthermore, focus has been laid on Islamic sub-groups like Hamas and Hizbollah. After September 11 many books came to be written on what is called Islamic terrorism, like the rise of Al Qaeda and ISIS and their new role across the Middle East.

In this book, Freer, a researcher at the Kuwait Program in the London School of Economics and Political Science, turns the tables around. She focuses on the dynamics of the Muslim groups within broad, intermingling social and political spheres that often overlap in Gulf societies. She points out that, in spite of the absence of political and democratic structures except for Kuwait where there are a parliament and elections, in Qatar and UAE Muslim Brothers depend on personal relations as a means of influence. Here, the "organized" roles of the movements are less influential than elsewhere in the region.

Islamism, rather than political Islam with tag-marks in these states, has been nurtured and developed across the Gulf and become part of the system. Islamists like in Saudi Arabia have been in encouraged in certain areas of the public sphere, like in the education sector. Despite the lack of organized structures as in the case of Qatar, United Arab Emirates and Saudi Arabia - again with the exception of Kuwait, these groups and individuals came to have strong voice that was encouraged by the state.

The author points that out the state with surplus has allowed must of the Gulf states to integrate different sectors of society including Islamists or those belonging to *Islah*. In narrative and analysis, based on direct interviews and collection of Arabic and English material and sources, Freer

long sought to modernize its economy while maintaining an authoritarian political structure. The collection deals at length with relations between different states, which are increasingly acting out bilaterally while circumventing the age-old structure of the Gulf Cooperation Council that is gradually being left by the sidelines.

In addition, the book shows there is much political rivalry not only on the international level, but also within Gulf states. Iran and Turkey only figure out as two actors that built relations with Qatar, which were strengthened after the Gulf crisis began in 2017. Relations are also examined as far as Kuwait and Oman are concerned, which refused to take sides in the crisis but preferred to mediate. Kuwait sought to act as go-between with the rival parties, while Oman engaged in a mediatory role between Saudi Arabia and Iran.

The book has depth and breadth with relations going beyond the Gulf to as far as Libya, Egypt and Yemen, as well as for the UAE seeking to extend its muscles to play a greater political role in the Middle East. The book foretells the security situation of the region and the onset of a new political order, stressing changing policies that were never there before.

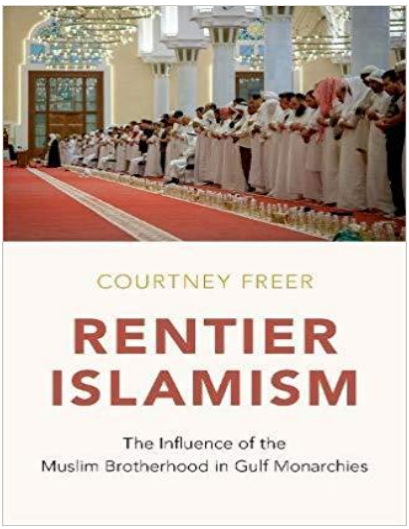

Krieg is a security expert specialized in Gulf studies from a security strategic angle, with knowledge on Syria and the Fertile Crescent.

Rentier Islamism: The Influence of the Muslim Brotherhood in Gulf Monarchies by Courtney Freer (Oxford University Press, 2018) is an exceptional book that examines the Muslim Brotherhood in the Gulf States with case studies of Kuwait, Qatar and United Arab Emirates. They are juxtaposed against Saudi Arabia, Bahrain and Oman and serve to provide comparison.

All this suggests that the current Gulf crisis, critical as it is, must be understood within a wider perspective in which the problematic is more complex and where the nation-state is subject to much domestic and international pressure.

Divided Gulf: The Anatomy of a Crisis by Andreas Klieg (2019) should be read by anyone who wants to understand the current conflict and the imposed siege on Qatar by the Saudi Arabia, United Arab Emirates, Bahrain and Egypt. The book, a collection of chapters by specialist academics, offers a multi-dimensional approach to the conflict that started in 2017 but sees no light of ending.

Although the editor-author provides a fair amount of historical background, going back to the 18th century, the book collection is tackled from a conceptual point of view with analytical vigor and perception looking at the Gulf's strategic location and regional environs and inter-state political divisions.

As implied by the title, the book deals with security and defense structures, notion of tribalism, political Islam and the weaponization of the Gulf integrated to reflect different nuances. Also, there are chapters on the Saudi position in the Gulf crisis, the so-called Trump factor in the Saudi divide, the political economy of the region, the future of the GCC, the Gulf role in the Libyan revolution, Turkish-Qatari relations, Qatari-Iranian relations and Europe's response to the crisis. The introduction, the conclusion and the weaponization chapter are spelt out, as expected, by Kreig being a security expert.

This collection is invaluable to security experts, politicians as well as students of the international relations of the Gulf because of its focus on the domestic angles, relations between Gulf states and the international interest in the Arab level. The United States and Europe are developed into succinct narratives.

Themes on development, nationalism and modernization are juxtaposed between Gulf monarchies, some of whom favor liberalism – like Qatar – against those pursuing hard conservative angles – like the UAE, which has

Book Reviews

Gulf Crisis in International Relations*

As the following four books will show there is much trajectory to the current Gulf crisis between five nations of the Middle East: Four in the Gulf plus one in the wider region. This suggests from the start there is a theoretical problematic and any analysis of a 'local' crisis must be viewed within a wider perspective.

The purpose of this review is not to look at the politics of the enduring crisis, not the antagonists, nor rivalry or grievances between the parties, but to show the Gulf is an extensive dynamic in the domestic angle, with other regional powers and outside blocs necessarily attempting to boost their own interests, develop relations and secure protection.

Apart from the first book that deals with the "anatomy" of the current Gulf crisis, there is a moving logic in the Gulf with leaders developing their unique set of thinking on the domestic level, vis-a-vis social and political groups, taking into consideration regional and international realignments.

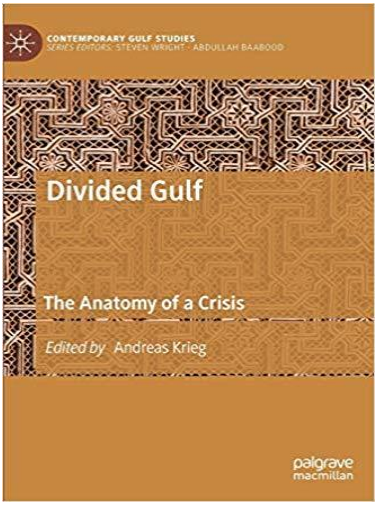

Fresh perspectives on Islamists and the Muslim Brotherhood in the Gulf are offered and how these are seen by local state systems, as well as how alliances are being altered with the approach to Russia and the East instead of the United States, the traditional ally in the Gulf area. The final book is on development of greater communication strategies with Al Jazeera as a case study that has sought to change how the world looks at news and how it is presented.

---

* **Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

English Section

domestic angle, with other regional powers and outside blocs necessarily looking for their own self-interests, developing relations and protection.

Apart from the first book Divided Gulf: The Anatomy of a Crisis by Andreas Klieg (2019) that deals with the "anatomy" of the current Gulf crisis, there is a moving logic in the Gulf with leaders developing their own unique set of thinking on the domestic level, vis-a-vis social and political groups and for regional and international realignments.

In Rentier Islamism: The Influence of the Muslim Brotherhood in Gulf Monarchies by Courtney Freer (2018), fresh perspectives on Islamists and the Muslim Brotherhood in the Gulf are offered and how these are seen by local state systems. However, External Powers and the Gulf Monarchies (Rethinking Asia and International Relations by Jonathan Fulton and Li-Chen Sim (2018) explained how alliances are being altered with the moves to Russia and the East instead of the United States, the traditional ally in the Gulf area. The final book Al Jazeera in the Gulf and the World: Is it Redefining Global Communication Ethics by Hayder Badawi Sadeg is on development of greater communication strategies with Al Jazeera as a case study that have sought to change how the world looks at news and its presentation.

All this suggests that the current Gulf crisis, critical as it is, must be understood within a wider perspective and methodology where the problematic is more complex and were the nation-state is subject to much domestic and international pressures.

the military establishment with its inability to deal with the crisis or manage it. All these are possible options. The Algerian state, politicians and decision-makers are in a critical position and must opt out for all political solutions that would bring all parties together.

The ACT team makes the following recommendations: 1) Call on all parties to agree on a political solution to the Algerian crisis as best choice to realize the interests of all; 2) Call on all parties to make sure calm remains and that political, security and social stability persists without violence; 3) develop a framework for national dialogue amongst all parties; 5) Make sure that the issue of external intervention does not arise; and 5) respect the outcomes of election process by all parties.

Bibliography

Investment In Jordan

2010-2019

- *Arabic References*
- *English References*
- *New Released*

Matab Shabaneh

English Section

Book Reviews

Gulf Crisis in International Relations

Marwan Al-Asmar

As the following four books will show there is much trajectory to the current Gulf crisis between five nations of the Middle East: Four in the Gulf plus one in the wider region. This suggests from the start there is a theoretical problematic and any analysis of a ‘local’ crisis must be viewed within a wider perspective.

The purpose of this review is not to look at the politics of the enduring crisis, not the antagonists, nor rivalry or grievances between the parties but to show the Gulf is an extensive dynamic both in the

another term and that the prime minister be removed from power. This popular movement was distinguished by the fact it included a wide participation from many parties and people resembling the Arab Spring. The movement also sought the support of the military and security establishments and distinguished by its ability to be organized and continue while rejecting any external intervention.

This movement succeeded –and with the support of the military– to force president Bouteflika to resign based on the Constitutional Council of the country according to Article 102 of the Constitution. As a result, the Algerian Parliament met on 9 April 2019 and head of the House of Commons Abdelkader Bensaleh was chosen as president of the country pending the holding of elections. Despite the fact that a Dialogue and Mediation Committee was formed and specified the election date on 12 December 2019, Algeria is still facing a situation of instability, lack of vision and debate surrounding the government with the popular movement calling for the resignation of the cabinet as a main condition for the holding of the elections.

The present Algerian crisis goes back to the Tripoli Charter of 1962 and which created a complex heritage in the distribution of civilian and military posts inside the politburo of the Algerian Liberation Front. As the new independent Algeria became officially a member of the United Nations in October 1962 this complex distribution became apparent serving as a threat in the long-run on the new state because of the nature of government rule that was taking place. The constitution and the socialist way in managing the state economy in addition to the centralization of the state and the shrinking powers of parliament all led to the concentration of the decision-making process in the hands of the president.

The international community kept silent on the ongoing Algerian crisis and did not take any initiative towards solving it. In addition, there was the absence of vision and futuristic expectations of where is the crisis leading to. On the regional level, the Algerian crisis took a more security form especially since the growth of the problems surrounding the country related to border incursions by militant groups from Libya and Mali.

Four scenarios can be drawn from this for the future and these include: Political solution agreed by all and ease of transition of authority, the freezing of the crisis and continuation of the present status quo, the deepening of the crisis and escalation with chaos and confrontation, split in

Conference 2019 saw the most complicated general atmosphere, attributed to national crises. It was titled Navigating Stormy Waters – Time for a New Course.

The present report analyzes the 19th edition of the event in two tracks. While the first focuses on the gist of speeches and political approaches, the second explores the conclusions. As the outcomes are often issued two months after the event, the present report studies the overall political stands expressed by the decision-makers through their speeches and to what extent these attitudes formulate the general Israeli politics. There is also analysis of the political context, the challenges encountering Israel and how the participants dealt with them, both in viewing them and fitting them within the broad picture.

Accordingly, the report has found the following:

1. The speakers' thoughts and opinions were mainly affected by the internal landscape, handling political issues in the election context.
2. The speeches did not change with regard to the Israeli stance on any issue.
3. There was concentration on military-security figures, to the extent that the Mossad Director almost took the role of the Foreign Ministry.
4. One of the totally absent cases was the two-state solution, which nobody discussed with reference to the relation with the Palestinian Authority.

Algerian Crisis: Finding a Solution

The Arab Crises Team

Having considerable consequences on Algeria and the region, the Algerian crisis since February 2019 has become one of the prominent Arab crises. **The Arab Crises Team-ACT** hence is allocating this report to research what has happened in the country. The Team looks into the background of the crisis, put forward a descriptive analysis, reasons, regional and international stands and futuristic scenarios. The report then provides recommendations.

The movement in Algeria was characterized by a popular movement initially demanding that President Abdelaziz Bouteflika does not stand for

Reactions to Manama Workshop

Haneen Odeh

In 25-26 June 2019, the Manama Workshop presented the economic part of the US plan to settle the Palestinian issue called Deal of the Century. It was attended by few Arab parties and missed by the two concerned poles. The Palestinian Authority declined and Israel was not officially invited.

The present report provides the main international, regional and Arab reactions to the meeting.

Most importantly, all the Palestinian powers expressed their opposition. AP President Mahmoud Abbas and Head of the Hamas Political Bureau Isma'il Haniyya made separate statements, and the factions held a national conference.

As for the Arab countries, some sent ministers, some participated with low-ranking officials, some rejected to take part and some did not announce any stance.

At the regional and international levels, some made official refusal announcements, like China, Russia, Iran and Turkey. Besides, the UN and EU participated, with the latter only sending a representative at the technical level, according to a spokesperson.

Document:

Summary of the US Economic Plan for the Middle East Settlement

Reports and Articles

Analysis of Herzliya Conference 2019 (1)

Navigating Stormy Waters – Time for a New Course

Ra'ed Nu'eirat

Due to the challenges faced by Israel, all Herzliya conferences have been significant since the first one in 2000, which came to address a new dilemma: Al-Aqsa Intifada. Although the conferences were held one after the other under very hard internal and external political conditions, Herzliya

It is concluded that the Moscow's role in the Middle East is increasing in power and influence, mixing hard and soft power, i.e., between military strikes and diplomatic tools. Such parallel tracks aim at achieving the country's targets and interests while avoiding confrontation with other international and regional players in the region. As it adopts a strategy of cooperation, rather than clash, Moscow is not attempting to compete with Washington or any party. It believes that any direct or indirect confrontation will be costly for both parties and will negatively affect its ability to accomplish the objectives. Finally, as it seeks to attain interests with the least possible time and cost, Russia finds it necessary to coordinate with the international and regional players who have aspirations in the region.

Issue's File: Manama Workshop 2019

Manama Economic Workshop 2019: Then What

Majdi Abdul-Aziz

Since taking over in January 2017, US President Donald Trump and the administration team, led by his advisor and son-in-law Jared Kushner, have been working on a comprehensive peace plan to end the Arab-Israeli conflict. What is now called the Deal of the Century consists of two components. The first is political, loaded with blatant alignment with Israel. The second, which is economic, was announced in Manama to about 39 countries from around the globe, but notably missing international players like Russia and China.

During the conference, Kushner presented a development plan for the West Bank and Gaza Strip. In general terms, the ten-year project states that achieving economic welfare for the Palestinians and neighboring Arab countries would lead to significant progress towards stability in the Palestinian and Arab societies. As a result, a settlement is very likely to succeed in the long run.

There is a great deal of argument over the future, outcomes, participants and applicability of the proposal. For instance, the Palestinians and Arab peoples are against the plan, and some Arab countries are not enthusiastic, like Jordan and Egypt. However, the US Administration is not expected to abandon the idea but to keep delaying the announcement of the political part, while boosting the chances for the success of the economic component. In fact, it may modify the political part to raise the opportunities for achievement on the ground, taking into consideration the Israeli election results.

to an end. In Iraq, the bilateral cooperation along with Baghdad halted Iraqi Kurds' independence plan and made the referendum useless.

Thus, as was seen before, such relations are expected to see direct and indirect, present and future impacts on regional issues, whether in the form of cooperation (as with Kurds), rivalry (as with Iraq) or disagreement (as with Syria). On the other hand, they do not seem to be stable in the long-run due to various external factors, especially the US pressures and sanctions against Tehran as well as likely escalations in the region, in general, and the Gulf, in particular.

Russia's Rising Political Role in the Middle East

Noorhan Al-Sheikh

In the last decade, the Russian role has risen notably in the Middle East, in general, after reaching unprecedented intervention levels in Syria and resetting the balance of power there. It is true that Moscow has adopted an active diplomacy in the region since President Vladimir Putin took over early 2000 and made breakthroughs in economic and technological cooperation with some countries in the region. However, many have not noticed any rise in Russia's new impact in the region until the Syrian crisis showed how significant it was. The events constituted a turning point that restored Moscow's status as superpower and major international player. In other words, due to the Middle East's geographical closeness and strategic and geopolitical significance, it is back on the top of Russian priorities.

The present study investigates the Russian role in important matters that have to do with the Arab World. It looks into the dimensions, limits and factors boosting this part in different Arab issues.

It is found that the Moscow's rising political role in the region is attributed to several factors, some of which have to with Moscow's vision and interests and others with the lack of trust in the US role found in a number of Middle Eastern countries.

Russia's notable influence is not in the same progress for all the issues, but the relevant dimensions could be listed as follows:

1. Domination over the Syrian issue
2. Return to the Palestinian cause
3. Significant role in Libya
4. Unprecedented advancement in relations with Saudi Arabia
5. Breakthrough in strategic cooperation with Egypt.

their land and the returning of refugees, 3) to pressure the US to limit Israel's arrogance, instead of entering the race with it in violation of international law and deepening injustice and aggression against the Palestinian people and their rights.

Research & Studies

Impact of Turkish-Iranian Relations on the Middle East

Sa'eed Al-Haj

In the third millennium, Turkey's AKP governments moved relations with Iran to new dimensions of strategic depth, zero problems and soft power. As a result, the level of cooperation rose noticeably, especially in the field of economy.

The Arab uprisings shook the entire region, raising Tehran's and Ankara's intervention in these countries' affairs. More importantly, the Syrian revolution constituted a hard test for the bilateral relations, mounting to trading accusations, threats, war by proxy and indirect messages through local players.

Furthermore, the contradictory and rival attitudes with reference to Syria affected other regional issues, pushing Ankara to align against Iran in different areas, like Iraq, Yemen and the Arabian Gulf.

However, the two parties soon shifted from confrontation to calm, dialogue and understandings, resulting from the Turkey's 2015 foreign policy reviews. That coincided with significant regional developments, like the Russian military intervention in Syria in autumn 2015, which changed the whole track of the dilemma, the Turkey's failed coup in summer 2016, cool Turkish-Saudi ties sometime after King Salman's takeover in 2015 and the Iraqi Kurds referendum in September 2017.

Thus, since late 2016, cooperation or– at least– understanding has ruled the bilateral relations, taking clear shape in Astana talks in 2017. A tripartite framework guaranteed a ceasefire in most of the Syrian territories, leading to better direct economic, commercial and political ties.

Such an important shift in the relations between the two regional powers had a direct effect on a number of issues. In Syria, for instance, the military confrontations between the regime and opposition turned to negotiations in Astana (now called Nursultan), though they have not come

Editorial

Israel's Annexation of the Jordan Valley
Political and Ideological Backgrounds

Editor

Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu's threat to annex the Jordan Valley and the northern Dead Sea to Israel -if he wins the September 17 Knesset elections- represents a big shock to international community in favor of peace in the Middle East. However, the annexation of the Palestinian and Arab territories in general and the Jordan valley in particular, has its political and ideological backgrounds in Israel that we address in this analysis.

The analysis confirms that the demand for the annexation of the Jordan valley to Israel has been an element of the ideology adopted by the Jewish political parties in Israel in dealing with the issue of Palestinian land, demography and security for decades.

The analysis also points out that the results of the Israeli elections in September 2019 confirm that the various options and scenarios put forward to form the new Israeli government will strengthen the national/ religious right-wing as well as extremist trends in Israel. Therefore, the occupation state will continue to confiscate land and support the idea of Jewish settlement in the West Bank and Jerusalem.

The objective analysis confirms that the annexation of the Palestinian territories in the Jordan Valley and other areas, and the expansion of Jewish settlements in the West Bank and Jerusalem, will not end the current conflict, and on the contrary it will ignite it, and negatively influence any tendencies toward any political settlement between the parties in the future.

The perception of these facts by regional and international parties explains why the peace process has been stalled since years. Therefore, the Palestinians' choices are limited to resisting the occupation, popularly, politically and by other means wherever possible, which is justified in accordance with international law, experience of political process with Israel and Israeli declared aggressive policies. This imposes on the international community and the Arab and Islamic countries 1) to take new policies to confront extremism and intransigence in Israel, 2) to be just with the Palestinian people by lifting their grievances, ending the occupation of

English Abstracts

121 125 130	***Bibliography*** ***Investment in Jordan*** ***2010-2019*** - *Arabic References* - *English References* - *New Released* ***Matab Shabaneh***
133	**Arabic Abstracts (for English Section)**
137	***English Section*** **Book Reviews** *Gulf Crisis in International Relations* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *Israel's Annexation of the Jordan Valley: Political and Ideological Backgrounds* ***Editor***
15	***Research & Studies*** *Impact of Turkish-Iranian Relations on the Middle East* ***Sa'eed Al-Haj***
33	*Russia's Rising Political Role in the Middle East* ***Noorhan Al-Sheikh***
65	***Issue's File: Manama Workshop 2019*** *Manama Economic Workshop 2019: Then What* ***Majdi Abdul-Aziz***
73	*Reactions to Manama Workshop* ***Haneen Odeh***
79	*Document: Summary of the US Economic Plan for the Middle East Settlement*
85	***Reports and Articles*** *Analysis of Herzliya Conference 2019 (1): Navigating Stormy Waters – Time for a New Course* ***Ra'ed Nu'eirat***
95	*Algerian Crisis: Finding a Solution* ***The Arab Crises Team***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2019

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ali Mahafza ***Ebrahim Abu Arqoub***

Mohammad Abu Hammour

Volume 23 **No. 89** **Autumn 2019**